أحمد عصيد

سياسة تدبير الشأن الأمازيغي بالمغرب

بين التعاقد السياسي وسياسة الإستيعاب



المرصد الأمازيغي للحقوق والحريات
Observatoir Amazigh des droits et des Libertés

1

المرصد الأمازيغي للحقوق والحريات
منظمة غير حكومية تأسست يوم 27 أبريل 2009

المقر: 67 الطابق السفلي شارع محمد الخامس الدار البيضاء

الهاتف: 70 54 69 61 06
0 661 30 15 16
06 62 82 36 25

الفاكس: 00 39 48 22 05
العنوان الإلكتروني: observatoireamazigh@gmail.com

رقم الإيداع القانوني: 2009 MO 2190



الفهرس

تقديم

يعرف الخطاب الأمازيغي تضخما ملموسا في مقالات الرأي وبيانات المواقف، و سجالات الدفاع و الدحض و الترافع، غير أنه بالمقابل يعاني من نقص كبير في الكتابة التحليلية و النقدية، و في التأريخ و الرصد للوقائع الدالة، حيث تغلب الميول الذاتية على الفاعلين وخاصة الجمعويين منهم، إذ يميل كل طرف إلى تأويل الأحداث و الوقائع حسب ما يرى فيه مصلحة التنظيم الذي ينتمي إليه، مع ما يرافق ذلك من سعي إلى إخفاء هذا العنصر أو ذاك، و تجاهل هذا الجانب أو غيره.

كما يلاحظ تركيز مختلف الفاعلين المهتمين بالشأن السياسي والثقافي عموما، و كذا نسبة هامة من الرأي العام المغربي، على بعض عناصر الإثارة في موضوع الأمازيغية، مما يحجب عنهم رؤية العناصر و الأبعاد الدالة و الأكثر أهمية، و يشكل عائقا أمام تطور النقاش العمومي في الإتجاه الصحيح الذي هو اتجاه تكريس قيم الديمقراطية و التنوع والإختلاف و احترام الآخر.

و قد ارتأينا طبقا للروح التي يسعى المرصد الأمازيغي للحقوق والحريات إلى إذكائها، و التي تتمثل في التزام الموضوعية في إيراد المعطيات و الإختيار التحليلي النقدي في تناول الوثائق و الوقائع، إصدار هذا الكتيب الذي هو

باكورة منشوراته التي ستتواصل على نفس النهج و الإختيار، و ذلك بهدف توفير المعطيات الضرورية للتحليل والفهم، و تزويد العاملين في المجال الحقوقي بما يكفي من الوقائع والمقاربات و الرؤى المساعدة على استيعاب أبعاد الشأن الأمازيغي ومستجداته و تطوراته التي باتت متلاحقة بشكل متسارع يقتضي مواكبة يومية.

و قد توخينا في الكتاب التركيز و الإيجاز ما أمكن ، مع الإشارة إلى المراجع و المصادر حتى يتمكن القارئ من العودة إليها عند الإقتضاء أو طلبا للتفصيل.

المرصد الأمازيغي للحقوق والحريات

الكتابة التنفيذية

الأمازيغية ، مفاهيم و تعريفات

تعني كلمة «أمازيغ» الإنسان الحر، و هي التسمية التي أطلقها السكان الأصليون لشمال إفريقيا على أنفسهم منذ القديم، و احتفظوا بها حتى اليوم رغم أنّ شعوبا أخرى كاليونان و الرومان و العرب أطلقت عليهم تسميات أخرى تحمل طابعا قدحيا، مثل تسمية «بارباروس» Barbarausse اليونانية التي كانت تعني «غير المتحضّر» أو «الأجنبي الغريب»، و تسمية «بربر» التي كانت تعني عند العرب من يتكلم بلسان غير مفهوم أشبه بأصوات الحيوانات العجماوات .

و يطلق الأمازيغ اليوم إسم « تامازغا» على منطقة الشمال الإفريقي بكاملها التي يعتبرونها الإطار الجغرافي الذي احتضن منذ فجر التاريخ هويتهم و ثقافتهم و نشاطهم الحضاري الذي ساهموا به في حضارة حوض البحر الأبيض المتوسط بشكل متميز*، حيث أقاموا العديد من الدول منذ أزيد من ثلاثين قرنا[1]، وتركوا آثارا تحمل طابعا خصوصيا ملفتا في اللغة و المعمار واللباس

---

* - Voir Henri Terrsse: L'histoire du Maroc des origines à l'établissement du protectorat français - vol. et Gabriel Camps: Les Berbéres pages 53 -89 Edition Errance 1987.

1 - تميل الإيديولوجيا الرسمية إلى تكريس منظور اختزالي للتاريخ يعتبر الدولة المغربية ممتدّة فقط إلى إثني عشر قرنا، و هو تأويل سياسي هدفه ربط حاضر سلالة العلويين بماضيها الخاص الذي دشنه أول عربي علوي قدم إلى المغرب و هو إدريس بن عبد الله، أنظر كتاب «التحدي» للملك الحسن الثاني ص 12 المطبعة الملكية 1983 . و تلتقي مصالح السلطة في هذا التأويل السياسي مع مصالح النخبة الأندلسية التي تعتبر بدورها أن «الأدارسة» هم بداية الدولة المغربية، و ذلك بحثا عن شرعية انتماء إلى المغرب أعمق من فترة سقوط الأندلس، حيث يتحدث التاريخ عن أن إدريس الثاني استقدم 500 فارس من عرب الأندلس و جعلهم بطانته،وهو ما يعني تعريب قيادة الإمارة التي كان يرأسه، جاء في كتاب الإستقصا بهذا الصدد عن ادريس الثاني: «ولما دخلت سنة تسع وثمانية ومائة وفدت عليه وفود العرب من افريقية والأندلس نازيحين إليه ملتفين عليه، باجتمع لديه منهم نحو خمسمائة فارس من قيس والأزد ومنحج ويحصب والصدف وغيرهم، فسر إدريس بوفادتهم وأجزل صلتهم وأدنى منزلتهم وجعلهم بطانته دون البربر» ص 163 .

والصناعات التقليدية و الطقوس و العادات و أشكال التنظيم الإجتماعي و الفنون و الآداب، و هي اليوم عناصر تؤثث البنيان الحضاري لبلدان شمال إفريقيا في تداخل دينامي خلاّق مع عناصر أخرى من الحضارات المجاورة، حيث تميّز الأمازيغ عبر تاريخهم بانفتاحهم الحضاري على مكاسب الإنسانية في كل عصر من العصور، رغم ما عرف عنهم من دفاع مستميت عن الأرض ضدّ مختلف الغزاة الذين تعاقبوا على شمال إفريقيا[2]، و الذين تركوا بدورهم آثارهم التي تفاعلت و تكيفت عبر الزمن مع الثقافة الأصلية للأمازيغ.[3]

و إذا كان الشمال الإفريقي مسرحا لهجرات بشرية في كلّ الإتجاهات، فإن العنصر البشري الأصلي، الذي تدلّ الحفريات الأركيولوجية على تواجده على أرض شمال إفريقيا منذ أزيد من 700000 سنة [4]، قد تمكّن بسبب كثافته من تذويب موجات السكان القادمة من الشرق الأوسط و جنوب جزيرة العرب، و كذا من شمال المتوسط و خاصة شبه الجزيرة الإيبيرية، و من أعماق إفريقيا السوداء، غير أنّ ذلك لم يمنع من طرح مشكلة أصل السكان[5] بسبب الصدام

2 - Voir Marcel Bénabou, La résistance Africaine à la romanisation , p 57, 1ére édition 1976.

3 – أنظر محمد شفيق: لمحة عن ثلاثة و ثلاثين قرنا من تاريخ الأمازيغيين - ص 51 الطبعة الثالثة 2000.

4 – أنظر موسوعة: مذكرات من التراث المغربي - المجلد الأول ص:58 - 68، طبعة 1984.

5 – تبلورت في هذا الصدد ثلاث نظريات حول أصل «البربر» تحكمها اعتبارات إيديولوجية مختلفة : الأولى هي النظرية العربية التي تقول بالأصل اليمني و الكنعاني للأمازيغ، و التي تهدف إلى ربطهم بالشرق لتبرير الخطاب القائل بـ«عروبة المغرب»، و الثانية هي النظرية القائلة بالأصل الأوروبي «للبربر»، و هي نظرية بعض الباحثين الإستعماريين الذين يرمون بدورهم إلى التمييز بين السكان الأصليين و «العرب» و تبرير الإحتلال الاجنبي، أما النظرية الثالثة فتبنتها الحركات الامازيغية في شمال إفريقيا، و مضمونها أن أصل الأمازيغ هو «تامازغا» أي شمال إفريقيا موطنهم الأصلي و الأزلي، و هي نظرية تهدف إلى إثبات الإنتماء إلى الأرض و نفي الإيديولوجيات الهوياتية الأجنبية، و إذا كانت النظريتان الأوليتان قد اعتمدتا المعطيات التاريخية المتوفرة حول الهجرات البشرية القديمة من الشرق و من الشمال، دون التورع عن استعمال فكرة «الأرض الخلاء» التي استوطنها القادمون، فإن النظرية الثالثة لم تنف الهجرات القديمة بقدر ما اعتبرت شمال إفريقيا منطقة مأهولة منذ القدم، و مسرحا لهجرات في مختلف الإتجاهات، لكن مع وجود كثافة سكانية أمازيغية تستوعب السكان القادمين، و هو ما يفسر التفاعل الفيزيولوجي عبر التمازج العرقي، و كذا التثاقف الحضاري الذي ترك آثاره في اللسان و العادات و مظاهر المعمار ، مع بروز الطابع الأمازيغي الخصوصي باعتباره عنصر توليف حضاري مهيمن.

الإيديولوجي الذي تولّد عن الصراع من أجل السلطة و احتكار مراكز النفوذ و الثروة، حيث تسعى الإيديولوجيات المهيمنة إلى إرجاع الأمازيغ إلى الأصل الذي يسمح بجعلهم يبقون تحت الوصاية الثقافية و السياسية، و خاصة بعد احتلال اللغة العربية في العصر الحديث مكانة اللغة الرسمية و لغة الدين، و اللغة الفرنسية مكانة لغة الإقتصاد و الإدارة و التطور التكنولوجي، لتبقى الأمازيغية لغة التخاطب اليومي و لغة الأم، لكن في وضعية تهددها بالإنقراض بسبب منافسة اللغات الأقوى و المدعومة مؤسساتيا.

و تعدّ اللغة الأمازيغية التي تتفرع بالمغرب إلى ثلاث لهجات كبرى[6]، أبرز مظاهر الوجود الأمازيغي العريق بالمغرب و شمال إفريقيا، حيث تعتبر من اللغات العريقة التي عاصرت الفرعونية و اليونانية و السريانية و الفينيقية و اللاتينية و عدد من اللغات التي هي اليوم من اللغات المنقرضة. و تتميز اللغة الأمازيغية، التي يعتبر استمرارها حتى اليوم معجزة حقيقية، بنسقها اللسني و بخصائصها الصواتية و المعجمية، و قد حافظ عليها الأمازيغ بالتداول الشفهي بفضل تراث غني من الآداب المحكية، و بفضل اعتمادهم عليها في أنشطتهم اليومية، مما جعلها رغم عدم كونها لغة كتابة إلا في حالات نادرة، تتصف بحيوية كبيرة مصدرها تجذر الثقافة و عمق الإحساس بالهوية[7] ، كما ساهمت السلاسل

6- ليست اللهجات المعنية (تاشلحيت -تامازيغت - تاريفيت) و مشتقاتها لغات قائمة الذات، بقدر ما هي فروع اللغة الأمازيغية الكبرى، و ذلك بسبب كون الجدع المشترك فيما بينها يمثل نسبة هامة مقارنة بالإختلافات المعجمية و المورفولوجية.

7 - انظر في تفسير استمرار تواجد اللغة الأمازيغية : أحمد بوكوس : «الأمازيغية ، المفارقة بين الواقع و القانون» - جريدة دفاتر سياسية عدد 30 بتاريخ 1 - 15 فبراير 2002. و كذا محمد شفيق «عبقرية اللغة الأمازيغية»، عن كتاب «من أجل مغارب مغاربية بالأولوية» ص 51 الطبعة الاولى - منشورات مركز طارق بن زياد 2000.

الجبلية الشاهقة و الوعرة و التي استوطنتها أغلبية الساكنة الأمازيغية في الحفاظ على الثقافة و اللغة الأصليتين أمام زحف الغزاة و الثقافات الأجنبية[8].

و قد أتقن الأمازيغ العديد من اللغات الكتابية عبر التاريخ، و التي احتكوا بها و تفاعلوا مع ثقافاتها و أبدعوا بها روائع الأدب و الإنتاجات الفكرية التي ساهموا بها في رصيد الحضارة الإنسانية، غير أن ذلك كله لم يجعلهم يتخلوا عن لغتهم الأصلية.

و إذا كانت المرحلة الإسلامية قد عرفت دخول المكون العربي الإسلامي إلى المغرب منذ القرن السابع الميلادي، حيث اعتنق الأمازيغ الإسلام مع حفاظهم على استقلالهم السياسي عن الخلافة الإسلامية بالمشرق، فإنّ وضعية العربية كلغة الدين و الأوساط الرسمية لم تمس بمكانة الأمازيغية التي ظلت حيّة و فاعلة في مجالات الحياة اليومية و التعبئة العامة[9] ، حيث ظل عدد الذين يعرفون العربية الكلاسيكية في مطلع القرن العشرين لا يتعدّى نسبة ضئيلة من سكان المغرب. غير أنّ كون الأمازيغية لغة ذات حيوية في مجال الشفاهة، و كون العربية لغة ذات تراكم كبير من التراث المكتوب، جعل الوثائق الأدبية و التاريخية لا تسجل إلا ما له علاقة بالعربية و بمنظومتها الثقافية، كما أن تسجيل العديد من الوقائع تمّ

8 – فسر علال الفاسي ضعف العربية بالمغرب و بطئ انتشار التعريب بوجود الجبال قائلا « مشكلة العربية في بلادنا مزمنة، و أعني بذلك أن التعريب الذي بدأه أجدادنا لم يتمّ في هذا الوطن، فما يزال قسم من جبال المغرب لا يتكلم العربية و لا يتقن الكلام بها، و هذا على عكس ما انتهى إليه الأمر في كل من تونس و ليبيا و البلاد المشرقية» ثم يضيف « و قد زاد في الطين بلة (...) انعزال بعض الجبال التي و إن احتفظت بارتباطها السياسي بالدولة فقد عاشت أجيالا حياة خاصة بها تتطور في دائرة العزلة و تنسى ما عرفته من العربية التي لا يبقى لها وجود في غير المسجد و الكتاب القرآني و على ألسنة بعض الفقهاء»، أنظر مقال «فعالية اللغة العربية» بجلة اللسان العربي العدد الثالث 1965.

9 – من المعلوم أنّ جميع الدول الأمازيغية من الإمارات الصالحية و المدرارية و الأوربية و البرغواطية إلى الأمبراطوريات الأمازيغية الكبرى كالمرابطين و الموحدين إلى الدول الأقل انتشارا كالمرينيين و السعديين قد اعتمدوا لغة أقوامهم الأمازيغ سواء في بناء الدولة و تقويتها بالعصبية أو في إشاعة إيديولوجياها السياسية، و هذا لم يمنع من وجود اللغة العربية في الأوساط الرسمية و الدواوين و المراسلات.

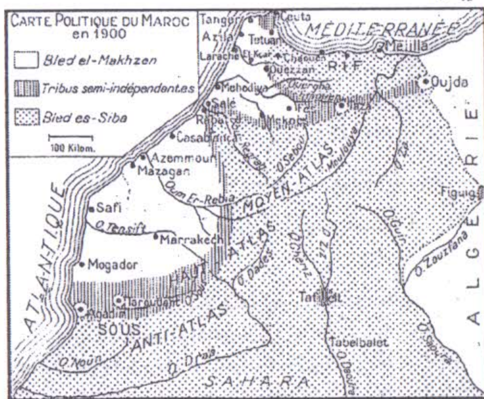
تبعا لذلك في إطار نظرة تحكمها فكرة التفوق الثقافي العربي[10]، علاوة على أنّ غياب التاريخ الإجتماعي و المحلي و هيمنة التاريخ السياسي الرسمي قد خلق حول ماضي المغرب صورة ملتبسة، مما أدّى فيما بعد في سياق مغاير - خلال القرن العشرين تحديدا - إلى اعتماد الوثيقة الأدبية المكتوبة (بالعربية) لصياغة هوية المغرب وفق حاجات الدولة الوطنية المركزية الوليدة.

10 - يمكن الإطلاع على نموذج لهذا الطرح في كتاب «النبوغ المغربي في الأدب العربي» لعبد الله كنون.

الارث الكولونيالي و جذور القضية

لم تكن الأمازيغية قط في تاريخ المغرب مشكلة مطروحة، فسواء على الصعيد السوسيوثقافي أو على المستوى السياسي كانت الأمازيغية بمثابة الشخصية القاعدية للمغرب، و نمط حياة سكانه، و إنما ساهمت العديد من العوامل التي استجدّت مع مجيء الحماية الفرنسية عام 1912، في جعلها تتحول بالتدريج إلى مشكلة متشابكة الأبعاد، ثم إلى أحد أكبر طابوهات المغرب المعاصر.

لقد كان معظم الأمازيغ عند مطلع القرن العشرين منظمين في إطار قبائل عبر كافة التراب الوطني، و كانت هذه القبائل في معظمها داخلة في ما كان يسمى آنذاك «بلاد السيبة»[11]



انظر الخريطة التي رسمت سنة *1900*

من كتاب *Au seuil du Maroc moderne* لمؤلفه *F.Weisgebr*

11 – تعني «السيبة» اصطلاحا التحرر من كل القيود، و أصلها من «السائبة» اللفظ الذي كان العرب يطلقونه على الناقة التي تترك لشأنها حرّة في الخلاء، و قد اكتسب لفظ «السيبة» معنى قدحيا لدى المخزن المركزي الذي اعتبرها خروجا عن طاعته و فوضى.

و هي التسمية التي كانت تطلقها سلطات المخزن التقليدي على القبائل المتمردة على قوانين السلطة المركزية و الرافضة لدفع الضرائب و الأتاوات التي كانت تعتبرها مجحفة، و كان التنظيم القبلي الأمازيغي مبنيا على قوانين عرفية تُعتمد في فض النزاعات و تسيير شؤون الجماعة بطريقة تمنع من الظلم و استبداد الحكام[12] ، كما كان الدين الإسلامي موضوع اعتقاد و مرجعا معتمدا في مجال الأحوال الشخصية، دون أن يكون مصدرا مباشرا للتشريعات و الأحكام المعتمدة في تدبير أمور الجماعة و مشاكلها الدنيوية، حيث كان يتم نوع من المطابقة بينه و بين مصلحة الجماعة حسب الخصوصيات الثقافية المحلية، و يعوض في الأحكام و العقوبات بالقانون العرفي، كما لم يكن الدين لدى الأمازيغ من آليات ممارسة السلطة و الإخضاع كما كان عليه الشأن لدى السلطة المركزية[13].

غير أن قيام الملك عبد الحفيظ تحت حصار القبائل الأمازيغية لفاس العاصمة بتوقيع عقد الحماية عام 1912[14] ، الذي التزمت بموجبه فرنسا بالقيام بـ «التهدئة» La pacification و نزع سلاح القبائل لصالح السلطة المخزنية، قد أدّى، بعد

12 - Amina Ouachar : Colonisation et campagne berbère au Maroc, P 38 -53, Editions Afrique orient 2002.

13 - Voir Robert Montagne, Les berbères et le Makhzen dans le sud du Maroc. 1930 Paris.

و انظر أيضا بهذا الصدد : علي صدقي أزايكو، تاريخ المغرب أو التأويلات الممكنة ص 185.

14 – عادة ما يتم الحديث عن تلك المرحلة بالتركيز على الأطماع الأجنبية المتربصة بالمغرب لتبرير توقيع الملك عبد الحفيظ لعقد الحماية، و الواقع أن الوثيقة التي تركها المؤرخ عبد الرحمان بن زيدان حول تلك الفترة ، و هي عبارة عن فقرة غير منشورة من كتاب «الإتحاف»، تبرز كيف أنّ توقيع عقد الحماية كان من ورائه تدنّي شرعية العرش المغربي بسبب استفحال الظلم و الجور و الغلاء، و أيضا بسبب خسارة المعارك العسكرية أمام الأجانب، مما أدّى بالقبائل الأمازيغية إلى محاصرة العاصمة و المطالبة بخلع السلطان، و إلغاء الضرائب المجحفة و تطبيق نظام التسيير الجماعي المعروف في مناطقهم. أنظر الوثيقة في : مجلة أبحاث، العدد رقم 31 – 32، السنة 1994 ص: 33.

حروب طاحنة امتدّت على مدى عشرين سنة، إلى التفكيك التدريجي للبنيات القبلية التقليدية و إلى هدم الأسس السوسيوثقافية للمجتمع الأمازيغي، مما فتح الباب على مصراعيه أمام مشروع تذويب الأمازيغيين في النظام الجديد، نظام الدولة الوطنية المركزية و الموحّدة على النمط الحديث، و قد تمّ ذلك خلال فترة الحماية في إطار مشروع يهدف إلى إحلال الثقافة و اللغة الفرنسيتين محلّ اللغات المغربية، و أصبح بعد الإستقلال يتمّ في إطار مخطّط يسعى إلى تعريب المغرب و خلق انسجام قسري تحت راية «العروبة و الإسلام» التي ستصبح الشعار الرسمي لهوية الدولة المغربية.

و لقد تمّ توقيع عقد الحماية في إطار تحالف مصلحي واضح بين فرنسا و النظام المركزي و الأرستقراطية المدينية و كبار الإقطاعيين و الأعيان المحليين الذين سعوا إلى الإستفادة من الوضع الجديد[15] بعد إضعاف القبائل، ونزع سلاحهما خاصة و أن العائلات ذات الأصول الأندلسية في مدن فاس و تطوان و سلا و الرباط و مراكش، و الذين كانوا يمثلون أقلية صغيرة وسط الأغلبية الساحقة من السكان، لم تكن تطمئن إلى وجود القبائل الأمازيغية المسلحة على أبواب المدن التي كانت تمارس فيها أنشطتها التجارية، مما أصابها بنوع من «الأمازيغوفوبيا» المزمنة[16] ، كما أن التحالف المذكور كان مبنيا على أساس ثقافي هوياتي يربط

---

15 - يقول محمد بن الحسن الوزاني بهذا الصددمتحدثا عن ظهير 16 ماي 1930: « إن كان يعترف فصله الأول بأن قبائل جديدة تنضم إلى المملكة فأنما هذا شرط صريح في معاهدة الحماية، التزمت به فرنسا نحو المغرب وسلطانه (...) فبسط السلم وتوطيد الأمن كانا باسم السلطان ونت أجله، كما كانت عملياتهما العسكرية بمشاركة الفرق المغربية، وعلى نفقة الميزانية العامة للدولة المغربية. فاتخاد هذا وذاك وسيلة لإبراز الجنس البربري لتلك القبائل ولإعلان أن لها قوانين وأعراف خاصة، إنما هو مكيدة ومؤامرة» محمد حسن الوزاني، حياة ،جهاد الجزء الثالث، ص. 63-64 مؤسسة، محمد حسن الوزاني، الطبعة الأولى 1984 .

16 - ليس مصطلح «الأمازيغوفوبيا» من ابتكار الحركة الأمازيغية المعاصرة كما يعتقد الكثيرون، و إنما هو مصطلح ورد لأول مرّة في نصّ أحد الباحثين الفرنسيين منذ سنة 1893، يصف فيه دواعي الخوف الشديد من الأمازيغ لدى « أهل فاس ». أنظر Roger Le Tourneau، Fès Avant le protectaurat p 207. حول رحلة الدكتور Linarès إلى تافيلالت برفقة السلطان الحسن الأول.

العائلات الأندلسية العربية الأصل بالنظام المخزني القائم على مبدإ الشرافة و الإنتساب إلى آل البيت النبوي، و على الأصل العربي القرشي، و هذا ما يفسر سعي إدارة الحماية إلى إحداث مدارس «بربرية» خاصة لتكوين نخبة أمازيغية حديثة تحمل ثقافة مغايرة، كما يفسر انتفاضة هذه العائلات عام 1930 بعد أن أقدمت إدارة الحماية في ظهير 16 ماي 1930 على محاولة ترسيم القانون العرفي الأمازيغي بإحداث محاكم عرفية بالمناطق الأمازيغية التي كان العرف متواجدا بها من قبل[17] . و لا يخفى أنّ خطوة إدارة الحماية كانت تنمّ عن تغيير في سياسة فرنسا بالمغرب، بعد ذهاب الماريشال ليوطي الذي اعتمد سياسة تمنح العديد من الإمتيازات للأعيان و للعائلات الأرستقراطية و البرجوازية المدينية المتعلمة، و هي السياسة التي أطلقت عليها إدارة الحماية آنذاك إسم La politique des égards و التي كانت ترمي إلى ضمان استمرار النفوذ الفرنسي عبر تأهيل نخبة متعلمة ذات تكوين فرنسي لقيادة البلاد، غير أن ذهاب الماريشال ليوطي و تراجع المصالح الإقتصادية لأرستقراطية المدن بعد الهجمة الشرسة للشركات الإستعمارية، جعل إدارة الحماية تتجه إلى أجرأة سياستها «البربرية» بهدف إضعاف العرش المغربي و السلطة المخزنية المستندة إلى الدين و اللغة العربية و الإستغناء عن دور الشراكة و الوساطة الإقتصادية الذي كانت تلعبه الأرستقراطية الحضرية (العربية الأندلسية خصوصا) بين الرأسمال الأجنبي و السوق المحلية، و ذلك بعد أن اقتربت الجيوش الفرنسية من استكمال احتلال المغرب[18]. و قد أدّى هذا التغيير إلى ميلاد «الحركة الوطنية» المغربية بعد عشرين سنة من الإحتلال، لتنطلق

17 – أنظر النص الكامل للظهير في كتاب «الظهير البربري أكبر أكذوبة سياسية في القرن العشرين» محمد مونيب - دار أبي رقراق للطباعة و النشر 2002.

18 – كتب جون واتربوري بهذا الصدد قائلا: « كل عقود الرخص أصبحت تمنح بصفة أوتوماتيكية إلى المستثمرين الفرنسيين، وضع هذا الواقع البرجوازية الوطنية المغربية في الهامش، و دفع بها إلى أن تمنح بدون تحفظ كل مساندتها المالية للحركة الوطنية»، أنظر «أمير المؤمنين الملكية و النخبة السياسية المغربية» - جون واتربوري ص 85، ترجمة عبد الغني أبو العزم- عبد الأحد السبتي - عبد اللطيف الفلق الطبعة الأولى 2004 ، مؤسسة الغني للنشر.

باحتجاجها على الظهير[19] و تطالب بالإصلاحات التي تعيد الإعتبار للأسس العربية الإسلامية للدولة، و لنفوذ الأعيان الحضريين. و كان أمرا طبيعيا أن يعتنق الوطنيون الأوائل إيديولوجيا «القومية العربية» القادمة من المشرق، و التي تعتبر المغرب قطرا في «وطن عربي ممتدّ من المحيط إلى الخليج»، و ذلك بعد اجتماع القادة الوطنيين بشمال المغرب مع الأمير شكيب أرسلان في غشت 1930، والذي كان وقتذاك سفيرا لهذه الإيديولوجيا السياسية في عدد من البلدان التي سافر إليها من أجل تأطير الحركات الوطنية و توحيدها داخل المشروع القومي العربي[20].

و لقد حدثت خلال مرحلة الحماية وقائع سيكون لها أثر كبير على مرحلة الإستقلال و على مصير الأمازيغية، كان منها :

1) بناء أجهزة الدولة العصرية على النمط اليعقوبي الفرنسي المركز، و إخضاع جميع المناطق لسلطة العاصمة بعد تدمير البنيات السوسيوثقافية و السوسيواقتصادية للقبائل الامازيغية، مع الإبقاء على أسس و هياكل المخزن التقليدي ذي التقاليد الدينية و العربية.

---

19 – انطلق «الوطنيون» من قراءة اللطيف بالمساجد، مرددين عبارة «اللهم يا لطيف ألطف بنا فيما جرت به المقادر و لا تفرق بيننا و بين إخواننا البرابر»، و هي العبارة التي علّق عليها Gilles LAFUENTE بقوله «من البديهي أن مصير «إخوانهم» البرابر لم يكن يشغل إلا نسبة قليلة من اهتماماتهم، هذا إضافة إلى أنّ هؤلاء الشباب الفاسيون كانوا يشعرون نحو «الشلوح» باحتقار لا شك فيه». أنظر

.La politique Berbère de la France et le nationalisme Marocain, p185, L'Harmattan France 1999

20 – ورد في كتاب «حياة و جهاد» لمحمد حسن الوزاني ما يلي: «لا يمكن أن يؤرخ للحركة الوطنية المغربية دون أن يتحدث عن الدور السري و العلني الذي كان للأمير شكيب أرسلان في مجالها ، و خاصة مع بعض قادتها في الداخل و الخارج منذ سنة 1930» و أضاف في نفس الفقرة من الكتاب: « كان شكيب كعبة يحجّ إليها، و مرجعا يعتمد عليه، و رائدا متبوعا في العالمين العربي و الإسلامي (...) فحل بتطوان حيث أحتفي به أعظم احتفاء تقديرا له و اعترافا بأياديه البيضاء على الحركة المغربية (...) و في تطوان عقد مجالس و ندوات، و ألقى محاضرات عن الأندلس التي كتب رحلته إليها، و قد استطعنا أن نتصل بالأمير مدة إقامته بتطوان لنعبر له من جديد عن مشاعرنا نحوه و اعترافنا له بكل جميل» الصفحات 310-315.

2) بناء تعليم نظامي موحّد و معمّم، مما سيمكن بعد الإستقلال بسهولة من إشاعة الإيديولوجيا الرسمية للدولة و قيمها و ثوابتها السياسية الجديدة على كافة التراب الوطني عبر الإدارة و التعليم و وسائل الإعلام.

3) ترسيخ التمييز الإستعماري بين المغرب النافع و المغرب غير النافع، و الذي أدّى إلى تهميش مناطق بكاملها سواء خلال الإستعمار أو بعد الإستقلال، مما أدّى إلى هجرة كثيفة للساكنة الأمازيغية من البوادي نحو المدن.

كما حدثت في فجر الإستقلال أمور كان لها تأثير كبير في صنع وضعية الأمازيغية كثقافة هامشية أهمها:

- ترسيم مبادئ الحركة الوطنية بعد الإستقلال، و التي سعت منذ 1930، وكرد فعل على مخططات إدارة الحماية، إلى إعطاء الثقافة العربية الإسلامية لوحدها طابع الثقافة الوطنية و الرسمية على حساب الثقافة و اللغة الأصليتين لسكان المغرب، التي طالب الوطنيون بشكل علني منذ بداية نشاطهم السياسي عام 1930 بعدم إعطائها أية مكانة داخل المؤسسات أو كتابتها أو تعليمها[21].

– إلغاء تعليم الأمازيغية من المدارس التي كانت تدرس بها خلال فترة الحماية كمادة اختيارية، و «إغلاق المعهد العالي للدراسات البربرية» و كل مظاهر الإهتمام بالأمازيغية، و إقرار «التعريب» كأحد مبادئ التعليم الأربعة، الذي كان في ظاهر الخطاب المعلن يهدف إلى إحلال اللغة العربية محل اللغة الفرنسية في التعليم، و «تصفية الإرث الإستعماري» و «ضمان ولاء المواطنين للدولة»

21 – ورد في عريضة فاس و عريضة الرباط اللتين أصدرتهما الحركة الوطنية سنة 1930 احتجاجا على ظهير المحاكم العرفية المدعو «الظهير البربري» ضمن فقرة المطالب ما يلي: « خامسا : احترام اللغة العربية لغة البلاد الدينية و الرسمية، في الإدارات كلها بالإيالة الشريفة، و كذلك في سائر المحاكم، و عدم إعطاء أي لهجة من اللهجات البربرية أي صفة رسمية، و من ذلك عدم كتابتها بالحروف اللاتينية». أنظر نص الوثيقتين بكتاب «حياة و جهاد» لمحمد حسن الوزاني، ص 121- مؤسسة جواد للطباعة و التصوير 1982.

و «تحقيق السيادة»، بينما تبين فيما بعد بأنه يهدف في العمق إلى تنشيط عملية التأحيد L'uniformisation و محو التعدد الثقافي الداخلي الذي طبع المغرب عبر تاريخه الطويل. و في هذا الإطار انطلقت المحاولات الأولى لتعريب التعليم منذ سنة 1961 غير أنها لم تكلّل بالنجاح إلا خلال سنوات السبعينيات، حيث وضعت لمبدإ التعريب قوانين مؤطرة له في التعليم، و عند متمّ سنة 1980 كان التعليم الإبتدائي قد تعرّب بكامله و تمّ تعريب التعليم الإعدادي و الثانوي خلال الثمانينيات. و تم- بموازاة ذلك تعريب القضاء خلال الستينات و منع استعمال أية لغة أخرى غير العربية في المحاكم، كما قامت الدولة على مدى العقود الثلاثة الأولى من الإستقلال بخطوات هامة في تعريب الإدارة و المحيط من خلال المراسلات و المذكرات و الدوريات و علامات الطرق و اللوحات الإشهارية و غيرها، لكنها لم تفلح في التعريب الكامل للمحيط و للإدارة حيث ظلّت اللغة الفرنسية مستعملة على نطاق واسع بجانب العربية[22]، فالطبقة السياسة الحاكمة « بما فيها بعض مكوناتها الداعية إلى التعريب» تعتبر التشبث باللغة الفرنسية امتيازا لها، كما تعتبرها أحد أسس الشراكة مع أوروبا و الإنفتاح على العالم[23].

---

22 – صدر عن الوزير الأول في 11 دجنبر 1998 دورية تحث على استعمال اللغة العربية في الإدارة يقول نصها : «طبقا للدستور الذي يقر العربية لغة رسمية للدولة، فإن على كل الإدارات و المؤسسات العمومية و الجماعات من الآن فصاعدا الإلتزام باستعمال اللغة العربية في مراسلاتها الداخلية و الخارجية، و بناء عليه فكل مراسلة تتمّ في لغة أخرى تعتبر ممنوعة». غير أن مكانة اللغة الفرنسية داخل الإدارة العمومية المغربية لم تتزحزح .

23 – « من وجهة نظر سوسيو-لسانية، كان ذلك التحول يهدّد مصالح فئات اجتماعية. فقد كان على من لهم معرفة أفضل بالفرنسية أن يتخلوا عن امتيازاتهم لصالح من يتقنون اللغة العربية. وكان ذلك التحول مقترنا بتوتر آخر بين المتمسكين بالفرنسية رمز الحداثة والمتمسكين بالعربية المتشبثين بالنزعة التقليدية (...) باعتبار سياسة التعريب تشييدا للغة وطنية، فإنها كانت تتألف من واجهتين: كان على اللغة الوطنية أن تنجز استبدالا مزدوجا؛ كان عليها أن تحل نفسها محل الفرنسية لتأخذ مكانة لغة الاستلاب الثقافي وتجدّد الشخصية الوطنية. وكان عليها أيضا أن تحل محل اللهجات لتعوض التعدّدية بلغة واحدة لضمان التفاف المواطنين حول الدولة. أول هذين المنظورين هو وحده الذي تمت الإبانة عنه، لكن ردود الفعل إزاء سياسة التعريب تظهر أن الثاني قد تمّ إدراكه بكيفية جيدة» جيلبير غرانغيوم «التعريب و السياسة اللغوية بالمغرب العربي» ترجمة محمد أسليم.

غير أن مبدأ التعريب سرعان ما تحوّل خلال ذلك إلى سياسة عامة تروم تعريب الهوية المغربية عبر تعريب المحيط و أسماء الأماكن و المواليد و كذا تعريب الذاكرة و التاريخ و الشخصية الثقافية للمغرب، فقد تمّ قلب أسماء عدد من المدن التي تحمل أسماء أمازيغية إلى صيغ معربة مثل أزيلا التي أصبحت «أصيلة» و أسّفي التي أصبحت «آسفي»، و إفران التي أصبحت «يفرن»، و تيطاون التي أصبحت «تطوان» و أشاون التي قلبت إلى «شفشاون»، كما تمّ استبدال عدد من أسماء الشوارع و الأزقة و الساحات كمثل شارع بني يزناسن بالرباط الذي أصبح يحمل إسم شارع «المهدي بن بركة»، و ساحة أساراك بتارودانت التي أصبحت تسمى ساحة «العلويين». و في مكاتب الحالة المدنية ظلّ يسود نوع من الميز ضدّ الأسماء الأمازيغية التي على المطالبين بها اللجوء إلى المحاكم حيث يتمّ رفض طلباتهم في عدد من المناطق. و قد امتدّ التعريب إلى مادة التاريخ المدرّسة حيث تمّ التأريخ لبدء الحضارة المغربية مع مجيء العرب الغزاة خلال القرن السابع، كما أرجع الأمازيغ إلى أصل عربي مشرقي، و نعتت الدول الأمازيغية في الكتب المدرسية بأسمائها العربية كالمرابطين و الموحّدين و المرينيين و السعديين دون الإشارة إلى هويتها الأمازيغية، و تمّ تشويه صورة الشخصيات التاريخية الأمازيغية الماقبل إسلامية في مقابل الإعلاء من قيمة الشخصيات العربية القادمة من الشرق و التي قامت بغزو شمال إفريقيا و المغرب حيث تمّ تقديمها كشخصيات مقدسة[24].

24 – تمّ هذا خلال فترة حكم الملك الحسن الثاني، و قد بلغ ذروته خلال السبعينات من القرن الماضي و بدأ في التراجع في نهاية التسعينات و بداية الألفية الثالثة، حيث عرفت العديد من الكتب المدرسية بعض التعديلات.

لقد كانت سياسة التعريب من أكبر العوامل التي ساعدت على انحسار الهوية و الثقافة الأمازيغيتين بالمغرب[25]، فقد تمّ دعم اللغة العربية بشكل كبير سعيا إلى جعلها تقوم بوظائف اللغات الشعبية و تحلّ محلّها، مع الإبقاء على الإنفتاح على اللغات الأجنبية، مما أظهر بأنه مخطط يهدف إلى محو الهوية الأمازيغية للمغرب المستقل، و لهذا ظلّت سياسة الدولة مرتبكة بين التعريب و الفرنسة، بين الحديث عن الإستقلال الوطني و الرغبة في التقرب إلى أوروبا الشريك الرئيسي للمغرب في المجال الإقتصادي.

- تفكيك جيش التحرير بعد اغتيال عدد من قادته الأمازيغيين، و انخراط آخرين في القوات المسلحة الملكية، و قد كان جيش التحرير ذي الأصول البدوية بمثابة القوة السياسية و العسكرية للأمازيغ غبّ الإستقلال، غير أنّ الصراع ما فتئ أن اندلع بين قياداته و القيادة السياسية للحركة الوطنية و القصر، و كان جوهر الخلاف آنذاك متمثلا في معارضة نفوذ حزب الإستقلال، و اعتبار الطريقة التي انبنت بها دولة الإستقلال استمرارا للسياسة الكولونيالية، حيث تمّ استقطاب عدد من الضباط و الأطر الإدارية الذين اشتغلوا لصالح إدارة الحماية في دواليب الدولة المستقلّة، كما تبين بأنّ المستفيد الأكبر من الإستقلال هي نفس الطبقة التي ضمنت لأبنائها مواقع السلطة و الترأس بعد أن أوجدت لهم مقاعد في المدرسة الفرنسية في وقت مبكر[26].

وقد انقسم الزعماء الأمازيغ التاريخيون لجيش التحرير بعد 1959 إلى اتجاهين سعى أحدهما إلى الإنخراط في العمل الراديكالي المعارض للسلطة في

25 – أبان الإحصاء الرسمي للسكان لسنة 2004 رغم ما يمكن أن يثيره من تساؤلات بسبب ما اكتنفه من ثغرات ونقائص عن أن نسبة الناطقين بالأمازيغية قد انحدرت بالمغرب إلى 28 في المائة ، بعد أن كانت تشمل الأغلبية الساحقة من السكان في فجر الإستقلال.

26 - Voir Pierre Vermeren : Ecole, Elite et pouvoir, Maroc – Tunisie 20ème siècle, p 25 et p 308, AliZés 2002.

إطار حزب «الإتحاد الوطني للقوات الشعبية»، و منهم الفقيه البصري و محمد بنسعيد أيت إدّر و سعيد بونعيلات، بينما اتجه الثاني إلى محاولة تنظيم أبناء المناطق الجنوبية (سوس) في حزب سياسي يميني مستقل عن حزب الإستقلال و عن الحركة الشعبية، و منهم أحمد أخنوش و عبد الله الصنهاجي. و جدير بالذكر أن أيا من هؤلاء الزعماء لم يكن يعتمد الأمازيغية كمرجعية ثقافية أو كإيديولوجيا للصراع و العمل السياسي، حيث كان الإنتماء إلى الهوية الأمازيغية يتمظهر لدى التيار الثاني من خلال الوعي التقليدي بالإنتماء إلى الجهة و إلى الروابط القبلية على وجه الخصوص[27] ، في الوقت الذي اختار فيه التيار اليساري الراديكالي متأثرا بالإطار الحزبي الذي انتمى إليه، تبني إيديولوجيا قومية عربية تستلهم النظام الناصري الذي كان مرجعا للقوميين آنذاك[28] .

- إنشاء حزب «الحركة الشعبية» بزعامة المحجوبي أحرضان الذي ينتمي إلى عائلة أمازيغية من الأعيان بالأطلس المتوسط، و الذي كان ضابطا بالجيش الفرنسي، و تولّى منصب عامل الرباط بعد الإستقلال، و قد أقدم على هذه الخطوة بإيعاز من القصر الملكي الذي بدأ يشعر بالتهديد الذي أصبح يمثله حزب الإستقلال ذي الطموح الواضح إلى الهيمنة على الحياة السياسية بإقامة نظام الحزب الوحيد ، و قد تطورت مهمة أحرضان بعد ذلك إلى نوع من الوسيط السياسي اليميني بين أمازيغ العالم القروي و السلطة المركزية ضمانا لولاء الأمازيغ للعرش، في الوقت الذي كان فيه حزب الإستقلال ينعت بحزب «أهل فاس» أي حزب العائلات الأندلسية. غير أن حزب الحركة الشعبية، بسبب

27 – الحسين وعزي : نشأة الحركة الثقافية الأمازيغية بالمغرب ـ الصفحات 70 – 87، مطبعة المعارف الجديدة الرباط 2000.

28 – أنظر مذكرات كل من الفقيه البصري و محمد بنسعيد آيت إدر .

تطور الصراع السياسي و اشتداده بعد ظهور «الإتحاد الوطني للقوات الشعبية» الحزب الراديكالي اليساري الذي سيستقطب معظم الفاعلين السياسيين الأمازيغ بالجنوب المغربي، سرعان ما سيتحوّل إلى أداة طيعة في يد السلطة يعمل بتعليماتها المباشرة و ينخرط في توجهاتها، مما أفقده تمثيلية الأمازيغ التي كان يطمح إليها، باستثناء قبائل المنطقة التي ينتمي إليها الزعيم المحجوبي أحرضان.

• القضاء بعنف على كل الإنتفاضات المسلحة التي عرفتها المناطق الأمازيغية، انتفاضة الريف في الشمال و انتفاضة عدّي أوبيهي في الأطلس المتوسط و الخلايا المسلحة بالجنوب و التي خطط لها أحد أعضاء جيش التحرير المتمردين أحماد ك أوكليز Hmad gw Uglliz المعروف بـ «شيخ العرب». و قد تركت تلك الأحداث و خاصة في الريف آثارا عميقة أدّت إلى انعدام الثقة بين تلك المناطق و النظام المركزي، الذي سنّ سياسة انتقامية ضدّها امتدّت طوال فترة حكم الحسن الثاني[29] .

- وضع أول دستور للمغرب المستقل عام 1962 في سياق عرف تزايد حدّة الشد و الجذب بين القصر و المعارضة اليسارية الراديكالية، و قد عرف الإستفتاء عليه نسبة عالية من المقاطعة في مختلف مناطق المغرب، و تضمن الدستور الممنوح الإشارة إلى أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة و أن الإسلام هو دين الدولة الرسمي، و لم ترد فيه الإشارة لا من قريب أو من بعيد لأية مكونات أخرى، مما كان يعني ترسيم اللغة و الهوية العربيتين، و عدم الإعتراف رسميا بوجود الأمازيغية لا كلغة و لا كهوية أو ثقافة مغربية. و قد كان الدستور المذكور موضوع تعديلات كثيرة، تجدّد خلالها تغييب الأمازيغية في دساتير 1970 - 72 - 80 - 92 - 96، حيث لم تمسّ التعديلات الجوانب المتعلّقة بالهوية

29 - أنظر مصطفى أعراب : الريف بين جيش التحرير و القصر و حزب الإستقلال.

و اللغة و الثقافة، بينما حلّت عبارة «المغرب العربي» محلّ عبارة المغرب الكبير في تعديل 92 إرضاء للإتحاد المغاربي الذي أصرّ الحاكم الليبي على تسميته بـ «وحدة المغرب العربي»[30].

• تحيين ظهير 16 ماي 1930 بالتذكير به في التاريخ المذكور من كل سنة (إلى حدود 1999) و ذلك للتأكيد على الثوابت الرسمية العربية ـ الإسلامية، و اعتبار أي تحرك باسم الهوية الأمازيغية محاولة لـ «إحياء الظهير الإستعماري» و «تقسيم الشعب المغربي».

• تقوية أجهزة الدفع و البت للإذاعة المركزية باللغتين العربية و الفرنسية مع إضعاف البتّ باللغة الأمازيغية الذي ظل لا يتعدّى حدود تغطية 13 في المائة من التراب الوطني، أما التلفزيون الذي انطلق منذ 1962 فقد ظلّ إلى حدود سنة 2006 يعتبر إنتاج برامج ناطقة بالأمازيغية أمرا محظورا، و إن كان المسؤولون عن القطاع يتسامحون مع إنتاج برامج فولكلورية حول الأمازيغية ناطقة بالعربية أو بالفرنسية.

• إقبار مشروع «مركز الدراسات و الأبحاث الأمازيغية» الذي صوت عليه البرلمان بالإجماع في دورة أكتوبر عام 1978، و الذي تمّ السكوت عنه بعد سنوات الحصار التي ستمتدّ إلى سنة 1988.

• القيام بفلكلرة الثقافة الأمازيغية عبر تحويلها إلى لوحات فاقدة للحياة، تستعمل بوجه خاص في إنعاش السياحة و إمتاع الأجانب، و قد أحدث الملك الحسن الثاني لجنة وطنية للفنون الشعبية برئاسة المحجوبي أحرضان عام 1980 كان الهدف منها الإلتفاف على مشروع مركز الدراسات و الأبحاث الأمازيغية المجهض.

30 – أعلن الملك الحسن الثاني آنذاك «تحفظه» على التسمية في الخطاب الذي وجهه بعد تأسيس الوحدة.

• التعامل بالقمع السلطوي و الرقابة الصارمة مع كل مبادرة ترمي إلى التحرك العلني باسم الأمازيغية، حيث تمّ حظر مجلّة «أمازيغ» التي كان يصدرها أوزين أحرضان، و اعتقال الباحث و الشاعر الأمازيغي علي صدقي أزايكو و الحكم عليه بسنة سجنا نافذا سنة 1982 بسبب مقال حول الثقافة الأمازيغية منشور بالمجلة المذكورة، و اختطاف بوجمعة الهباز الذي ظلّ مجهول المصير.

• منع استعمال الحروف الأمازيغية «تيفيناغ» بالمجال العمومي، حيث يتمّ إزالتها بمجرد استعمالها من طرف الفنادق أو المحلات التجارية، و قد اعتقل المحامي حسن إد بلقاسم، أحد مؤسسي جمعية Tamaynut، بسبب كتابته بهذه الحروف على لوح باب مكتبه.

و من جانب آخر واكبت هذه الوقائع السياسية هجرة كثيفة من البوادي نحو المدن أدّت من ضمن ما أدّت إليه إلى تخرّج جيل أول من الشباب الأمازيغي المنحدر من المناطق المهمّشة، و الذي حمل وعيا جديدا مبنيا على تكوين أكاديمي حديث. و كان لكل العوامل الآنفة الذكر و غيرها أثر على شعور النخبة الأمازيغية الناشئة من الطلبة و الموظفين الشباب بخيبة حقيقية مصدرها فشل إيمازيغن في إيجاد مكانة لهم في الدولة الحديثة المستقلة يشغلونها انطلاقا من هويتهم و ليس في إطار الهوية الرسمية «العربية الإسلامية» التي تمّ فرضها انطلاقا من مقتضيات الصراع و موازين القوى الجديدة التي أفرزتها مرحلة ما بعد الحماية.

نتائج السياسة الجديدة على وضعية الأمازيغية

ترتب عن الأسباب المذكورة آنفا واقع جديد لمغرب غير مسبوق في التاريخ، واقع أصبحت فيه الأمازيغة على هامش مشاريع و مخططات الدولة الوطنية المركزية الحديثة، مما أدّى إلى نتائج فادحة أضرّت ضررا بالغا باللغة و الثقافة الأصليتين لسكان المغرب، و يمكن تحديد هذه النتائج على الشكل التالي:

1) صناعة هوية وطنية جديدة تحيل على مغرب افتراضي و ذهني، مغرب النخب و المنشآت الفكرية في مقابل مغرب حي دينامي و لكنه مغيّب و مسكوت عنه، و ذلك انطلاقا من اعتبار المغرب كما هو عليه في واقعه الحي عائقا أمام تقوية الدولة المركزية التي تسعى إلى بسط نفوذها على كافة المناطق اعتمادا على آلية التأحيد Uniformisation من أجل التوحيد Unification، حيث اعتُبرت قوة الدولة متمثلة في قدرتها على صهر عناصر التعدّد و تذويبها في إطار العنصر الواحد الرسمي و المؤسساتي، ضمانا للإستقرار و سعيا إلى تكوين الروح الوطنية المنسجمة، غير أن ذلك تمّ اعتمادا على الثقافة العربية الإسلامية التي كانت عبر العصور بمثابة الثقافة العالمة و النخبوية، و على حساب المكونات الأخرى التي هي أقرب إلى وجدان الشعب و روحه و ثقافته اليومية.
و قد تمّ اعتماد المنظومة التربوية ووسائل الإعلام العمومية المراقبة من طرف السلطة لتكريس هذه الهوية الجديدة بطابعها الإختزالي و إشاعتها بوصفها الثقافة «الوطنية» في مقابل ما هو «محلّي» أو أجنبي. كما تمّ اختيار مجموعة من الرموز الثقافية لتحويلها إلى رموز للوطنية مثل الطربوش التركي الذي ارتبط بالبورجوازية الفاسية، و الذي يسمّى عند المغاربة «الطربوش الفاسي»، حيث

أصبح مفروضا في الحفلات الرسمية و لدى رموز السلطة باعتباره لباسا رسميا. و كمثل «الطرب الأندلسي» الذي فرض في وسائل الإعلام يوميا على مدى نصف قرن، باعتباره اللون الموسيقي الرسمي و الوطني في مقابل «الفولكلور» الذي أطلق على الفنون الشعبية القريبة من وجدان الشعب المغربي، و التي غيبت من وسائل الإعلام و من المقررات الدراسية.

2) بناء نظام سياسي مزدوج ذي أسس تقليدية بواجهة عصرية، حيث قامت إدارة الحماية الفرنسية ما بين 1912 و 1924 - و هي فترة حكم المقيم العام الماريشال ليوطي الذي ينعت بـ «باني المغرب الحديث» - بإقامة أجهزة الدولة العصرية على النمط الأوروبي بجوار هياكل المخزن التقليدي، و قد حافظت الدولة المستقلة على الطابع المزدوج الذي أصبح أحد آليات الحكم و الإستمرار، لكن على حساب التطور و التحديث المطلوبين، حيث نتج عن ازدواجية نظام الحكم تجذر التقليدانية و الوعي السلفي في المجتمع بسبب شيوع قيم مبنية على المثال الماضوي و على تغييب التناقضات و الحقائق الواقعية، حيث سعت السلطة إلى تكريس منظور متناقض بين أصالة عتيقة و معاصرة سطحية، و ذلك بهدف الإبقاء على مجتمع منسجم مع طبيعة النظام السياسي المزدوجة، و متوافق مع حاجاته .

3) خلق هوة عميقة بين المدرسة و المحيط، حيث تقدم المدرسة ثقافة مغايرة لثقافة الأسرة و الشارع، فسواء من حيث اللغة أو منظومة القيم أو المعلومات التاريخية أو معطيات الثقافة، ظلت المقررات الدراسية و البرامج التعليمية تعكس على مدى عقود واقعا عربيا إسلاميا شبيها بواقع المجتمعات الشرقية، مع تغييب متعمد للخصوصيات المغربية، حيث كان الهدف هو إحلال هوية محلّ أخرى استجابة لحاجات الدولة الوطنية الفتية. لقد كان التعليم انتقائيا هدفه

تأكيد فرضية السلطة و ترسيخها، و كان لهذا آثار سلبية على عقلية المتمدرس المغربي الذي ظل يقوم يوميا بعملية ذهاب و إياب بين عالمين مختلفين، عالم ذهني داخل المدرسة و عالم واقعي في المحيط السوسيوثقافي، كما كان لتجاهل المدرسة لثقافة المجتمع آثار سلبية على تكوين المتمدرسين و على تنمية مواهبهم و قدراتهم الإبداعية و هو ما ساهم في استفحال الهدر المدرسي .

4) إفقار الشخصية المغربية بسبب تغييب جميع المعطيات ذات الصلة بالثقافة و الهوية الأمازيغيتين، ففي مقابل تضخّم الإهتمام بكل ما هو عربي و ديني في التعليم و الإعلام العموميين، ساد صمت مطبق عن كل ما هو أمازيغي سواء في التاريخ أو اللغة أو الآداب، رغم كون عناصر الثقافة الأمازيغية ظلت ماثلة للعيان و ظاهرة في تفاصيل اليومي، و قد رافق ذلك احتقار كبير للثقافة الشعبية داخل المؤسسات و الأوساط الرسمية بسبب هيمنة فكرة قدسية المكتوب، مما جعل المرجع في التفكير و النظر هو التراث و الكتب القديمة عوض الحياة و الواقع المباشران. و لقد أدّى ذلك كله إلى استبعاد كل المعارف و المعطيات الغزيرة ذات الصلة بالأمازيغية من المضامين الدراسية، مما جعل المعرفة بالمغرب معرفة ضئيلة لدى أجيال ما بعد الإستقلال.

5) تحويل الأمازيغية، التي هي في الأصل الثقافة و الهوية الأصليتين لسكان المغرب، إلى طابو سياسي شديد الحساسية، يرمز إلى ما هو لا وطني و يهدّد الإستقرار و التماسك الإجتماعي، و لهذه الأسباب كانت كلمة «أمازيغية» محظورة منذ الإستقلال و لم تشرع الحركة الأمازيغية في استعمالها إلا بعد 1990، و كان يتمّ استعمال كلمات أخرى بدلا عنها مثل «التراث الثقافي» أو «الثقافة الشعبية»، في حين كانت المؤسسات الرسمية و الأحزاب السياسية و المثقفون يستعملون كلمة « بربر» و « بربرية».

و قد قامت السلطة بتعاون مع الأحزاب و النخب المتحالفة معها باستعمال عدد من الآليات لإخفاء الطابو الأمازيغي منها:

- الدين الإسلامي: الذي استُعمل كعنصر توحيد بين الأمازيغ و العرب، حيث يتمّ التأكيد على إسلام الأمازيغ لإخفاء الحظر الذي يطال ثقافتهم، و يقدّم الإسلام كبديل ثقافي للأمازيغية كلما طالب الفاعلون الأمازيغ بحقوقهم الثقافية و اللغوية، كما فسّر قبول الأمازيغ للإسلام كما لو أنه تنازل عن هويتهم الأصلية. و بما أن العربية هي «لغة القرآن»، فإنه يتمّ استعمال الدين الإسلامي كعامل تعريب للشخصية الأمازيغية[31].

- الملكية و الأصل القرشي: حيث اعتبرت شرعية السلطة قائمة على أساس ديني هو الأصل «الشريف» للأسرة العلوية الحاكمة، و ذلك بهدف التماس شرعية خارج الشعب الذي يمثل الأمازيغ أغلبيته الساحقة. فرغم أن من عادة السلاطين العلويين أن يتزوجوا من نساء أمازيغيات لضمان الإنتساب إلى الأمازيغ، إلا أن الملكية ظلت تعتبر النسب الشريف و السلطة الدينية أهم آليات ممارسة الحكم بالمغرب[32].

- تأويل التاريخ: اعتمدت الحركة الوطنية المغربية قراءة مؤدلجة لتاريخ المغرب تمّ ترسيمها بعد الإستقلال، و تقوم على إرجاع سكان المغرب إلى أصل عربي مشرقي (اليمن - فلسطين) لتبرير عملية تعريبهم، و على السكوت عن تاريخ المغرب الماقبل إسلامي، و بدء التاريخ و الحضارة من مجيئ العرب الغزاة الأوائل (عقبة ابن نافع)، و اعتبار القادة و الزعماء الأمازيغ الأوائل أشرارا و تصويرهم

31 -- كتب عبد الله كنون مؤكدا هذه الفكرة: في الصفحات 41 و 43، النبوغ المغربي في الأدب العربي، الطبعة الثانية 1960.

32 -- الحسن الثاني، التحدي، ص 12 - 1983 - المطبعة الملكية.

بشكل غاية في السلبية، في مقابل تشريف القادة العرب و إظهارهم بمظهر مجيد و مقدّس[33].

ـ التمازج العرقي: تمّ التأكيد دائما في الخطب الرسمية ووثائق الوطنيين على الزواج و التمازج الذي حدث بين الأمازيغ و العرب عبر تاريخ الفترة الإسلامية، و قد استعملت فكرة التمازج من أجل إبعاد فكرة العرق الخالص للأمازيغ، غير أنه يفسّر من جانب آخر على أن لفكرة التمازج بين السكان نتيجة وحيدة هي تعريب الأمازيغ الذين أصبحوا عربا باختلاطهم بالعرب، بينما اعتبر الأمازيغ عكس ذلك بأن تزاوجهم مع العرب يعني اكتساب العرب للهوية الأمازيغية.

33 – ورد في «النبوغ»

الخطاب الثقافي الأمازيغي : النشأة و المنطلقات

بدأت البوادر الأولى لظهور الخطاب الثقافي الأمازيغي الحديث مع منتصف الستينات، عندما نشر محمد شفيق أولى مقالاته بالعربية في مجلة آفاق، مجلة اتحاد كتاب المغرب سنة 1965، بعنوان خجول هو «حول تراثنا المجهول»، و قد عرفت هذه الفترة بروز الجيل الأول من خريجي الجامعات من أبناء العائلات الأمازيغية المهاجرة نحو الحواضر الكبرى، و الذي يضم شبابا تلقوا تكوينا في العلوم الإنسانية و خاصة في التاريخ و القانون و اللسانيات و السوسيولوجيا و الآداب العصرية و علوم التربية، و هي التخصصات التي سمحت لهم بأن يلمسوا عن وعي حديث ما تعانيه ثقافتهم الأصلية و مناطقهم التي انحدروا منها من غبن و تهميش، إضافة إلى ما كانوا يعانونه من عقدة لسان بالأوساط الحضرية بسبب دونية الثقافة التي يحملونها، مما خلق لديهم مزيجا من الشعور بالإغتراب و الرغبة في فرض الذات.

و قد تمكّن خريجو شعبة التاريخ بعد نبشهم في الوثائق من أن يلمسوا الفارق بين التاريخ الفعلي لبلدهم ـ التاريخ الإجتماعي ـ و بين التاريخ الرسمي الذي يقف عند حدود التأريخ للبلاطات و الأنظمة، و الذي يبدأ مع مجيء العرب إلى شمال إفريقيا، كما ساعدت الإكتشافات الأركيولوجية الحديثة على إعادة الإعتبار للتاريخ القديم الماقبل إسلامي للمغرب، تاريخ التواجد البشري بالمغرب و تاريخ الممالك الأمازيغية الذي أغفلته الوثائق الأدبية العربية، و اعتبرته تاريخا للرومان و الوندال و البيزنطيين و العرب.

كما تمكن دارسو اللسانيات من أن يتجاوزوا التمييز السطحي بين «اللغة العالمة» و «اللهجة الشعبية» الذي كان سائدا في الخطاب المدرسي، و الذي اعتمدته النخب التقليدية من أجل تشريف العربية و تفضيلها، و أن يتبينوا الخصوصيات اللسانية للأمازيغية و عبقريتها.

و تمكن دارسو الآداب بدورهم من الإنكباب على النصوص الأدبية الأمازيغية التي انطلق الإهتمام بها في عهد الحماية من طرف الباحثين الأجانب، و من استخلاص العناصر المميّزة للشخصية الأمازيغية، كما انتبه دارسو السوسيولوجيا و الأنثروبولوجيا إلى نسبية الثقافة الإنسانية و إلى مبدإ التساوي بين الثقافات، و اكتشف دارسو القانون المرجعية الكونية لحقوق الإنسان و التي تتضمن منذ 1966 مواثيق و عهودا تتعلق بالحقوق الثقافية و اللغوية للمجموعات.

كان لهذا التكوين الحديث الأثر الفعال في ذهنية هؤلاء الشباب الذين بدأوا التفكير بشكل جدّي في تأسيس أول إطار جمعوي ثقافي يجمعهم، و تكون أهدافه العمل على إعادة الإعتبار للأمازيغية داخل مؤسسات الدولة، فكانت نشأة الجمعية المغربية للبحث و التبادل الثقافي AMREC يوم 10 نونبر 1967 بالرباط، و التي انطلقت في عملها باستعمال مصطلح «التراث الشعبي» و «الثقافة الشعبية» داعية من خلاله إلى إنصاف الأمازيغية و التعريف بها، كما اهتم أعضاء الجمعية بإعطاء دروس في محاربة الأمية في صفوف التجار و العمال لمساعدتهم على تدبير شؤونهم في الوسط الحضري، و هي التفاتة كانت ترمي في العمق إلى تغيير الصورة السائدة عن الأمازيغي «الشلح»، و التي تختزله في التاجر الصغير الأمي و البخيل، و قد عملت الجمعية كذلك على إصدار نشرة

«أراتن» عام 1974 ثم 'التبادل الثقافي» عام 1978 اللتين كانتا توزعان باليد، و تنظيم بعض الأنشطة و اللقاءات الداخلية.

لقد كان المناخ العام الذي ظهرت فيه أمريك لا يسمح بالعمل الثقافي العلني باسم الأمازيغية، كان الصراع محتدما على السلطة، و كانت الإيديولوجا الرسمية تترسخ بوسائل قسرية و بمقدار كبير من العنف، و انقسم الحقل الثقافي إلى معسكرين تبعا لطبيعة الصراع السياسي، معسكر «القوى التقدمية» و معسكر «القوى الرجعية»، مما قسم النخبة الثقافية بدورها إلى مثقفين رجعيين ارتبطوا بالسلفية الوطنية و بالنخبة الإدارية المحافظة الممثلة لتوجهات النظام السياسي، و مثقفين تقدميين حملوا ولو بأشكال مختلفة الخطاب الإشتراكي الذي يستلهم أدبيات الفلسفة الماركسية و المنهج المادي التاريخي، و كان جوهر الصراع آنذاك هو دعم الخيار الشعبي المتمثل في الإنحياز «للجماهير الشعبية المسحوقة» و المسلوبة الإرادة، و نقد السياسة الرسمية الممثلة لمصالح «البرجوازية الطفيلية» التي تعمل على نهب الثروات الوطنية على حساب أغلبية الشعب.

وسط حمأة هذا الصّراع كان ثمة جزء من النخبة الثقافية الحديثة النشأة، اعتبر أن مساندة الجماهير غير ممكنة بدون ثقافتها الشعبية التي تمثل «روحها»، و التي تعاملها السلطة كلوحات محنطة فاقدة للحياة، أي كـ «فولكلور».

و هكذا كان الخطاب الأمازيغي المتمركز حول «الثقافة الشعبية» ما بين منتصف الستينيات إلى أواخر السبعينيات خطابا منخرطا في عصره، يروم الدفاع عن الأمازيغية عبر اعتماد آليات الخطاب الثوري السائد آنذاك[34].

هكذا تجلت بذرة الوعي الأولى بما سيسمى فيما بعد بـ «المسألة الأمازيغية»، و قد اعتمدت هذه النخبة الحديثة الناشئة تكوينها الأكاديمي المعرفي الجديد الذي

34 – Voir Hassan Rachiq، Usages de l'identité Amazighe au Maroc.

سمح لها بإعادة بناء العديد من المفاهيم و مقاربة أسئلة جديدة لم تطرحها النخبة التقليدية من قبل، و نشأ بذلك داخل الحقل الثقافي المغربي حقل ثقافي آخر امتدّ من تربة الهامش ليشغل مساحة هامة عن طريق خلق تراكم كمي و نوعي من المنتجات النظرية في مجالات الأدب و اللسانيات بصفة خاصة، و الإبداعية في الشعر و القصة، فتشكّل بالتدريج ما يمكن نعته بالحقل الثقافي الأمازيغي الذي أصبح له مبدعوه و منظروه. غير أنه بسبب إقصاء الأمازيغية من التعليم ووسائل الإعلام ظل هذا الحقل الثقافي هامشيا يمارس فاعلوه نوعا من «العقوق» إزاء كل ما هو رسمي، مما حذا بهم إلى تطوير العمل الجمعوي الذي وجدوا فيه شكل التنظيم العصري الذي سمح لهم بالتعبير عن أصواتهم بوضوح و حسب ما يسمح به السياق العام الذي لم يكن في معظم الأحيان لصالحهم.

و قد استطاع الخطاب الأمازيغي أن يقوم بإعادة تأسيس عدد من المفاهيم التي كانت مستعملة من قبل لدى قادة الحركة الوطنية، كما تبناها الخطاب الرسمي بعد الإستقلال، و هكذا اتخذت مفاهيم «الهوية» و «الوطنية» و «الوحدة» و «اللغة» و «الثقافة» و «التاريخ» طابعا تعدّديا منفتحا بعد أن كانت مفاهيم اختزالية مقتصرة على ما هو عربي - إسلامي[35] .

35 – أنظر أحمد عصيد، أسئلة الثقافة و الهوية في المغرب المعاصر، ص منشورات الرباط ، 2002.

الجمعيات الأمازيغية: التحديات و المكاسب

بموازاة مع تطور الخطاب الأمازيغي الذي عرف خلال السبعينيات صدور عدد من الإنتاجات الأدبية و الإبداعية[36]، توسع النسيج الجمعوي الأمازيغي و تعدّدت أشكاله التنظيمية. فبعد تأسيس أمريك بدأ عدد الجمعيات في التزايد ابتداء من 1975 بتأسيس جمعية « معارف و ثقافة » من طرف مجموعة من المناضلين الذين غادروا جمعية AMREC، ثم جمعية الإنطلاقة الثقافية بالناظور في 29 يناير 1978، ثم الجمعية الجديدة للثقافة و الفنون الشعبية (التي ستحمل فيما بعد إسم Tamaynut) بالرباط يوم 16 أكتوبر 1978، هذه الأخيرة التي ساهمت بشكل ملموس في تطوير أساليب العمل الجمعوي الأمازيغي بأسلوب و تصوّر جديدين، سمحا بالإنتقال بالتدريج من التنشيط الثقافي الداخلي إلى الإنتاج و التنظيم العلني، الذي جعل الجمعيات الأمازيغية بعد ذلك تلعب دور اللوبي المدني الضاغط عبر استعمال وسائل المنشورات و الندوات و المناظرات و إصدار المواقف و البيانات و تنظيم الوقفات الإحتجاجية و الإتصال المباشر بالقيادات السياسية و المدنية و بمسؤولي الدولة و النواب و الفرق البرلمانية، و كذا تأطير الفنانين و العناية بالطفولة .

و لعبت جمعية الجامعة الصيفية بأكادير التي تأسست بدورها سنة 1979، دورا هاما في لمّ شمل الأطر الأمازيغية عام 1980 في دورتها الأولى، و تنظيم ندوات و أوراش لتعميق النقاش في عدد من القضايا التي تخصّ الثقافة

---

36 - نخصّ منها بالذكر طبع أول ديوان شعري أمازيغي لمحمد مستاوي عام 1976 و تأسيس مجموعة «أوسمان» Usman الغنائية و مجموعة «إمازيغن»Imazighen في نفس السنة.

الأمازيغية، قبل أن يتمّ منع دورتها الثانية عام 1982 و محاصرة أنشطتها التي لن تستأنف إلا عام 1988.

و قد سعت الحركة الأمازيغية منذ نشأتها إلى حل المعادلة الصعبة، معادلة «السياسي و الثقافي»، عبر إقامة نوع من العلاقة الجدلية بينهما، و لهذا اختارت منذ انطلاقها، في ظل أوضاع يطبعها القمع و اللا تسامح وسيادة الطابوهات السياسية، أسلوب العمل الثقافي داخل تنظيمات جمعوية رفعت مطالب ثقافية، لكن مؤطرة برؤى و خلفيات سياسية، مما يفسر قيام المطالب الثقافية على نقد جذري للأسس الثقافية للنظام الدولتي المغربي كما تأسس منذ الإستقلال وفق النموذج اليعقوبي الفرنسي للدولة الوطنية المركزية.

هكذا عبرت الحركة الأمازيغية عن نفسها آنذاك كحركة اجتماعية احتجاجية ذات صبغة هوياتية، هدفها الأقصى هو تحقيق التنمية و الديمقراطية عبر البوابة الثقافية، و ذلك بتجاوز نموذج الدولة الوطنية التقليدي، الذي يميزه النزوع إلى إقصاء عناصر التنوع و فرض تجانس مطلق و قسري بهدف تقوية الدولة و ضمان الولاء لها عبر تكريس أحادية الفكر و المذهب و اللغة و الهوية[37].

و قد كانت العُشرية الأخيرة من القرن العشرين، بالنسبة للحركة الأمازيغية، مرحلة حافلة بالأحداث التي شكلت منعطفات تاريخية، وجعلت القضية الأمازيغية تتّخذ منحى جديدًا لم تعرفه من قبل، منحى جعل الخطاب الإحتجاجي للحركة يتخذ طابعا سياسيا أكثر بروزا، ويتوجه أكثر فأكثر نحو التناول الشمولي الذي يقترح مشروعا مجتمعيا ينتظم كل العناصر المختلفة (السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية) مؤطرة بمبادئ و منطلقات إيديولوجية أمازيغية.

37 - في تفسير منطق الدولة الوطنية المركزية و أسسها التي بنيت عليها أنظر كتاب

Guy Hermet, Histoire des nations et du nationalisme en europe, editions du seuil 1996 , pages 85 108.

في هذا السياق استطاعت ستُّ جمعيات أمازيغية[38] أن تلتقي بالدورة الرابعة لجمعية الجامعة الصّيفية في 5 غشت 1991، لتوقّع أول وثيقة مشتركة دعيت «ميثاق أكادير» بلورت فيها مطالبها الثقافية بوضوح، و تتمثل في دسترة اللغة الأمازيغية كلغة وطنية و إدراجها في المنظومة التربوية الوطنية و في وسائل الإعلام العمومية، و إحداث مركز الدراسات و الأبحاث الأمازيغية[39] .

ونظرا للسياق الصّعب، بالنظر إلى المناخ السياسي السائد آنذاك، حيث لم يكُن الإنفراج الذي بدأت تعرفُه البلاد إلاّ نسبياً بعد سنوات الحصَار والتوتّر، فإنّ «ميثاق أكادير»، الذي تم تقديمه لم يتضمن إلاّ «الحدّ الأدنى» للمطالب الثقافية التي رأت فيها تلك الجمعيات منطلقات أولية لإصلاح السياسة الثقافية، التربوية والإعلامية للدولة المغربية، لصالح الأمازيغية هويةً ولغةً وثقافة.

وإذا كان الميثاق في ظاهره قد قدم كوثيقة ثقافية، إلا أنه في العمق لم يكن يخلو من نزوعات سياسية مضمرة، تهدف إلى خلخلة الأسس الإيديولوجية التي يقوم عليها النظام السياسي المغربي، الذي يربط شرعيته بالدين من جهة (إمارة المؤمنين)، و بالأصل العربي القرشي (شجرة النسب النبوي) من جهة أخرى، و ذلك بالتأكيد على العمق الأمازيغي للمغرب، و بالمطالبة بالإعتراف بالأمازيغية في القانون الأسمى للبلاد أي الدستور، و إدماجها في التعليم و الإعلام الوطنيين، وهو ما يعني أن الميثاق يطرح ضمن ما يطرحه إعادة النظر في الثوابت السياسية للدولة والتي تتحدد في شعار « العروبة و الإسلام» الذي تبنته منذ الإستقلال .

38 – الجمعيات المعنية هي : جمعية الجامعة الصيفية ـ جمعية إلماس ـ جمعية تاماينوت ـ حمعية أمريك ـ جمعية اغريس ـ و الجمعية الثقافية لسوس.

39 – كانت تلك المطالب تمثل الحدّ الأدنى الذي يمكن أن يجمع بين التيار المحافظ الذي تمثله جمعية أمريك و التيار اليميني الذي تمثله الجمعية الثقافية لسوس و التيار الراديكالي الذي تمثله جمعيتا تاماينوت و اغريس.

ولقد تحوّل الميثاق بعد عامين من تاريخ توقيعه من وثيقة مطلبية مشتركة، إلى أرضية إيديولوجية لتنسيق وطني بين الجمعيات الأمازيغية التي تكاثرت وأصبح عددُها 10 جمعيات، يضمّها مجلس وطني للتنسيق CNC تمّ إنشاؤه يوم 19 فبراير 1993، ووضع له بروتوكول لتنظيم سير أشغاله[40]، وكان هدف التنسيق بين الجمعيات تكثيف الجهود انطلاقا مما هو مشترك في استراتيجياتها النضالية، من أجل التحرّك داخل المجتمع المدني كقوة ضاغطة قصد انتزاع المطالب المنصوص عليها في الميثاق.

وقد امتدّ العمل داخل مجلس التنسيق الوطني ما بين 1993 و1997، وكان من أولى إنجازاته إرسال لجنة منتدبة إلى المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المنعقد بفيينا مصحوبة ببيان إلى المؤتمرين ما بين 14 و 25 يونيو 1993[41] ، و هو اللقاء الذي تبلورت في إطاره لأول مرة فكرة تأسيس إطار أمازيغي دولي، و كذا فكرة الإنخراط في «لجنة الشعوب الأصلية» للتحسيس بالقضية الأمازيغية على الصعيد العالمي، الفكرة التي ستتابع العمل فيها جمعية تاماينوت.

وقد عرفت فترة التنسيق الوطني العديد من الأحداث الهامة ذات الصّلة بالأمازيغية، حيث أدت اعتقالات الرشيدية في فاتح ماي 1994[42] إلى توتّر الأجواء

---

40 - تضمن البروتوكول الإختياري للتنسيق الوطني مجموعة من المحددات التنظيمية الذي يضمن استغلال الجمعيات و السير الجماعي للتنسيق الوطني.

41 - تم تحرير البيان بتاريخ 28 ماي 1993، أنظر نصه الكامل ضمن كتاب 30 سنة من العمل الثقافي الأمازيغي، منشورات الجمعية المغربية للبحث و التبادل الثقافي، ص: 103.

42 - اعتقال كل من علي إكن و علي حرش الراس و مبارك الطاوس من جمعية تيللي الذين رفعوا خلال تظاهرة عيد العمال شعارات داعية إلى دسترة الأمازيغية كلغة رسمية و إدراجها في التعليم و الإعلام و كافة القطاعات، و قد شكلت محاكمتهم حدثا كان له أثر إيجابي على تطور القضية الأمازيغية بالمغرب، بعد أن أصبح لها معتقلوها السياسيون، مما بدأ ينذر بخطورة الوضع، و هو ما حذا بالملك الحسن الثاني إلى التدخل لوضع حدّ لتداعيات الحدث، بالإفراج عن المعتقلين و توجيه أول خطاب إلى الشعب المغربي حول ما أسماه آنذاك بـ«اللهجات».

وتصعيد وتيرة النضَال الجمعوي الأمازيغي، مما كان من نتائجه الخطاب الملكي الذي ألقاه الملك الحسن الثاني يوم 20 غشت 1994، والذي كان أول خطاب ملكي يتناول موضوع الأمازيغية ـ دون أن يشير إليها بالإسم حيث اكتفى باستعمال كلمة «اللهجات» ـ ويُقرُّ بضرورة إدماجها في التعليم الإبتدائي[43].

وقد تلا ذلك متابعة و تطوير فكرة الكونغرس العالمي الأمازيغي من طرف الفاعلين الجمعويين بالمغرب و الجزائر و ليبيا و الدياسبورا الذين وفقوا في عقد اجتماعه التمهيدي بفرنسا أيام 1 ـ 2 ـ 3 شتنبر 1995، باعتباره منظمة تنسيقية دولية بين الفاعلين الجمعويين الأمازيغيين في كُلّ شمال إفريقيا (تامازغا) والعالم[44].

وفي السنة الموالية، رفعت الجمعيات الأمازيغية المغربية– و عددها 18 جمعية – مذكّرة[45] إلى القصر الملكي في 22 يونيو 1996 تقترح فيها الصيغة التي ينبغي أن ينصّ بها الدستور على اللغة الأمازيغية كلغة رسمية[46] و وطنية، و على الهوية الأمازيغية في ديباجة الدستور الذي كان يتمُّ الإعداد لتعديله وقتذاك. و قد لجأت الجمعيات إلى التعامل المباشر مع القصر بعد أن فشلت في إقناع الأحزاب السياسية (أحزاب الكتلة بصفة خاصة) بتبني مطالبها الثقافية في المذكرة التي تقدمت بها إلى الملك الحسن الثاني في تلك الفترة، مما أثار نقاشا سياسيا حول

43 – لم تتم أجراة هذا القرار خلال ما تبقى من حكم الحسن الثاني، غير أنّ التلفزة عرفت إنتاج ما سمي بـ «نشرة اللهجات» بتعليمات ملكية، و هي نشرة من عشر دقائق يتمّ بثها بعد النشرة العربية الرئيسية في منتصف النهار، و تقدم نفس الأخبار العربية معادة باللهجات الأمازيغية الثلاث.

44 – رغم الخلافات التي برزت بين المنظمين للمؤتمر التمهيدي، و العائدة إلى اختلاف السياقات و التجارب، استطاعوا بفضل وحدة أهدافهم الإتفاق على الطابع الثقافي لمنظمتهم الدولية باعتباره الإطار الذي يمكن أن يجمع بينهم رغم الإهتمامات السياسية المختلفة.

45 – أنظر نص المذكرة في كتاب 30 سنة من العمل الثقافي الأمازيغي ص: 123.

46 – مطالبة الجمعيات الأمازيغية في هذه المذكرة بدسترة الأمازيغية كلغة «رسمية» جعلت ميثاق أكادير وثيقة متجاوزة، حيث وقف الميثاق عند حدود المطالبة بلغة «وطنية».

مبادئ الحركة بين التيار المتأثر بإيديولوجيا اليسار الراديكالي الذي يرى ضرورة انبثاق الدستور عن مجلس تأسيسي، و يعتبر اللجوء إلى آليات الإتصال المباشر بالقصر «انبطاحا» و استسلاما أمام السلطة، و بين التيار الإصلاحي الذي يعتبر التعامل المباشر مع الحكام الفعليين ضرورة في غياب حلفاء أقوياء من المجتمع السياسي و المدني[47].

و رغم أن مساعي الجمعيات الأمازيغية لم تأت أكلها في التعديل الدستوري الذي تمّ سنة 1996، و الذي لم يعر أي اهتمام للجانب الثقافي و الهوياتي[48]، فقد ظهر جليا بأن الإقتراحات التي أدلت بها الجمعيات الأمازيغية في مذكرتها لم تكن ترمي إلى مجرد التنصيص على الأمازيغية كلغة رسمية في الدستور أو على البعد الأمازيغي للهوية المغربية، بل كانت بداية لطرح موضوع الأمازيغية طرحا سياسيا يعيد النظر في كيان الدولة المغربية و أسسها التاريخية، و يطرح إشكالية انتماء المغرب الحضاري لإفريقيا ولحوض البحر الأبيض المتوسط عوض الإنتماء العربي و المشرقي الخالص.

وقد عرف التنسيق الوطني بين الجمعيات الأمازيغية بعد ذلك الكثير من الصّعوبات التي كان مصدرها تضخّم الهاجس التنظيمي (فكرة تذويب الجمعيات الثقافية في فدرالية جامعة)، على حساب العمل النضالي الميداني، مما أدّى إلى عُقم اجتماعاته، خاصّة بعد أن بلغ عددُ الجمعيات المنضوية فيه 22 جمعية ثم أزيد من الثلاثين جمعية بعد ذلك بقليل، مما جعله إطارًا يضيق

47 – النقاش المذكور بين الجمعيات الأمازيغية تمّ بمقر جمعية تاماينوت بالرباط، و امتد من منتصف النهار إلى وقت متأخر من مساء نفس اليوم، حيث انتهى بتكليف لجينة بصياغة نص المذكرة.

48 – أصدرت الجمعيات الأمازيغية بيانا استنكاريا في الفاتح من شتنبر 96 توضح فيه موقفها من التعديل الدستوري المقترح ليوم 13 شتنبر 1996، الذي اعتبرته لا يرقى إلى مستوى طموحاتها، غير أنها لم تجرؤ على الدعوة إلى مقاطعة الإستفتاء بسبب تأثير التيار المحافظ الذي لم يكن يتحمس للمواقف الراديكالية.

عن استيعاب كل الطّموحات المتعارضة، وخاصة منها ذات التوجه الراديكالي التي تطمح إلى التماس أساليب أكثر فاعلية للتأثير في القرار السياسي، لتنطلق بعد 1997[49] مرحلة جديدة يمكن نعتُها بمرحلة التنسيق الجهوي، حيث انضوت 12 جمعية من الريف في إطار كونفدرالية خاصة بها في شمال المغرب، وظهر التنسيق الجهوي للجنوب Tamunt n iffus و الذي ضمّ آنذاك 23 جمعية، وتحولت «تاضا» Tada من تنسيقية وطنية إلى مجرد إطار تنسيقي بين جمعيات الأطلس المتوسط والجنوب الشرقي لتطلق على نفسها بعد ذلك إسم تنسيقية Amyafa .

و قد انبثقت فكرة التنسيق الجهوي من شروط التقارب الجغرافي و التاريخي و الإجتماعي و الثقافي التي تصل بين العديد من الإطارات الجمعوية في مختلف مناطق و جهات المغرب، حيث ارتأت هذه الجمعيات، اعتبارا لتلك الشروط، أن تقوم بتنسيق الجهود فيما بينها من أجل بناء تصور موحد يمنحها قوة التأثير و يجعلها قادرة على القيام بأدوار فعالة على صعيد مناطقها، مما سيمكن عبر الجهة من التأثير في أوضاع القضية وطنيا. و قد توطد هذا الإقتناع بفكرة التنسيق الجهوي لدى جمعيات منطقة الريف قبل غيرها بعد أن لاحظت ما يتخبط فيه التنسيق الجهوي من مشاكل، و إذا كانت مبادرة هذه الجمعيات قد ووجهت بحذر شديد آنذاك من قبل بعض الأطراف داخل التنسيق الوطني، حيث اعتبرتها معاكسة للمبادئ التي وضعها مجلس التنسيق، فإن أطرافا أخرى اعتبرتها خطوة إيجابية و قيمة مضافة للعمل الأمازيغي قد تكون أكثر فعالية.

---

49 – هو تاريخ فشل التنسيق الوطني في تنظيم ندوة المعمورة التي كانت الجمعيات تنوي تنظيمها أيام 29 – 30 – 31 مارس 1997 ، و التي كان هدفها رأب الصدع بين الجمعيات و البحث عن أساليب جديدة للعمل، و يمكن اعتبار ذلك الفشل بمثابة نهاية لتجربة مجلس التنسيق الوطني.

ويمكن القول إنّ انفراط عقد التنسيق الوطني كان وراءه عدد من العوامل يمكن ترتيبها على الشكل التالي:

1) وجود عائق نفسي مكبوت وغير مصرّح به، يرجع إلى الشعور بالإنتماء إلى الجهة، وهو الشعور الذي يولد في نفس الوقت الخوف من التبعية للجهات الأخرى، والرغبة في الهيمنة وقيادة القافلة، وهو عائق عادة ما يتمّ إخفاؤه بالحديث عن الأمازيغية كـ «مسؤولية وطنية»، وبمعارضة خطاب «اللهجات» الرسمي.

2) وجود استراتيجيات مختلفة بين الجمعيات الكبرى المؤسّسة للتنسيق الوطني، مما جعل متعذراً الإتفاق على الحدّ الأدنى المشترك من أجل التنسيق، حيث تحاول كلُّ جمعية فرض منظورها الخاص للتنسيق وتغليب جانب اهتماماتها الخاصّة.

3) تضخّم الهاجس التنظيمي (تحويل التنسيق العُرفي إلى هيكلة وتنظيم قانوني في شكل فدرالية أو كنفدرالية تنصهر فيها الجمعيات) وهو ما كان يتعارض مع مصالح الجمعيات الكبرى الراغبة في الحفاظ على استقلالها وريادتها، بجانب غياب استراتيجية واضحة للعمل التنسيقي في الميدان. و قد أدّى هذا الهاجس التنظيمي النابع من الشلل العام و غياب الفاعلية إلى المناداة بإضفاء الهيكلة القانونية على التنسيق الوطني اعتقادا بأن ما ينقص هذا الأخيرهو السلطة الإلزامية الموجهة لأعضائه.

4) ارتباط بعض الجمعيات بشخص رئيسها، مما أدّى إلى انعكاس الحزازات الشخصية بين الأفراد على السير العام لأشغال التنسيق الوطني.

5) تكاثر الجمعيات التي تضمُّ مناضلين شباب غير ذوي خبرة كبيرة بالتنظيم الجمعوي، والذين يحملون إلى جانب ذلك أفكارًا راديكالية تنتهي إلى اللاّتنظيم، وتخلقُ تنافُرًا بين الفاعلين الجمعويين، علاوة على أن خلق العديد من اللجان و الهياكل التنظيمية في غياب الأطر الكفأة ذات التكوين الجيد جعل معظم التنظيمات إطارات شكلية.

6) عدم وجود أي تنسيق استراتيجي بين النخبتين الأمازيغيتين الثقافية والإقتصادية، مما أفقر الأولى من الناحية المادية، و جعلها لا تتجاوزغالبا في استقطابها للأطر الفئات الثلاثة المؤسسة للحركة الأمازيغية، فئات رجال التعليم و المحامين و الطلبة، وجعل الثانية بدون مشروع يتجاوز النزوع البراغماتي المحدود، مما أدّى بها إلى الإحتماء بالنخب الأخرى ذات الإطار الثقافي و السياسي الرسمي و الإرتباط باستراتيجيات السلطة و مصالحها.

7) ضعف الصلات بين النخبة الأمازيغية و القواعد الواسعة بسبب تبني أسلوب نضالي يركز على الصراع الفكري و النقاش السياسي الذي يهدف إلى إقناع النخب الأخرى السياسية و المدنية، مما أضفى طابعا ثقافويا على الخطاب الأمازيغي، وقلص من تأثيره في الفئات العريضة و الشعبية، و خاصة فئات التجار و المهنيين .

ويمكن القول بأن هذه المرحلة قد أفرزت ثلاثة توجهات كبرى داخل الحركة الجمعوية الأمازيغية:

1) توجه ثقافي يعتبر العمل الثقافي الفكري والإبداعي المنطلق الأساسي لتغيير الوعي العام، وللتأثير في القرارات الرسمية عبر المطالبة بإصلاح ثقافي. وكان هذا التوجه يعاني من ضعف على المستوى الإستراتيجي ومن بطء تأثيره في الساحة ومن تجاوز الأحداث له في كثير من الأحيان، رغم ما له من فضل في

تأطير المبدعين الشباب و تنظيم اللقاءات الأدبية و الفنية ذات الإشعاع الثقافي و إصدار الكتب و الدراسات و الأعمال الأدبية .

2) توجه يميل إلى تدويل القضية الأمازيغية عبر الاشتغال في لجان الأمم المتحدة والمشاركة في المؤتمرات الدولية لحقوق الإنسان من أجل إسماع صوت الأمازيغية في الخارج وإغناء الخطاب الأمازيغي بمفاهيم جديدة مستمدة من المعجم الحقوقي الدولي. و رغم الأهمية القصوى لما بذله هذا التيار على صعيد العمل الحقوقي الدولي إلا أنه ظلّ يعاني من بعض الضعف في التواصل مع الفاعلين في الداخل، ومن افتقاد الإمكانيات الضرورية لتصريف مكاسبه النضالية في المجتمع المغربي، مما جعل الكثير من المكاسب الهامة التي يحققها النضال في الواجهة الدولية مجهولة لدى العديد من الأطراف في الساحة الداخلية، و لدى الفاعلين الأمازيغيين أنفسهم .

3) توجه يفضل العمل الحركي الراديكالي ويتبنى خطابا أكثر قوة عادة ما يبادل الإقصاء بإقصاء، ويعتبر أن تهميش الأمازيغية كان بقرار سياسي، ولا يمكن رفعه إلا بتحرك سياسي. غير أنّ هذا التوجه كان يعاني من فراغ فكري ونظري نتج عنه ارتباك في المفاهيم وعدم وضوح في الرؤية، كما كان يعاني من انعدام استراتيجية عمل واضحة للتحرك في الميدان، مما جعله يسقط بدوره في التقوقع و النخبوية رغم حديثه عن «الجماهير» .

4) التوجّه المدافع عن ضرورة العمل بجناحين سياسي و ثقافي، بحيث يتمّ التنسيق بين المستويين بشكل يجعل أدوارهما تتكامل، حيث يقوم الجناح السياسي ببلورة مشروع مجتمعي متكامل، في الوقت الذي يتجه فيه الجناح الثقافي نحو خلق تراكم كمي للإنتاج العلمي و الثقافي و تنظيم الأنشطة الإشعاعية، و هو توجّه رغم أهمية فكرته عن ضرورة التكامل بين السياسي و

الثقافي و توزيع الأدوار إلا أنه لم يقدم الأرضية الواضحة لهذا العمل التنسيقي، علاوة على عدم اعتراف التيار الثقافي بجناح يحتكر العمل السياسي.

غير أن الحركة الأمازيغية و إن اختلفت بداخلها التوجهات و التيارات، ورغم المعيقات المذكورة، استطاعت على العموم بفضل نخبتها ذات التكوين الجيد في مجالات مختلفة، أن تبلور خطابا ثقافيا و حقوقيا قويا و منسجما يعتمد في أسسه و مرجعياته على الثقافة الكونية لحقوق الإنسان، وعلى نتائج العلوم الإنسانية، بجانب عناصر الثقافة الأمازيغية الأصيلة و قيمها الحية التي تمتد في مختلف البنيات الإجتماعية المغربية، كما استطاعت الحركة من خلال خطابها المذكور خلخلة العديد من مفاهيم «الحركة الوطنية» - و منها مفهوم «الوطنية» ذاته - التي أعاد بناءها على قيم النسبية و التعدد و الإختلاف، عوض المنظور الأحادي المطلق الذي كرسته السياسة الرسمية وتوجهات الأحزاب السياسية على مدى العقود المنصرمة.

وقد عرفت هذه المرحلة الفاصلة بين 1997 و2001 أحداثًا هامة، حيث صدر أول تصريح حكومي لحكومة «التناوب التوافقي» عام 1998 ينصُّ بصريح العبارة على الأمازيغية كبعد جوهري للهوية الوطنية بجانب الأبعاد الأخرى المتعدّدة[50]. كما صدَر في نفس السنة ميثاق التربية والتكوين الذي خصّص المادتين 115 و116 منه للغة الأمازيغية[51]. وقد أثار هذا الميثاق اعتراض الجمعيات

50 – ألقاه أمام البرلمان عبد الرحمان اليوسفي الوزير الأول، و قد كان ورود الأمازيغية في ذيباجة التصريح و في مرتبة الأولوية على المكونات الأخرى عائدا إلى تواجد حزب «الحركة الشعبية» ضمن التحالف الحكومي آنذاك إلى جانب الإتحاد الإشتراكي و أحزاب الكتلة.

51 – جاء في المادة 115 من الميثاق ما يلي: «يمكن للسلطات التربوية الجهوية اختيار استعمال الأمازيغية أو أية لهجة محلية للاستئناس وتسهيل الشروع في تعلم اللغة الرسمية في التعليم الأولي وفي السلك الأول من التعليم الابتدائي. وستضع سلطات التربية والتكوين الوطنية رهن إشارة الجهات بالتدريج وحسب الإمكان الدعم اللازم من المربين والمدرسين والوسائل الديداكتيكية ».

الأمازيغية بسبب ما ورد في المادة 115 من حصر دور «اللهجات» الأمازيغية في استعمالها « للإستئناس» في بعض المناطق لتسهيل تعلّم اللّغة الرسمية، و كان ذلك غاية ما سمحت به إيديولوجيا القوى السياسية و المدنية المشاركة في اللجنة التي صاغت الميثاق المذكور في غياب الحركة الأمازيغية التي لم تكن لها أية تمثيلية داخل اللجنة.

في هذه الظروف المتوتّرة التي عرفت حدثًا على قدر كبير من الخطورة وهو انتقال العرش وتولّي الملك محمد السادس الحكم في يوليوز 1999، قام الأستاذ محمد شفيق بتحرير «بيان بشأن ضرورة الإعتراف الرسمي بأمازيغية المغرب»[52] و الذي أعلن عنه في مارس 2000، واضعًا فيه عُصارة ما بلغه خطاب الحركة الأمازيغية من تطوّرٍ ما بعد ميثاق أكادير، وخاصّة فيما يتعلّق بدسترة الأمازيغية كلغة رسمية، والدعوة إلى التنمية الشاملة لكل مناطق المغرب على قدم المساواة، إضافة إلى ديباجة نقلت القضية الأمازيغية من قضية مطالب ثقافية، إلى مشكلة سياسية ذات عمق تاريخي، وذات صلة بالطبقة السياسية المغربية وبالتوجهات الكبرى و الأسس الهوياتية للسياسة الرسمية .

كما أصدرت الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان FIDH من مؤتمرها المنعقد بالدار البيضاء ما بين 10 و 12 يناير 2001 قرارا[53] بالإجماع لفائدة الأمازيغية ينصّ على ضرورة الإعتراف الدستوري بها و إدراجها في التعليم و الإعلام و كافة مرافق الدولة، و هو قرار كان على قدر كبير من الأهمية بالنظر إلى سياق تلك المرحلة. كما قامت الجمعيات الأمازيغية في اجتماع 21 أبريل 2001 بالإعلان عن «تاوادا» Tawada، المسيرة الوطنية لدعم المطالب الأمازيغية،

52 – أنظر نص البيان في الموقع الإلكتروني www.mondeberbere.com
53 – من بين ما جاء في القرار أنّ «

وكان عدد الجمعيات الأمازيغية قد قارب المائة جمعية آنذاك المتواجدة في مختلف مناطق المغرب، كما تقوى التيار الطّلاّبي الأمازيغي بالجامعة، و الذي أطلق على نفسه إسم «الحركة الثقافية الأمازيغية» MCA، و أصبح له تواجد ملحوظ في جامعات وجدة ومكناس و الرباط وأكادير ومراكش و الرشيدية.

عناصر الخطاب الأمازيغي الجديد:

و مثلما حدث بالنسبة لـ «ميثاق أكادير»، لم يقف «البيان الأمازيغي» بدوره عند كونه وثيقة مكتوبة، بل سرعان ما تحوّل إلى أرضية إيديولوجية لعمل تنسيقي جماعي بين مناضلين أفراد موقّعين للبيان بصفتهم الشخصية، وهو ما أعطى إمكانية أكبر لتطوّر النقاش وتبادل الآراء الذي اتخذ منذ البداية طابعا سياسيًا واضحًا، متحررا من ضوابط العمل الجمعوي و حدوده و مساطره البطيئة و صراعاته المزمنة.

وقد أثمر هذا التكتّل الجديد بين الفاعلين الأمازيغيين خمس مؤتمرات قُدّمت خلالها ثماني أرضيات نظرية يمكن تصنيفها إلى ثلاث توجهات كبرى:

1) التوجّه الداعي إلى تأسيس حزب سياسي[54]، لضمان التمثيلية السياسية للأمازيغ في المؤسسات، و المشاركة في الحياة السياسية بالعمل السياسي المباشر و اليومي، عبر السعي إلى السلطة بالطرق المتعارف عليها في الديمقراطيات العصرية، من أجل تغيير سياسة الدولة من داخل المؤسسات كالبرلمان والعمل الحكومي والجماعات المحلية. أو في حالة ما إذا لم يتيسر ذلك العمل كقوة سياسية معارضة.

2) التوجّه القائل بضرورة البدء بتأسيس جمعية ذات طابع سياسي[55] تعمل أولا على وضع مشروع مجتمعي متكامل، يكون أفقه بناء تنظيم سياسي ذي خطاب ومشروع واضحين ومتميّزين.

54 - أنظر أحمد الدغرني، و ثيقة «البديل الأمازيغي».

55 - أعد أرضية هذا التصور كل من أحمد عصيد و عبد الله حتوس و مريم الدمناتي و محمد صلو و علي بوكرين.

3) هيكلة الحركة في شكل جبهة سياسية جماهيرية، تعمل في شكل مؤتمر وطني ذي تسيير جماعي يسهر على تأطير المواطنين وتحسيسهم بالمطالب الأمازيغية في شموليتها، مع تجنّب أسلوب العمل الحزبي الضّيق والمدجّن[56]، و كذا أسلوب العمل الثقافوي النخبوي.

وقد تمخّضت المؤتمرات الخمس للبيّان الأمازيغي في النهاية عام 2002 عن تأسيس جمعية ذات طابع سياسي تحمل إسم «Amzday Anamur Amazigh» أي التكتل الوطني الأمازيغي[57].

ويمكن القول إن البيان الأمازيغي، بالدينامية التي خلقها، قد أدّى إلى إضعاف التوجّه الثقافي داخل الحركة الأمازيغية، حيث أصبح بؤرة اهتمام المناضلين التفكير في مشروع مجتمعي يربط الثقافي بالإقتصادي والسياسي والاجتماعي، ويجد للأمازيغية مكانتها كإطار إيديولوجي عام داخل هذا المشروع. كما أبرزت النقاشات التي تمّت في إطار البيان محدودية الإطارات الجمعوية ذات الطابع الثقافي، مما دفع بالعديد من التنظيمات إلى تطوير أساليب عملها وفق المعطيات الجديدة المتوفّرة، ما دام لم يكن ثمة اتفاق بين الفاعلين الأمازيغيين على ضرورة الإنخراط في تنظيم وحيد ذي أداء سياسي أقوى.

كما يمكن القول إن الخطاب الأمازيغي قد راكم خلال العقد الأخير من القرن العشرين و بداية الألفية الثالثة خبرات وتجارب ومفاهيم جديدة، سمحت له بأن يتوجّه بعد ذلك نحو اتخاذ طابع الخطاب الحقوقي السياسي الجامع، الذي ينطلق من الأمازيغية كأرضية إيديولوجية ملهمة، ليقدّم منظوره الخاص لبناء دولة مغربية ديمقراطية وحديثة.

---

56 – عكس هذا التوجه وثيقة «إمغناسن» التي تقدم بها طلبة MCA بالجامعة.

57 – لم تسلم السلطات وصل الإيداع القانوني لهذا التنظيم الجديد بعد إحداثه.

وإذا كان هذا الخطاب قد اغتنى في السابق من المرجعية الكونية لحقوق الإنسان، ومن العلوم الإنسانية و الأرضيات الفلسفية المشاعة في الفكر المعاصر، والتي تعتمد مفاهيم التعدّد والاختلاف والنسبية، فإن التطورات المتلاحقة التي مست الفكر والمجتمع المغربيين على السواء، قد جعلت هذا الخطاب ينعطف في اتجاه قضايا جديدة لم تُطرح لديه من قبلُ، مما جعله يتجاوز عمليًا خطاب الحقوق الثقافية واللّغوية، ليعبّر عن انشغالات تمسّ مستويات عديدة، وتعكس التوجهات الحالية للحركة الأمازيغية بالمغرب:

1) لقد ظهر اتجاه حثيث لدى الجمعيات الأمازيغية نحو الاهتمام بعلاقة الثقافي بالتنموي، وأصبح موضوع دور الأمازيغية في التنمية المحلية والوطنية من أبرز الموضوعات المثارة منذ 1999، وكان من نتائج ذلك إثارة موضوع الحقوق المرتبطة بملكية الأرض و بالتنمية الإقتصادية و الإجتماعية للجهات بالمغرب، وكذا قضايا تنمية العالم القروي التي سمحت بإبراز العلاقة الجدلية العميقة بين العامل الثقافي والقيم الرمزية، وبين البنيات التحتية والممتلكات المادية. و قاد هذا النقاش أيضا إلى طرح موضوع الديمقراطية المحلية وأسسها الاجتماعية والقانونية، فكانت القوانين العرفية الأمازيغية موضوع نقاش مستفيض. وقد كان من أهم نتائج هذا التوجه ظهور بوادر التعاون والتنسيق بين الجمعيات الثقافة الأمازيغية، وجمعيات التنمية المحلية بالبوادي المهمشة بصفة خاصة، و هي الجمعيات التي لم تكن تولي اهتماما كبيرا للعامل الثقافي في التنمية، مما جعل أنشطتها محصورة غالبا في الجوانب المادية.

2) أصبح الخطاب الأمازيغي أكثر شمولية حيث بدأ يتّجه نحو الانفتاح على القضايا الوطنية الأخرى كقضية المرأة وقضية الإصلاحات السياسية والدستورية و موضوع الجهوية و التنظيم الفدرالي، واتخذ في الآونة الأخيرة

طابع الخطاب الإحتجاجي الرامي إلى التحديث والدمقرطة عبر إكساب النظام الثقافي في المغرب قيم التعدّد والاختلاف والنسبية والعقلانية. ومن تم لم يعد المطلب الدستوري للجمعيات الأمازيغية مقتصرًا على إدماج الأمازيغية لغة و هوية في الدستور بل تعدى ذلك إلى المطالبة بدستور ديمقراطي شكلاً ومضمونًا[58] ، وجعل الأمازيغية جزءًا من التعديلات المقترحة، مما حذا ببعض هذه الجمعيات إلى الانضمام إلى قوى أخرى في المجتمع المدني، كمثل الانخراط في « الحركة من أجل دستور ديمقراطي» والتي تضمّ عددًا كبيرًا من تنظيمات المجتمع المدني المغربي .

3) أدّى الصراع الذي احتدم بين الحركة الجمعوية الأمازيغية والحركة الإسلامية منذ 1995، إلى بلورة الخطاب الأمازيغي لمنظور متميز عن علاقة الدين بالدولة وبالسياسة، حيث بتّ بشجاعة في العديد من القضايا التي كانت تدخل في إطار الطابو والمقدس، ومع اندلا ع الأحداث الإرهابية ليوم 16 ماي 2003، برز تيار قوي داخل الحركة الأمازيغية ليرفع شعار «العلمانية وفصل الدين عن الدولة» بشكل علني وصريح، ولأول مرة في الشارع العمومي[59]، و لم يكتف هذا التوجه بإعلان تبنيه للعلمانية، بل قام بجهود نظرية لتأصيلها في الثقافة الوطنية، مؤكّدًا على أن إمازيغن كانوا دائمًا علمانيين بفصلهم في تنظيمهم الإجتماعي بين الشؤون الدينية التي هي من اختصاص الفقيه، والشؤون الدنيوية المتعلقة بتدبير الحياة اليومية، والتي هي من اختصاص الجماعة، التي تعتمد في ذلك على قوانين عرفية وضعية[60].

58 – أصدرت مجموعة من الفعاليات الأمازيغية بهذا الصدد وثيقة جديدة تدعى «ميثاق المطالب الأمازيغية بشأن مراجعة الوثيقة الدستورية» و ذلك سنة 2005، و يتعلق الأمر بكل من أحمد الدغرني، رشيد راخا، همو أزداي، أحمد أرحموش، موحى مخلص و محمد أتركين .

59 – حدث هذا يوم السبت 17 ماي أمام البرلمان بالرباط.

60 – كان لتغييب العرف الأمازيغي من المرجعية القانونية للدولة بعد الإستقلال، و الإحتفاظ بالقانون الفرنسي و الشريعة

4) تزايد مع تطور الخطاب الأمازيغي الوعي السياسي للفاعلين الأمازيغيين بالعوائق التي يشكلها نموذج الدولة المتبنى بالمغرب منذ الإستقلال، أي نموذج الدولة الوطنية المركزية الذي يضيق عن تدبير عناصر التنوع و الإختلاف الثقافي و الهوياتي، مما حذا بهم إلى طرح نماذج مغايرة كمثل نموذج «الدولة الفدرالية» و صيغة «الحكم الذاتي» للمناطق، و خاصة بعد أن أعلن الملك محمد السادس في 6 نونبر 2005 عن مبادرته باقتراح الحكم الذاتي كحل لقضية الصحراء.

5) ظهور بوادر خطاب سياسي راديكالي محوره مفهوم «الدولة الأمازيغية»، و هو خطاب يقع في تعارض تام مع الخطاب الأمازيغي السابق الذي يعتبر المغاربة «كلهم أمازيغ» بما في ذلك الحكام، حيث اجتهد الفاعلون الأمازيغيون في إبراز الجذور الأمازيغية للملكية نفسها، في الوقت الذي يتجه فيه الخطاب الجديد ـ و الذي ليس بعد خطابا مؤسسا من الناحية النظرية ـ إلى التعبير عن معارضة للنظام نفسه باعتباره يمثل سلطة «العرب» و هيمنتهم على دواليب الحكم، و هو ما يعني حسب منطق هذا الخطاب أنّ الأمازيغية لن تلقى الإعتراف إلا في إطار «دولة أمازيغية».

تقدم هذه العناصر ـ الأربعة الأولى على وجه الخصوص ـ أساس أرضية جديدة مرتقبة تمثل وثيقة لما بعد البيان الأمازيغي.

ويمكن القول انطلاقًا من هذه المعطيات بأنّ الحركة الأمازيغية بعد تجربة التنسيق الوطني و مع نهاية الألفية الثانية، أصبحت مهتمّة أكثر بالتفكير في

الإسلامية أثر على فهم المغاربة لإشكالية الخصوصي و الكوني في القوانين و القيم، حيث لم يستطيعوا أن يلمسوا مدى التقارب الموجود بين بعض الأعراف الأمازيغية و القيم الكونية المتعارف عليها عالميا، و خاصة في المجالات و القضايا التي تبدو فيها الشريعة بعيدة عن الإنسجام مع تلك القيم، مما خلق صعوبة في إشاعة ثقافة حقوق الإنسان بالمغرب ، بسبب نشاط التيار السلفي الذي لم يجد صعوبة كبيرة في ترسيخ فكرة وجود حقوق دينية خصوصية بديلة لحقوق الإنسان العالمية.

تصعيد عملها الحركي، و نهج أسلوب الإحتجاج، واقتراح البدائل السياسية، والتصورات العامة، أكثر من انشغالها بالعمل الثقافي بمفهومه التقني والضيق .

و رغم أن الجمعيات الأمازيغية لم تكن تحظى بأي دعم من الجهات الرسمية أو الحزبية كما كان عليه الأمر بالنسبة للجمعيات الثقافية الناشطة في حقل الثقافة العربية، و لم تكن تتوفر على الإمكانيات التي في مستوى طموحاتها، إلا أنها استطاعت أن تطبع الحياة الثقافية و السياسية المغربية بمفاهيمها و شعاراتها التي أصبحت بعد ثلاثة عقود مستعملة حتى في الخطب و الوثائق الرسمية، و يمكن إجمال مساهمة الجمعيات الأمازيغية في الدفع بمسلسل المصالحة و الدمقرطة و التحديث بالمغرب في العناصر الهامة التالية:

• إشاعة وعي نسبي بموضوع الهوية عبر الدفاع عن مبدإ التعدّد و الإختلاف و التنوع الثقافي. و هو الوعي الذي يسمح باحترام الآخر، و بتعميق الشعور بالإنتماء إلى المغرب المتعدد . و يترتب عنه ترسيخ الشعور بالإنتماء إلى الأمازيغية كبعد هوياتي وطني مشترك بعد أن كان مدعاة للشعور بالدونية الثقافية لدى الأفراد الناطقين بالأمازيغية، أو مثار خوف من الفرقة و التمزق.

• إعادة بناء مفهوم «الوطنية المغربية» على أسس متعددة، و تجاوز المنظور الإقصائي الإستبدادي الذي خلفته «الحركة الوطنية»، و الذي كان يرمي إلى اصطناع هوية متجانسة استجابة لحاجات الدولة المركزية، و لمصالح النخبة الأندلسية.

• إعلاء النعرة الشعبوية ذات الصلة بالروابط الإثنية و القبلية و تحويلها إلى خطاب وطني حول «الحقوق الثقافية و اللغوية» و حول التنمية الشاملة و

الدائمة بناء على عناصر التنوع و الإختلاف، و هو ما شكل عنصرا داعما لتطور نموذج الدولة الوطنية الحديثة من الأحادية التقليدية و منطق القوة إلى الإنفتاح و التدبير العقلاني للتنوع، و مكن بالتالي من تبني الحداثة كاختيار للتفكير و الممارسة، و قد جعل هذا من الأمازيغية سندا لمشروع تحديث الدولة و المجتمع المغربيين.

• ربط العمل الأمازيغي بالنضال الديمقراطي بالمغرب و بلدان شمال إفريقيا، و اعتبار الأمازيغية واحدة من القضايا الديمقراطية الكبرى التي لا تنفصل عن كل القضايا العادلة. و إكساب مفهوم الديمقراطية معناه الشمولي الذي يتسع ليشمل الجانب الثقافي، و هو ما عبرت عنه الحركة الأمازيغية بشعار : «لا ديمقراطية بدون الأمازيغية»

• نقل الأمازيغية من الهامش إلى بؤرة النقاش العمومي و جعلها أحد ثوابت الكيان المغربي و إحدى الملفات الكبرى المطروحة على الفاعلين السياسيين بالمغرب.

• إعادة الإعتبار لعدد كبير من المعارف و المعلومات في التاريخ و الآداب و الفنون و القوانين و العادات و التقاليد المغربية، و التي تمّ تغييبها في الفضاءات الرسمية و إنتاجات الثقافة السائدة بسبب اعتماد مرجعية مشرقية عربية أو فرنسية غربية.

• التأكيد على فكرة العمق التاريخي الأمازيغي للدولة المغربية في مقابل الإيديولوجا الرسمية التي تكتفي بالإعتراف بالإثني عشر قرنا الأخيرة.

• الفصل المنهجي بين الإسلام من حيث هو دين و معتقد شخصي وبين إيديولوجيا التعريب التي تحاول تكريس ثوابتها و إشاعة مبادئها باستعمال الإيديولوجيا الدينية.

غير أن هذه المكاسب لم تكن رغم ذلك تخفي مواطن ضعف الخطاب الأمازيغي، و المتمثلة في :

- غياب تخطيط استراتيجي للعمل الأمازيغي بشكل عقلاني يعتمد الإنطلاق من تحليل الأوضاع العامة وطنيا و إقليميا و دوليا، و رصد التحولات الجارية على كافة المستويات، و التي تطال النسق السياسي المغربي و دور الملكية و الأحزاب السياسية بمختلف توجهاتها، و كذا الأوضاع الإقتصادية و السوسيوثقافية و دور المجتمع المدني و وضعية الدين في المجتمع و في المؤسسات الرسمية، و وضعية اللغات بالمغرب.

- عدم بلورة حصيلة نقدية لعمل الحركة الأمازيغية بهدف معرفة حدود ذلك العمل و عوائقه الرئيسية، و رصد إنجازاته بما لها من أبعاد مختلفة، وقياس مدى تأثيرها على الأفراد و التنظيمات و على السلوك السياسي للدولة و مختلف الفاعلين.

- عدم القدرة على إيجاد التوازن بين الطموح التنظيمي المتعثر و تطورات الخطاب الأمازيغي و شعاراته المنفلتة، مما أدى إلى تضخم شعاراتي لا يتلاءم مع بساطة التنظيمات و محدوديتها.

مسلسل «المصالحة»[61]

كانت ثمة عوامل أربعة حاسمة أدّت إلى انطلاق مسلسل «المصالحة» في موضوع الأمازيغية، و هي عوامل برزت بوضوح ما بين 1999 و 2001، و كان لها تأثير على نظرة السلطة و القوى السياسية و المدنية المغربية إلى ملف الأمازيغية بأبعاده المختلفة، سواء منها المتعلقة بالمجتمع و بنياته السوسيوثقافية و تفاعلات قواه الحية، أو ببنية الدولة و رهانات السلطة و حساباتها، و يمكن ترتيب هذه العوامل على الشكل التالي:

1ـ تصاعد نضالية الحركة الأمازيغية و بلوغها درجة من الغليان و التوتّر كان ينذر بمواجهات مباشرة مع قوى النظام، خاصة بعد منع المؤتمر الثاني للبيان الأمازيغي ببوزنيقة، و قبل ذلك بسبب السخط الذي عمّ أوساط الحركة بعد صدور ميثاق التربية و التكوين الذي أسند إلى الأمازيغية في مادته 115 مهمة اعتبرها الفاعلون الأمازيغيون مُهينة تتمثل في المساهمة في تسهيل تعلّم اللغة الرسمية التي هي العربية. مما حذا بالفاعلين الجمعويين إلى التفكير في تنظيم مسيرة وطنية لدعم المطالب الأمازيغية «تاوادا»، و قد كانت للأحداث التي

---

61 – نضع هنا لفظ «مصالحة» بين مزدوجتين لاعتبارين: الأول أنه مفهوم لا يلقى إجماع كل الفاعلين الأمازيغيين، و من جهة ثانية لأنّ سيرورة الأحداث ستثبت بأنّ حدّة الصراع حول الرمزي و القيمي تزداد بعد كسر الطابو عوض أن تخفت، مما يعني استمرار الصراع الذي انتقل من الهوامش الإحتجاجية إلى داخل دواليب الدولة، و هو ما يثبت صحّة القاعدة التي تقول بأنّ المغرب يعرف التطور في إطار الإستمرارية، أي امتداد الماضي في الحاضر مع انحساره النسبي البطيئ بسبب المقاومة التي تبديها العقليات القديمة.

تلت منع مؤتمر بوزنيقة دور كبير في انطلاق المشاورات و المفاوضات بين فاعلين أمازيغيين و بعض رجال الدولة من محيط الملك، مما سيثمر اعترافا سياسيا أوليا بأمازيغية المغرب، و إنشاء أول مؤسسة عمومية أسندت إليها مهمة النهوض بالأمازيغية في كافة المجالات.

2ـ انتقال العرش و تولّي الملك محمد السادس الحكم بعد ثمانية و ثلاثين سنة من حكم الملك الحسن الثاني الذي عرفت فترة حكمه تضييقا كبيرا على الحريات و صدامات قوية بين السلطة و قوى المجتمع، كما ظلت الأمازيغية ملفا عالقا و مؤجلا باستمرار حيث كان هدف السلطة إتاحة الوقت الكافي لإنجاح السياسة الإستيعابية التي كانت تهدف من ورائها إلى تسوية المشكل عبر إذابة العنصر الأمازيغي في محيط المدن الكبرى و تحقيق التجانس المطلق الذي كانت الدولة الوطنية المركزية تعتبره أساس قوتها. و قد كان تجديد شرعية الملكية و دعم الشرعية التاريخية التي أوهنتها الأزمات المتفاقمة، و إعادة التوازن المفقود بين السلطة و المجتمع أولى التحديات المطروحة على الملك الشاب الذي عمد إلى اقتراح حلول و تسويات للملفات الساخنة التي كانت تكتسي طابع الطابو على عهد والده و تثير صراعات و سجالا صاخبا مثل قضايا المرأة و الأمازيغية و الإعتقال السياسي.

3ـ انفجار انتفاضة القبايل بالجزائر بعد مقتل الطالب ماسينيسا كرماح Massinissa Germah يوم 18 أبريل 2001 في مواجهات دامية مع قوى الأمن الجزائرية سقط خلالها 126 قتيلا و ما يزيد على 600 جريح، و هي الأحداث التي كان لها دوي كبير في المغرب سواء لدى الحركة الأمازيغية ووسائل الإعلام أو لدى الجهات الرسمية، و قد أظهر ذلك مدى أهمية الملف الأمازيغي في

الرهانات السياسية المغاربية و في مسلسل الشد و الجذب بين النظامين الجارين.

4- تنامي خطاب الحركات الإجتماعية ذات الطابع الإحتجاجي الهوياتي الضاغط على الصعيد الدولي، و التي تؤكد عل الحقوق الثقافية و اللغوية كعناصر مرتبطة عضويا بمسلسل الدمقرطة و التحديث، و كان لذلك أثره في تزايد نشاط ممثلي الحركات الأمازيغية المغاربية في المؤتمرات الحقوقية الدولية و داخل لجان الأمم المتحدة، مما جعل للعديد من المنظمات و الهيآت الدولية ذات الثقل دورا مؤثرا في سياسة البلدان المغاربية و منها المغرب، و خاصة في قضايا المرأة و الأمازيغية، بل أصبح تدارك الإنتهاكات في هذين الموضوعين أحد الشروط المطروحة على المغرب حتى يتمكن من الإنخراط في علاقات التبادل الإقتصادي التي يتطلع إليها مع الإتحاد الأوروبي.

يضاف إلى هذه العوامل الأربعة تطور النقاش العمومي داخل المغرب في موضوع الأمازيغية و إشكالية التعدد الثقافي و اللغوي و الذي اتخذ شكل مواجهات فكرية و نقاشات مع فاعلين حقوقيين و حزبيين و إسلاميين من مختلف التيارات و التنظيمات، سواء في الصحف و المجلات المستقلّة التي لعبت دورا أساسيا في هذه المرحلة، أو في الإصدارات و المؤلفات الخاصة، دون أن ننسى بعض وسائل الإعلام السمعي البصري التي كانت أقل اهتماما بالموضوع بسبب تبعيتها للتوجيهات الرسمية، و كان من أبرز نتائج هذا النقاش كسر العديد من الطابوهات خاصة منها ذات الصلة بالدين و التاريخ و الملكية.

في هذا السياق المتوتر كانت ثمة مبادرتان للتواصل و التفاوض بين الجهات الرسمية و ممثلين عن الحركة الأمازيغية، فمن جهة قام محرر البيان الأمازيغي

الأستاذ محمد شفيق بتعاون مع أعضاء لجنة البيان التي تشكلت من تسعة أعضاء، و بعد انعقاد مؤتمر بوزنيقة الأول في شهر ماي من سنة 2000، بالتفكير في إرسال البيان إلى الوزير الأول عبد الرحمان اليوسفي الذي كان آنذاك يترأس حكومة التناوب التوافقي، و من جهة أخرى كانت ثمة مبادرة أخرى من أحد رجال الدولة من محيط الملك و هو الناطق الرسمي باسم القصر الملكي الأستاذ حسن أوريد الذي عُرف بقربه من نشطاء الحركة الأمازيغية، حيث حصل عبر الإتصال بأحد أعضاء لجنة البيان الأمازيغي (أحمد الدغرني ـ محامي) على نصّ البيان الذي لم ينشر بعد وقتذاك، و اعتمده في فتح نقاش في الموضوع داخل القصر الملكي.

و لا شك أنّ الذي أعطى لوثيقة «البيان الأمازيغي» ثقلها سواء لدى الحركة الأمازيغية أو لدى الأوساط الرسمية و المسؤولين هو وزن محررها الأستاذ شفيق الذي كان يحظى بمصداقية لدى الطرفين، بالنظر إلى مساره المهني و الفكري[62]، و كذا علاقاته التي نسجها مع الجميع و التي خولت له لعب دور

62 – ولد محمد شفيق في 17 شتنبر 1926 بـ بير طام طام بأيت سادن ناحية فاس، درس بكوليج أزرو، عمل مدرسا بمناطق بالبادية المغربية و كان من الأوائل الذين أسسوا أقساما لتمدرس الفتاة القروية سنة 1955، حصل على الإجازة في التاريخ و على دبلوم مهني في التفتيس، ليشتغل مفتشا بالتعليم الإبتدائي سنة 1957 ثم مفتشا جهويا سنة 1959 فمفتشا عاما للتعليم الإبتدائي سنة 1963، و في سنة 1967 تمت ترقيته إلى مفتش مركزي منسق لمادة التاريخ، ثم عام 1970 نائبا لكاتب الدولة المكلف بالتعليم الثانوي و التقني و العالي و تكوين الأطر، ثم عين كاتبا للدولة لدى الوزير الأول فمكلفا بمهمة في الديوان الملكي عام 1972، و في نفس السنة حاز على وسام الأكاديمية الفرنسية، ثم عين مديرا للمعهد المولوي بالرباط إلى حدود سنة 1982، و عضوا بالأكاديمية الملكية منذ 1976، من مؤسسي المنظمة المغربية لحقوق الإنسان عام 1978، كان أول من أصدر سلسلة مقالات حول التراث الأمازيغي في بداية الستينات في الأعداد الأولى لمجلة آفاق، كما أصدر كتابين بالفرنسية في نقد الفكر الديني السائد، «أفكار متخلفة» سنة 1972، و «ما يقوله المؤذن» سنة 1974. تفرغ بعد تقاعده للتأليف و البحث العلمي في اللغة و التاريخ، أصدر من الأكاديمية الملكية «المعجم العربي الأمازيغي» سنة 1990، و «الدارجة المغربية مجال توارد بين الأمازيغية و العربية» سنة 1999، كما نشر له كذلك كتاب «لمحة عن ثلاثة و ثلاثين قرنا من تاريخ الأمازيغيين» سنة 1989 و كتاب «أربعة و أربعون درسا في الأمازيغية» سنة 1991 ثم عن مركز طارق بن زياد كتاب من «أجل مغارب مغاربية بالأولوية» سنة 2000. خاض محمد شفيق تجربة العمل الجمعوي منذ سنة 1960 بترأسه لجمعية قدماء تلاميذ كوليج أزرو إلى سنة 1965، ثم بتأسيس جمعيات أمازيغية منذ سنة 1979

الوسيط Médiateur في عملية «المصالحة» التي أصبحت أمرا حتميا بقوة الأشياء.

و قد برز بوضوح دور محمد شفيق بعد منع قوات الأمن للمؤتمر الثاني للبيان الأمازيغي في شهر يونيو 2001 و تطويقها لمكان انعقاده، حيث استقبل في بيته في نفس اليوم مبعوثا من وزارة الداخلية[63] بحضور 15 من مناضلي الحركة الأمازيغية[64]، و الذي كانت مهمته تهدئة الأجواء و التمهيد للمفاوضات التي ستجري بعد ذلك، كما اتجه محمد شفيق إلى عين المكان ببوزنيقة و دعا كل المؤتمرين (و عددهم حوالي ال200) إلى التجمع في بيته و تداول الأمر فيما بينهم درءا لأية مواجهات بينهم و بين قوى الأمن، و استقبل بعد انصراف الجميع في منتصف الليل وزير الداخلية[65] الذي حاول تبرير منع المؤتمر أو التخفيف من وقع ذلك بإخبار شفيق بوجود ترتيبات يتم الإعداد لها على أعلى مستوى لاتخاذ قرار تاريخي في موضوع الأمازيغية.

و لقد أصدرت لجنة البيان الأمازيغي بيانا استنكاريا يشجب قرار المنع، كما اندلع صراع بين الفاعلين الأمازيغيين أنفسهم بسبب اختلافهم في قراءة

=جمعية «أمازيغ»مع علي صدقي أزايكو و عبد الحميد الزموري أحد موقعي عريضة المطالبة بالإستقلال سنة 1944، ثم ساهم في تأسيس جمعية «أكراو» سنة 1990 و مجلة «تيفاوت» التي صدرت منها أعداد كثيرة . قام بتحرير البيان الأمازيغي مارس 2000 الذي خلق دينامية متجدّدة داخل الحركة الأمازيغية و لعب دور الوسيط Médiateur بين السلطة و الحركة الأمازيغية عام 2001، تمخض عنها إنشاء أول مؤسسة عمومية تعنى بالأمازيغية. عين أول عميد للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية في نهاية 2001، و حصل على جائزة الأمير كلاوس الكبرى للثقافة و التنمية بهولندا في 2002، ثم عين عضوا بالمجلس الإستشاري لحقوق الإنسان عام 2003.

63 – يتعلق الأمر بسعيد واسو العامل السابق بالداخلية.

64 – كان من بينهم المرحوم علي صدقي أزايكو و المرحوم محمد بحري و السادة عبد المالك أوسادن و محمد أجعجاع و محمد الشامي و آخرون.

65 – الذي كان آنذاك هو أحمد الميداوي .

ما جرى، حيث اعتبر البعض منهم بأن البيان الأمازيغي كان بإملاء من السلطة، متهمين محمد شفيق بلعب دور ترويض الحركة لصالح النظام[66]، و قد كان لهذه الأحداث أصداء هامة في الصحافة الوطنية جعلت موضوع الأمازيغية في قلب النقاش العمومي أسابيع عدّة.

لم تطل مدّة انتظار جواب السلطة على دينامية البيان الأمازيغي، ففي 30 يوليوز 2001، أي بعد خمسة أسابيع من منع مؤتمر بوزنيقة الثاني، ألقى الملك محمد السادس خطاب العرش الذي أشار فيه إلى أهمية موضوع الهوية الوطنية المتعدّدة و ضرورة اعتبارها من أسس البناء الديمقراطي، و إلى الأمازيغية كبعد جوهري من أبعاد الهوية المغربية معلنا عن قرار إنشاء «معهد ملكي للثقافة الأمازيغية» تكون مهمته النهوض بالأمازيغية و العمل على إدراجها في مجالات التعليم و الإعلام و الفضاء السوسيوثقافي و الشأن المحلي و الوطني، مسندا إلى هذه المؤسسة دور اقتراح السياسات الكفيلة بالنهوض بالأمازيغية و التنسيق مع الوزارات الوصية في المجالات ذات الصلة.

و ستعرف الفترة الممتدّة ما بين الإعلان عن تأسيس المعهد في خطاب العرش و شهر أكتوبر من نفس السنة دينامية هامة على صعيد التفاوض بين نخبة الحركة الأمازيغية و السلطة، و التي سيلعب فيها محمد شفيق دور الوسيط الرئيسي، حيث سيتمّ تدقيق فكرة المعهد و صلاحياته في هذه المرحلة، كما ستتمّ صياغة الظهير المنشئ و المنظم للمعهد و الذي ستحال مسودّته الأصلية على محمد شفيق و مجموعته من قياديي الحركة الأمازيغية عبر وساطة المستشار

66 – كان من هؤلاء مناضلون من التيار الراديكالي مقربون إلى اليسار الجذري، و بعض المحافظين الذين رفضوا ريادة محمد شفيق و تصدره واجهة الأحداث، و انضمّ إليهم المحامي أحمد الدغرني نفسه الذي كان عضوا في لجنة البيان الأمازيغي و غادرها بعد أن نشب خلاف بينه و بين أعضائها.

الملكي مزيان بلفقيه، من أجل البت فيها و إبداء الملاحظات حولها، و قد قامت مجموعة محمد شفيق بالفعل بتدارس مشروع الظهير و إبداء ملاحظات بشأنه اعتبروها بمثابة شروط لقبولهم الإنخراط في تحقيق مشروع المعهد الملكي، و خاصة منها ما يتعلّق برفضهم عبارة «تطبيق ميثاق التربية و التكوين» باعتباره مرجعية في تعليم الأمازيغية، و كذلك تحفظهم على عبارة «كتابة الأمازيغية بالحرف العربي»، معتبرين أنّ الحسم في موضوع حرف الكتابة يدخل ضمن اختصاصات المعهد الذي سيتأسس و الخبراء المختصين في الأمازيغية، و لا ينبغي أن يكون قرارا سياسيا قبليا. و بجانب هذا كانت ثمة مساعي عديدة من قبل الأحزاب السياسية التقليدية لدى المستشار الملكي لضمان تمثيلية لها داخل المجلس الإداري للمعهد، و خاصة منها حزبا الإستقلال و الإتحاد الإشتراكي اللذان يتميّزان بإيديولوجيا ثقافية و هوياتية ذات جذور في خطاب الحركة الوطنية، غير أنّ موقف الرفض التام و القطعي الذي أبدته مجموعة محمد شفيق لأية تمثيلية حزبية داخل المعهد كان سببا في صرف النظر عن الفكرة، حيث تمّ الإتفاق على أن يكون ضمن المجلس أعضاء من الحركة الأمازيغية من ذوي السبق في النضال، من فاعلين جمعويين و مثقفين و جامعيين إضافة إلى سبعة من ممثلي الوزارات و الأكاديميات و الجامعات، و هي المعايير التي تمّت مراعاتها في الصياغة النهائية للائحة أعضاء المجلس.

غير أنّ مجموعة شفيق بالمقابل، لم تسجل تحفظات شديدة حول صلاحيات المعهد و طابعه الإستشاري، بل اعتبرت أنه - في صيغته التي اقترح بها - خطوة إيجابية مقارنة بما مضى، و ارتأت أنه يشكل إطارا مؤسساتيا للعمل داخل

دواليب الدولة، تاركة لدينامية المؤسسة بعد إنشائها دور المزاوجة بين الطابع الإستشاري و القوة الإقتراحية[67].

و قد كان واضحا من وقائع هذه المرحلة حرص السلطة على الإستجابة لاقتراحات الفاعلين الأمازيغيين، كما بدا بوضوح رغبة مجموعة شفيق في اختبار نوايا السلطة، و كان لتسوية المشاكل التي ظهرت خلال عملية التفاوض أثر إيجابي في جعل الفاعلين الأمازيغيين يعتبرون بأنّ ثمة إرادة سياسية حقيقية في تلك المرحلة لإنجاح مسلسل «المصالحة» و تسوية ملفّ الأمازيغية، مما جعلهم يستجيبون للدعوة التي وجّهتها السلطة لهم لحضور حفل أجدير يوم 17 أكتوبر 2001 بناحية خنيفرة، حيث ألقى الملك محمد السادس خطابًا[68] تضمّن عناصر تشير إلى توجّه جديد في السياسة الثقافية والتعليمية للدولة المغربية، و قد نص الخطاب على:

- أن للأمازيغية جذورا عميقة في تاريخ المغرب تجعل منها عنصرا جوهريا في تحديد هوية البلاد و شخصيتها القاعدية.

- أن وحدة المغرب مبنية على تعدّد الأصول و الأعراق و اللغات و الثقافات و ليس على العنصر الواحد الأوحد

- أن الأمازيغية مسؤولية وطنية لكل المغاربة و ليست حكرا على طرف دون غيره. مما يعني أنها ليست تهم بعض المغاربة دون بعض.

---

67 – يقر الظهير بأنّ المهمة الإستشارية للمعهد تتمثل في «إبداء الرأي» للملك في كل ما من شأنه أن يمكن من النهوض بالأمازيغية، و سيتضح فيما بعد بأنّ داخل دوائر القصر من حاول إعطاء عبارة «إبداء الرأي للملك» معنى محدودا، أي أنه إبداء للرأي فقط عند طلب الملك لذلك، بينما لا ينص الظهير على هذا المعنى بصريح العبارة، و لهذا اتجه المجلس الإداري للمعهد بعد تأسيسه إلى إضفاء طابع القوة الإقتراحية على المهمة الإستشارية للمعهد، أي إبداء الرأي عند الحاجة و ليس عند الطلب.

68 – أنظر نص الخطاب بالموقع الإلكتروني للمعهد www.ircam.ma

ـ أن الأمازيغية ترتبط بمشروع المجتمع الحداثي الديمقراطي حيث لا ديمقراطية بدون أساس و عمق ثقافيين.

ـ أن احترام الأمازيغية و تطويرها لا يعني الإنغلاق و النزعة الماضوية. و هي كلها توجهات تنسجم بشكل كامل مع توجهات الحركة الأمازيغية.

و قد تمّ إلقاء الخطاب المذكور أمام ممثلي مختلف القوى السياسية و المدنية و الإقتصادية والنقابية والدينية بمختلف توجهاتها، مما كان له دلالة على قدر كبير من الأهمية، حيث كان ذلك يعني وجود رغبة ملكية في إشهاد المجتمع السياسي و المدني المغربي و كذا ممثلي النقابات و الفاعلين الإقتصاديين على القرار الرسمي القاضي بإنصاف الأمازيغية، و الإشارة غير المباشرة إلى ضرورة تجاوز النزاع الموجود حولها و تبني أطروحة جديدة ترضي جميع الأطراف .

و قد تلا خطاب أجدير مرحلة ثانية من المفاوضات اتخذت شكلا جديدا حيث تمّ تعيين محمد شفيق يوم 14 يناير 2002 عميدا للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، و تشكيل لجنة ملكية[69] عهد إليها بمهمة وضع لائحة أعضاء المجلس الإداري للمعهد. إضافة إلى الناطق الرسمي باسم القصر الملكي حسن أوريد. و قد تمّت صياغة لائحة الأعضاء عبر قيام محمد شفيق أولا بطلب رأي قياديي الحركة الأمازيغية في اقتراح أسماء الأعضاء من الجهات الثلاث الشمال الوسط و الجنوب، مع مرعاة التوازن في تمثيلية الجهات الثلاث، ثم الإتصال بالأشخاص المعنيين و معرفة مدى موافقتهم على ذلك، و اقتراح اللائحة بعد ذلك على اللجنة الملكية، أما اختيار ممثلي الوزارات و الجامعات و الأكاديميات فكان من اختصاص المستشارين الملكيين.

69 – كانت اللجنة تضمّ إضافة إلى العميد شفيق كلا من المستشار الملكي مزيان بلفقيه و الناطق الرسمي باسم القصر آنذاك حسن أوريد و مدير ديوان الملك رشدي الشرايبي و مؤرخ المملكة عبد الوهاب بنمنصور.

و قد استقبل الملك محمد السادس أعضاء المجلس الإداري للمعهد و عينهم بتاريخ 27 يونيو 2002[70] معطيا بذلك إشارة الإنطلاق لأشغال المجلس الذي نظم دورته الأولى في 25 و 26 يوليوز 2002، و الذي سيعمل إلى حدود الدورة الإستثنائية لشهر دجنبر 2002 على وضع هياكل المؤسسة و قانون موظفيها و قانونها الداخلي.

وبظهور المعهد الملكي انشغلت الساحة الوطنية بحدث إنشائه وماجريات تنظيمه وهيكلته نظرًا لحساسية القضية التي يرتبط بها، ولخطورة المهام المنوطة به. وبهذا عرف العمل الجمعوي الأمازيغي نوعًا من الهُمود الذي خلق ضربًا من الإنتظارية والترقّب، أفرزا التوجهات التالية داخل الحركة الأمازيغية، والتي لها صلةٌ مباشرة بظهور المعهد الملكي:

1) التوجه الذي اعتبر مبادرة السلطة بإنشاء المعهد مكسبا إيجابيا، و اتخذ موقف التعاون و الشراكة مع المؤسسة الناشئة، مع العمل بجانب ذلك على تنظيم بعض التظاهرات النضالية لدعم الجهود التنسيقية للمعهد مع المؤسسات الحكومية، وهو في الغالب توجّه جمعيات ارتبطت بالمعهد من خلال وجود أعضاء عاملين بها داخل المجلس الإداري للمعهد، أو داخل مراكز البحث.

2) التوجّه الذي تعامل مع تأسيس المعهد بنوع من الحذر، حيث وإن اعتبر المعهد في حدّ ذاته خطوة إيجابية مقارنة بما مضى، إلاّ أنه لم يُخف قلقهُ من أن يكون مجرّد آلية «لاحتواء» الحركة و استيعاب خطابها، وتوقيف ديناميتها التي بلغت درجة من الغليان مع إعلان «تاوادا» ومع مؤتمرات البيَان الأمازيغي.

---

70 – خلف هذا الحدث أصداء واسعة في الصحافة الوطنية و الدولية، و خاصة بعد الطريقة التي صافح بها أعضاء المجلس الإدراي ال 25 من المنتمين للحركة الأمازيغية الملك، و التي تمثلت في عدم تقبيل اليد، و رغم أنّ الأمر حدث كسلوك عفوي لم يتم التهيء له بشكل مسبق، إلا أنه من حيث مغزاه كان ذا دلالة قوية ، إذ قرأه المهتمون كتعبير عن «الروح» و الذهنية الأمازيغيتين في مقابل تقاليد المخزن التقليدي.

ويدعو هذا التوجّه الذي أطلق على نفسه تيار «المواكبة النقدية» إلى الاستمرار في النضال في جميع الأحوال، والتركيز بصفة خاصّة على القضايا النضالية التي لا تدخل ضمن اختصاصات المعهد، كمثل قضايا الحقوق المرتبطة بالأرض و التهميش الإقتصادي و الإجتماعي للجهات و موضوع الإنتخابات، حيث يساهم هذا التيار في الدعوة ـ بجانب التيار الراديكالي ـ إلى مقاطعة الإنتخابات التي ينظمها دستور لا يعترف بالأمازيغية هوية ولغة وطنية ورسمية، في نوع من توزيع الأدوار الحركة الإحتجاجية الأمازيغية و المعهد.

3) التوجه الذي سيظهر بعد فترة ليعلن عن موقف معارض لمضمون الظهير المنظّم للمعهد الملكي، والذي اعتبر المعهد تسوية ظرفية لا ترقى إلى حل جوهر المشكل، و المتمثل في ضرورة الإعتراف السياسي الدستوري الشامل بالأمازيغية كمدخل للمصالحة الفعلية، ويتبنى أصحاب هذا التوجّه بشكل واضح خطاب اليسار الراديكالي الذي يطالب بدستور ديمقراطي شكلا و مضمونا، و لا يؤمن بفعالية المؤسسات التي ينشئها الملك بناء على سلطاته المطلقة المستمدة من صفته الدينية، و المتضمنة في الفصل 19 من الدستور، و يعتبرها عائقا أمام بناء دولة المؤسسات، مما جعل هذا التيار الناشئ يعتمد في اكتساب مصداقيته على مواجهة السلطة و الفاعلين الجمعويين من التيار الإصلاحي، و يراهن على فشل مشروع المعهد، وهو لذلك يعتبر الجمعيات الشريكة للمعهد جمعيات «غير مستقلة»، و كذا العاملين داخل المؤسسة.

■ أشكال جديدة من التنظيم:

تجذر الإشارة إلى أنّ العامل الجهوي قد ظلّ يلعب دورا محوريا في كل الأشكال التنسيقية التي عرفها العمل الأمازيغي عبر العقود المنصرمة، حيث كان الفاعلون

الأمازيغيون يحرصون على وجود تمثيلية للجهات الثلاث الكبرى (الريف - المغرب الأوسط - سوس) في كل هيكلة تنظيمية قانونية كانت أو عرفية، و هو ما أدى بعد فشل التنسيق الوطني إلى ظهور صيغ جديدة من العمل اتخذت طابع التكتلات الجمعوية الجهوية مثل Amyafa (شتنبر 2002) التي تضم جمعيات المغرب الأوسط، و تنسيقية جمعيات الشمال المدعوة «كونفدرالية الجمعيات الأمازيغية بشمال المغرب»، و Tamunt n iffus التنسيق الجهوي للجنوب، كما ظهرت تنسيقية أمياواي Amyaway التي ليست شبكة تنسيقية جهوية، حيث تضم جمعيات من مختلف المناطق يجمعها الموقف المشترك الرافض للتسوية السياسية التي اقترحتها السلطة للملف الأمازيغي بإنشاء المعهد، و هي الجمعيات التي أطلقت على نفسها إسم «الجمعيات الديمقراطية المستقلة».

و بجانب هذا بدأت في الظهور بالتدريج ابتداء من سنة 2006 مشاريع تنظيمات جديدة ذات المنحى الجهوي و الداعية إلى إقرار «حكم ذاتي» للمناطق، و منها «الحركة من أجل الحكم الذاتي للريف» التي بدأت تتجه نحو التفكير في هيكلة قانونية و تنظيم مؤتمر تأسيسي، كما نظمت العديد من الجمعيات بسوس لقاءات و أصدرت بيانات عبرت فيها عن مطلب الحكم الذاتي للجنوب[71].

كما تأسس الحزب الديمقراطي الأمازيغي PDAM في نفس الفترة بتاريخ 31 يوليوز 2005 بزعامة أحمد الدغرني[72]، و ضم بعض الفاعلين الجمعويين

71 - غير أن هذه المطالب لم تتجاوز بعد المرحلة الشعارية لتتخذ طابع التصور الواضح و المفصل حول ماهية «الحكم الذاتي» المطلوب و تنظيمه و أسسه السياسية و الإقتصادية و الثقافية، و كذا حدوده الجغرافية.

72 - كان أحمد الدغرني مناضلا يساريا انخرط في صفوف الحركة الأمازيغية في نهاية الثمانينات، و عمل داخل منظمة تاماينوت، ثم أصبح منسقا لمجلس التنسيق الوطني ما بين 1994 و 1997، و قد لعب دورا رئيسيا في الدفع بالعمل الأمازيغي في اتجاه التسييس ثم التحزيب، كما كان له دور كبير في تحويل «البيان الأمازيغي» إلى أرضية للتنسيق بين الفعاليات الأمازيغية سنة 2000 - 2001 . أصدر جريدة تامازيغت في 7 يناير 1999 ، كما صدر له عدد من المؤلفات الرامية إلى إبراز ضرورة العامل التنظيمي الموحد و أولويته بالنسبة للحركة الأمازيغية، و أبرزها وثيقة «البديل

السابقين في الحركة الأمازيغية، غير أن تعامل السلطة معه ظل يتسم بالغموض و التردد، إلى أن تقدّم وزير الداخلية في 6 غشت 2007 بدعوى قضائية لدى المحكمة الإدارية، تطالب بحل الحزب و إبطاله بسبب تعارضه - حسب مضمون الدعوى - مع قانون الأحزاب الجديد الذي يحظر إنشاء أحزاب على أساس الدين أو العرق أو اللغة، و هو ما اعتبره مؤسسو الحزب المذكور خرقا لحقهم في التنظيم و العمل السياسي المباشر و العلني، كما اعتبروا ما أقدمت عليه السلطة إشارة إلى استمرار الطابو الأمازيغي في المجال السياسي، ما يعني بالنسبة لهم أنّ السلطة من خلال إنشائها للمعهد الملكي قد قبلت بالأمازيغية كثقافة و هوية و لغة و لكنها لم تقبل بها كحساسية سياسية[73] أو كمشروع مجتمعي شمولي.

و قد طرح حظر الحزب الديمقراطي الأمازيغي من جديد النقاش القديم حول استعمال المرجعيات اللغوية و الإثنية و الدينية في الحياة السياسية، و هو نقاش أفضى إلى صياغة قانون الأحزاب الذي يحظر اعتماد تلك المرجعيات في تأسيس الأحزاب و التنظيمات السياسية، مما يفسر حسب خطاب الجهات الرسمية و بعض وسائل الإعلام، منع الحزب الأمازيغي تنفيذا للقانون المذكور.

=الأمازيغي» التي وضع فيها تصوره للحزب الأمازيغي. غير أن أسلوبه في العمل كان مثار اعتراض بعض الأطراف داخل الحركة، و قد اشتهر لدى الرأي العام المغربي و العربي بمواقفه الراديكالية التي أثارت الكثير من النقاش، و خاصة منها موقفه من القضية الفلسطينية و من علاقة الدين بالسلطة.

غير أن الدغرني لم يكن أول من دعا إلى تأسيس حزب سياسي أمازيغي، حيث سبقه إلى ذلك حسن إد بلقاسم، أحد مؤسسي جمعية تامانيوت و أحد رؤسائها السابقين، الذي لعب دورا رئيسيا في تدويل القضية الأمازيغية، حيث اقترح في اجتماع للجنة التسيير الجماعية لمجلس التنسيق الوطني، في إطار تدقيق تصوره لاختيار «العمل بجناحين»، إنشاء حزب سياسي بدل فدرالية ، و ذلك خلال الإجتماع الذي نظم بمقر جمعية فزاز بمدينة فاس في فبراير من سنة 1997. غير أن إد بلقاسم لم يوضح فكرته عن الحزب المقصود إلا سنة 2006، حيث أطلق عليه في المشروع الذي صاغه إسم «الحزب الفدرالي المغربي».

73 - جاء في خطاب أجدير ما يلي : «كما أننا نريد التأكيد على أن الأمازيغية، التي تمتد جذورها في أعماق تاريخ الشعب المغربي، هي ملك لكل المغاربة بدون استثناء، وعلى أنه لا يمكن اتخاذ الأمازيغية مطية لخدمة أغراض سياسية، كيفما كانت طبيعتها».

غير أن مؤشرات عديدة تدلّ على أنّ الأمر في الواقع هو أعقد من ذلك بكثير، فمن جهة لا نجد في أدبيات الحزب ما يثبت أنه حزب لبعض المغاربة دون بعض، حيث يعتبر الحزب نفسه مفتوحا لكل المغاربة الذين هم جميعا أمازيغ أو ينتمون إلى الأمازيغية بدرجات متفاوتة، و هي فكرة متداولة داخل الحركة الأمازيغية منذ عقود، كما أنّ مضمون القانون الأساسي للحزب لا يختلف في شيء عما تنصّ عليه وثائق الحركة الأمازيغية من دعوة إلى حماية اللغة الأمازيغية و ضرورة النهوض بالثقافة و تنمية الجهات و المناطق المهمشة، و هي قضايا نجدها في أدبيات أحزاب مغربية أخرى. و من جهة أخرى نجد بأن السلطة قد سمحت لأحزاب إسلامية بالعمل في المجال السياسي و هي تضم في صفوفها أعضاء تجمع بينهم رابطة الدين المسيّس، كما أنّ دافعهم الرئيسي إلى خوض غمار الحياة السياسية ـ و الذي لا يخفونه ـ هو أسلمة الدولة و المجتمع باستعمال الدين في السياسة، و هم أعضاء يجهرون كذلك بمرجعيتهم الإسلامية دون أن يطال المنع أنشطتهم، بل إنهم في جميع تحركاتهم ضدّ خصومهم السياسيين لا يتورعون عن استعمال الدين بكثافة تصل أحيانا حدّ تهديد السلم الإجتماعي[74]، و هو أسلوب في العمل السياسي لا يميز بين النقد السياسي و الإختلاف في البرامج و التوجهات و بين التحريض و التشهير انطلاقا من دين معين .

و قد اعترفت السلطة بعد ذلك بأحزاب إسلامية أخرى كـ «البديل الحضاري» و حزب «الفضيلة» دون أن تعتبر ذلك خرقا للقانون . و قبل نصف

---

74 – كما حدث خلال الصراع حول خطة إدماج المرأة في التنمية عندما عمد أنصار حزب العدالة و التنمية إلى تكفير الحكومة و الحركة النسائية و الأحزاب و الجمعيات الحقوقية و اتهامها بالولاء للصهيونية و للغرب، و مثلما حدث بمدينة القصر الكبير عندما أفضى التحريض الديني لأعضاء نفس الحزب إلى التجمع و رشق منزل أحد المواطنين بالحجارة بتهمة تنظيمه لحفل للمثليين داخل بيته، كما نذكر بأنّ أعضاء الفريق البرلماني الإسلامي دشّنوا تجربتهم البرلمانية بإحداث ضجة داخل قاعة البرلمان بسبب صحافية كانت تمارس عملها و هي تلبس لباسا عصريا اعتبره إسلاميو الحزب غير محتشم و مثيرا للغرائز .

قرن بادرت السلطة نفسها بتأسيس حزب « الحركة الشعبية »، الذي أسندت له مهمة استعمال النعرة الإثنية لأمازيغ المغرب الأوسط من أجل كسر شوكة حزب الإستقلال الذي كانت له أطماع في الإستئثار بالسلطة لوحده في تلك المرحلة، كما أنّ السلطة نفسها قامت بإرساء دعائم مؤسسة إمارة المؤمنين الدينية التي ما زالت تُستعمل في المجال السياسي حتى الآن، و هي نفسها السلطة التي لم تتورع عن استعمال عناصر النسب الشريف و الدم و الإنتماء العربي القرشي كسند لشرعية سياسية في بلد معظم سكانه أمازيغ.

يتضح مما سبق بأن السلطة تعتمد عمليا كل المنطلقات التي تعتبر في قانون الأحزاب غير مسموح بها في العمل السياسي، و هو ما يعني أنّ الأمر يتعلق في الواقع باحتكار أسس الدين و العرق و اللغة من طرف السلطة، و ليس بسن قوانين تسمح بالدفع بالحياة السياسية نحو النموذج الديمقراطي الكوني، و هذا معناه أن السلطة لا ترخص عمليا إلا للأحزاب التي تفوض لها احتكار الأسس المذكورة، كما فعلت الأحزاب الإسلامية المشار إليها، التي وجدت في إمارة المؤمنين ضامنا لاستمرار تواجد الدين في الحياة السياسية ضدا على مشروع التحديث و الدمقرطة الذي من شأنه أن يحصر دور الدين في الحياة الشخصية و اختيارات الأفراد و حرياتهم و هو ما ترفضه الأحزاب الإسلامية.

كما يتضح مما ذكرنا بأنّ السلطة تسمح لحلفائها باستعمال القدر الذي تبيحه لهم من الأسس الإيديولوجية المحظورة في قانون الأحزاب، شرط عدم تجاوز الحدود المرسومة التي يتمّ الإتفاق عليها، و التي هي حدود تضمن للسلطة الإمساك بالتوازنات و خيوط اللعبة دون انفلاتات أو مفاجآت خطرة، و هذا ما يفسر استعمال الأحزاب العروبية لمفاهيم «العروبة» و «اللغة العربية» و «الوطن العربي» و «الأمة العربية» و «الشعب العربي» و «المغرب العربي» على مدى

نصف قرن دون أن يعدّ ذلك طائفية أو نزوعا عرقيا يهدّد البلاد طالما أن السلطة تقتسم مع تلك الأحزاب جزءا من قناعاتها، حيث مهّدت في إيديولوجياها الرسمية لإشاعة العروبة كثابت من الثوابت الوطنية، مما يجعل الأمازيغي الذي يعلن عن خصوصية ما يبدو «عنصريا» و «عرقيا» أو «طائفيا» لأنه يعلن هوية هامشية لا تدخل ضمن ثوابت السلطة حتى و إن كانت هوية أغلبية الشعب المغربي، و المكون الأكثر عراقة على أرض المغرب، كما يفسر ما ذكرناه قبول السلطة لـ« شغب» الإسلاميين في الأوساط الرسمية ما دام من شأن ذلك أن يجعل الديمقراطيين و دعاة الحداثة يخففون من ضغوطهم على السلطة خوفا من فرضية «اكتساح» الإسلاميين للمؤسسات.

لقد وضعت السلطة حدودا لاستعمال طابوهاتها السياسية من طرف الغير، و من بين الحدود المرسومة عدم استعمال أية إشارة إلى الدين أو العرق أو اللغة أو الجهة في التسمية التي ينبغي أن يحملها الحزب المرخص له، و هو ما تمّ عمليا مع كل الأحزاب الإسلامية التي حصلت على اعتراف السلطة، و كذا الأحزاب العروبية، و من الطبيعي أن ذلك قد تمّ بالتفاوض المباشر أو غير المباشر و بالتواصل الذي قد يستغرق زمنا غير يسير، و هذا ما لم يقم به الحزب الديمقراطي الأمازيغي.

لم يكن الدين و العرق و اللغة و الجهة إذن بمنأى عن السياسة في المغرب منذ الإستقلال، بل استعملت كلها بكثافة سواء من قبل السلطة أو الأحزاب المرخص لها أو المحظورة، المحالفة للسلطة أو المعارضة لها، لكن الدين كان هو الإسلام و ليس غيره، و العرق هو النسب العربي و ليس غيره، و اللغة هي العربية و ليس غيرها كذلك، و هو ما يكشف عن حقيقة يصعب تجاهلها و هي أن العنصر الوحيد الممنوع عمليا من السياسة هو الأمازيغية، بل إن الشخص الوحيد الذي

كان يمثل وسيطا تقليديا بين النظام و الأمازيغ و الذي هو المحجوبي أحرضان، عوقب بقسوة أكثر من مرّة عندما كان يتجاوز حدود تطويع الجهة و استعمال النعرة القبلية إلى مستوى الجهر بمطالب لغوية أو هوياتية، و هو ما لم يكن الحكام يسمحون به و هم بصدد تقوية نموذج الدولة الوطنية المركزية التي كانت خليطا من التقاليد المخزنية و مؤسسات و قوانين الدولة الفرنسية.

و إذا كانت الملكية قد انتقلت من استعمال الوسيط التقليدي (أحرضان)، إلى استعمال الوسيط العصري بإنشاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية الذي يتخذ شكل المؤسسة الوسيطة Institution de médiation ، لحل مشكل تهميش اللغة و الثقافة الأمازيغيتين، فإنها تبدو غير مستعدّة للسماح للأمازيغيين، الذين اعترفت أخيرا بلغتهم و هويتهم اعترافا أوليا، بأن يمارسوا السياسة بشعارات ثقافية خصوصية، و هو ما يمثل استثناء بالنظر إلى ما تمّ و يتمّ من استعمال المكونات الهوياتية الأخرى في السياسة بإفراط.

فالأمازيغيون رغم مشاركتهم بشكل طبيعي في الحياة السياسية حيث يوجد فيهم المسؤولون و المنتخبون، إلا أنهم لا يشاركون بوصفهم أمازيغيين بل بانخراطهم في النهج السياسي الرسمي و في إطار الإيديولوجيا التي تفرضها السلطة، مما جعل الفاعلين الأمازيغيين السياسيين الذين يعلنون توجهات إيديولوجية و سياسية مبنية على أساس انتمائهم الهوياتي إلى الأمازيغية يعتبرون غير مرغوب فيهم في الحياة السياسية و النيابية، هذا رغم وجود أحزاب سياسية مارست العمل السياسي بشعارات عروبية و إسلامية دينية، مما يدلّ على أن الأمازيغيين ممنوعون من ممارسة السياسة انطلاقا من هويتهم و انتمائهم الأمازيغي، في الوقت الذي يسمح فيه لغيرهم باستعمال الهوية العربية أو الإسلامية في العمل السياسي.

و قد لوحظ بأنّ جزءا هاما من المجتمع السياسي و المدني لم يعط الأهمية المطلوبة لحلّ الحزب الأمازيغي، و فسّر ذلك من طرف الفاعلين الأمازيغيين بأنّ معظم تلك القوى تتقاسم مع السلطة الكثير من الثوابت الإيديولوجية التي تمّ اعتمادها منذ عقود، فهم يجمعون على خطورة استعمال الأمازيغية في السياسة، دون أن ينتبهوا إلى خطر استعمال الدين فيها و الذي أعطى نتائج سلبية - إن لم نقل كارثية - في عدد من البلدان.

و من جهة أخرى أرجع العديد من الملاحظين سبب ضعف التعاطف مع الحزب الأمازيغي من طرف الأحزاب و التيارات السياسية و الحقوقية بالمغرب إلى ميل هؤلاء إلى تصفية الحساب الشخصي مع رئيس الحزب الأمازيغي المحظور بسبب مواقفه السياسية، و خاصة منها ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، و هو ما غطّى على حقيقة المشكل و أبعاده السياسية، و جعل ردود الأفعال تكتسي طابعا انتقاميا ، بل اتخذ بعضها طابع التشفي المحض و المعلن في الصحافة المكتوبة.

إن المعطيات التي أوردناها تسمح كذلك باستنتاج أن من الأسباب القوية لحلّ الحزب الأمازيغي هو تسميته، ذلك أنه لا يوجد في المغرب حزب يحمل في إسمه هوية ثقافية أو إثنية، و هو ما يقدّم معطى أساسيا لمن يريد تأسيس أحزاب أخرى. كما أن عدم خوضه لأية مفاوضات مسبقة مع السلطة جعلته خارج حسابات هذه الأخيرة، أي بدون «مهمة رسمية» تضمن للسلطة ولاء الحزب و التزامه بالحدود التي يرسمها المسؤولون لكل تنظيم سياسي.

بين التعاقد السياسي و سياسة الإستيعاب

إنّ قراءة الوقائع المشار إليها في مسلسل «المصالحة» يظهر بأنّ الأمر يتعلّق بتعاقد سياسي بين نخبة الحركة الأمازيغية - التي كانت في معظمها نخبة إصلاحية - و بين الملكية، التي هي ملكية تنفيذية تتولّى شؤون الحكم بشكل مباشر و تحتكر كلّ السلط بناء على الفصل 19 من الدستور الذي يجيز للملك اتخاذ قرارات انفرادية عند الحاجة بشكل يعلو على كل فصول الدستور الأخرى، و هو ما تمّ بالفعل في موضوع الأمازيغية، حيث أقدم الملك على اتخاذ قرار بإحداث تغيير في السياسة الثقافية و إقرار الأمازيغية كمكون جوهري للشخصية المغربية، و إنشاء مؤسسة مستقلة عن الحكومة ماليا و إداريا عهد إليها بمهمة وضع سياسات إدراج الأمازيغية في التعليم و الإعلام و المجالات السوسيوثقافية و الشأن المحلي و الجهوي، و قد أقدم على ذلك دون أن يستشير أيا من القوى السياسية، و خاصة منها أحزاب «الحركة الوطنية» التي تعتبر نفسها منخرطة بدورها في تعاقد سياسي مع الملكية منذ الإستقلال تمّ تجديده بعد الإنقلابين العسكريين 1971 - 1972 اللذين استهدفا نظام الحسن الثاني، و الذي اتفق بموجبه الطرفان على تبني نهج إصلاحي تدريجي أطلق عليه آنذاك إسم «المسلسل الديمقراطي». مما جعل للخطوة الملكية وقع غير إيجابي في صفوف هذه القوى السياسية التي عبرت رغم ذلك عن مواقف إيجابية من «خطاب أجدير» علنيا و إن كانت قد أضمرت خلاف ذلك داخل تنظيماتها كما سيظهر من سلوكها السياسي فيما بعد، سواء داخل العمل الحكومي أو في البرلمان .

و قد كان التعاقد المذكور بين النخبة الأمازيغية و الملكية مبنيا على التزامات من الطرفين تتمثل بالنسبة للملكية في السهر على توفير الإمكانيات و الرعاية و الدعم المطلوبين للأمازيغية حتى يتمّ النهوض بها، و تتمثل بالنسبة للذين انخرطوا في تجربة المعهد في القيام بالمهام المنوطة بهم من تهيئة اللغة الأمازيغية و تقعيدها و معيرتها و جمع و تدوين التراث الشفوي ووضع الخطط الكفيلة بإحلال الأمازيغية المكانة التي تستحق في التعليم و وسائل الإعلام و كل المجالات المشار إليها في الظهير.

و تدلّ الطريقة التي انخرط بها أعضاء النخبة الأمازيغية في هيكلة المعهد و وضع منطلقاته الإستراتيجية و سياسته العامة، و المضي قدما في تنفيذ برامج العمل التي هيأتها مراكز البحث، تدلّ على أنهم تبنوا قراءة سياسية إيجابية لمبادرة الملك، و هي القراءة التي تحكمها العوامل التالية:

1) أنّ إحداث مؤسسة رسمية للبحث العلمي و تهيئة الأمازيغية و إمدادها بالوسائل الضرورية للعمل كان دائما مطلبا ملحا للحركة الأمازيغية، و سواء كان القرار ملكيا أو حكوميا فهو لا يغير شيئا بالنسبة للفاعلين الأمازيغيين الذين قبلوا الدخول في مسلسل المصالحة، و الذين لا ينظرون بعين الإرتياح إلى مواقف الأحزاب السياسية المهيمنة في الحكومة و البرلمان.

2) عدم وجود حلفاء أقوياء للحركة الأمازيغية في مطالبها، و خاصة المطلب الدستوري، و عدم تطوير الأحزاب التقليدية لمواقفها السابقة في موضوع الهوية و المسألة الثقافية بسبب جمودها العقائدي و الإيديولوجي.

3) ضعف أداء الحركة الجمعوية الأمازيغية و تشرذمها منذ فشل التنسيق الوطني، بسبب عدم إعطاء الأولوية لما هو مشترك في المواقف و الأهداف و

أساليب العمل، حيث لم تبرز في الساحة قبل البيان الأمازيغي - الذي خلق دينامية خارج الجمعيات - أي تحرك قوي باسم الحركة الجمعوية.

4) الإنحسار السريع للأمازيغية في المجتمع و تناقص عدد الناطقين بها و مستعمليها سواء فيما يخص التخاطب اليومي أو فيما يخص الرموز الثقافية المختلفة و التقاليد و العادات الموروثة مما يقتضي تدارك الأمر بالعمل المؤسساتي الرسمي و المنظم مع مضاعفة الضغط السياسي و المدني من أجل انتزاع اعتراف دستوري باللغة و الهوية الأمازيغيتين.

5) عدم إمكان تأجيل إدماج الأمازيغية في التعليم و الإعلام و البحث العلمي إلى حين تحقيق الإعتراف الدستوري الكامل و بناء الديمقراطية كما ينادي بذلك التيار الراديكالي، حيث أن مختلف اللغات المدمجة في المؤسسات و خاصة منها العربية و الفرنسية، لم تنتظر الدمقرطة الشاملة بقدر ما استفادت من وسائل الدولة لتتطور و تنتشر على حساب اللغة الأصلية التي ظلت تعيش على هامش المؤسسات.

6) عدم وجود قوة سياسية طليعية تستطيع فرض التغيير المطلوب و الإنتقال نحو الديمقراطية في وقت قياسي، جعل الإنتظارية التي تسم الخطاب الراديكالي بمثابة إضاعة لوقت ثمين بالنسبة للنخبة الأمازيغية الإصلاحية التي تتميز باستعدادها للحوار و التفاوض.

يتضح مما سبق بأن موقف النخبة الأمازيغية قد اتسم بواقعية سياسية و بنزوع براغماتي واضح، كان وراءهما إحساس مأساوي بتأخر نصف قرن عن قطار التنمية، مما دفع بها إلى قبول الإنخراط في مسلسل «المصالحة» طبقا لمنطق «إنقاذ ما يمكن إنقاذه»، و عدم المجازفة بمقاطعة المؤسسة التي اقترحها النظام في غياب

اعتراف سياسي تام و ضمانات قانونية و دستورية، مع الإستمرار في نهج أسلوب الضغط عبر اللوبي المدني الذي تشكله الجمعيات الأمازيغية المنضوية في التيار الإصلاحي الحواري، و كذا الجمعيات الراديكالية المعارضة.

كما يبدو بأن النخبة الأمازيغية الإصلاحية قد اختارت بقبولها العمل المؤسساتي نهج ما أسمته بـ «الضغط المؤسساتي»، الذي يعني خوض الصراع داخل مؤسسات الدولة و الذي ينبغي أن يتكامل مع الضغط النضالي للحركة الجمعوية، و يتجلى هذا التوجه في الأسلوب الذي انتهجته هذه النخبة في التفاوض و في الضغط الذي مارسته من أجل فرض شروطها فيما يتعلق بنص الظهير، و كذا رفضها للتمثيلية الحزبية في المجلس الإداري للمعهد، ثم مباشرة بعد انطلاق أشغال المجلس الإداري برفضها المشاركة في الوفد الحكومي الذي وجه لها دعوة رسمية للمشاركة في الدفاع عن سياسة الحكومة المغربية في مجال حقوق الإنسان أمام هيآت دولية.

في مقابل هذه القراءة السياسية التي قامت بها النخبة الأمازيغية الإصلاحية اتخذ التيار الراديكالي في الحركة الأمازيغية موقفا مغايرا، حيث اعتبر أي قبول بالعمل المؤسساتي في غياب الإعتراف الدستوري المطلوب بمثابة توقيع على بياض للسلطة و تزكية للسياسة الرسمية في كافة المجالات، حيث يرى هذا التيار بأن مبادئ «التفاوض» و «المصالحة» و «الرضى» لا تسمح بوضع المطلب الدستوري في الواجهة، مما يؤدي إلى تأخير الحل السياسي الشامل، و تجعل الأمازيغية قضية جزئية بفصلها عن قضايا النضال الديمقراطي الأخرى. و يمثل هذا التيار على وجه الخصوص الجمعيات المنضوية في تنسيقية أمياواي Amyaway و طلبة الحركة الثقافية الأمازيغية بالجامعة، و التي ظلت تنظر إلى

التيار الإصلاحي بأنه اتصف بانتهازية واضحة عندما قام بـ «هرولة» غير مبررة في اتجاه السلطة، دون أن تكون له أية ضمانات قانونية تمنحه الثقة في بلوغ أهدافه، معتبرة المؤسسات التي يخلقها الملك بسلطاته المطلقة بجوار المؤسسات الحكومية التفافا على مطلب الإصلاح السياسي و الدستوري، و عرقلة لأي انتقال فعلي نحو الديمقراطية، مطالبة على ضوء ذلك بإنشاء معهد أمازيغي «مستقل»[75].

و قد اعتمد التيار الراديكالي في نقده للسلطة و للتيار الإصلاحي في الحركة الأمازيغية على قراءته لوثيقة الظهير المنشئ و المنظم للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغة، حيث ركّز بصفة خاصة على الطابع الصوري للمؤسسة الإستشارية، و على ضعف صلاحياتها أمام السلطة التنفيذية التي تمتلك الوسائل العملية لتنفيذ سياسة الدولة، و هو ما جعله يجزم بأنّ المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية لا يعدو أن يكون «مؤامرة مخزنية لاحتواء الحركة الأمازيغية» و تحجيم ديناميتها .

و قد لوحظ بأن اعتماد نظرية المؤامرة قد حال بشكل واضح دون تطور نقاش داخلي عميق بين التيارين الإصلاحي و الراديكالي، حيث عمدت جمعيات أمياواي إلى تنظيم لقاءاتها الخاصة في إطار شبكتها التنسيقية، في الوقت الذي انصرفت فيه الجمعيات الإصلاحية إلى تنظيم أنشطتها إما داخل هياكلها أو في إطار التنسيقات الجهوية، في غياب إطار تنسيقي وطني يجمع بين كل تيارات

---

75 – قامت «الشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة» بصياغة مشروع قانون يتضمن تصورها لـ «مؤسسة وطنية مستقلة و فاعلة تعنى باللغة و الثقافة و الحضارة الأمازيغية» ، و ذلك في لقاء نظمته بالرباط في مارس 2006 للقيام بحصيلة أربع سنوات من عمل المعهد الملكي ، و التي اعتبرتها حصيلة سلبية بالمطلق و عائدة إلى «الضعف البنيوي القانوني و المؤسساتي» للمعهد، و قد أبان هذا اللقاء عن العديد من نقاط الخلاف بين التيار الراديكالي و التيار الإصلاحي الذي اعتبر استقلالية المعهد عن القصر و تبعيته للحكومة و البرلمان في السياق الحالي خطرا على الأمازيغية في غياب الديمقراطية بأسسها المتعارف عليها، و في ظل هيمنة أحزاب معادية للحقوق الأمازيغية .

الحركة الأمازيغية[76]. كما لوحظ وجود «جفوة» بين مناضلي التيار الإصلاحي و التيار الراديكالي مرجعه إلى تقصير التيار الإصلاحي في تفسير مواقفه و اختياراته من جهة، و جنوح التيار الراديكالي من جهة أخرى إلى محاولة تحطيم خصومه الإصلاحيين بهدف إضعاف مصداقيتهم و احتلال واجهة طليعية في العمل الأمازيغي بالمغرب. و في سياق الصراع المذكور يمكن أن نرصد لدى الطرفين تراجعا كبيرا « للفكر » لحساب النزعة الإختزالية، مع ضعف ملحوظ في الثقافة السياسية و ملكات التحليل و التقييم النقدي. كما لوحظ غلبة العنف اللفظي لدى التيار المعارض، و وقوفه عند الوثيقة الأصلية (الظهير) عوض قراءة الوقائع المتلاحقة و الدالة، و تقييم الأعمال المنجزة[77].

76 – لم يمنع هذا الواقع من وجود لقاءات تنسيقية بين الفينة و الأخرى تضم جمعيات و فاعلين أمازيغيين من مختلف التيارات، نذكر منها على الخصوص اللقاء الاخير الذي نظم بأكادير يومي 9 – 10 ماي 2009، و الرامي إلى صياغة وثيقة وطنية حول الدستور.

77 – لم يول التيار الراديكالي اهتماما بصياغة تقارير مدققة في تقييم عمل المعهد و أدائه على شتى المستويات بشكل موضوعي متجرد، حيث يكتفي عادة في بياناته بالتركيز على الخروقات في المجال الحقوقي، و على مظاهر الخلل التي تكتنف عملية المأسسة في بعض القطاعات، مع تجديد التذكير برفض المعهد الملكي و المطالبة بمؤسسة «مستقلة».

المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية
بين المؤسسة الأكاديمية و المؤسسة الوسيطة:

أحدث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بمقتضى الظهير رقم -299 -01 1 بتاريخ 17 أكتوبر 2001، و هو الظهير الذي يحدّد مهام المعهد و اختصاصاته و مجالات نشاطه.

و يتوفر المعهد الملكي على بنية إدارية و أخرى علمية أكاديمية. فالهياكل الإدارية تتشكل من مجلس إدارة معين من قبل الملك، و يتولّى التخطيط لسياسة المعهد و الإشراف على أنشطته و تحديد النظام الأساسي للموظفين و الملحقين و المتعاقدين. و تتفرع عنه مجموعات عمل و لجان دائمة أو مؤقتة. و يتعلق الأمر بكل من لجنة الشؤون المالية و الإدارية و الميزانية و لجنة الشؤون الثقافية و العلمية و التربوية و التواصل فضلا عن لجنة خاصة بالتعيين و التمثيل.

و بمقتضى الظهير المحدث للمعهد فإن لعميد المعهد جميع السلط اللازمة لتنفيذ القرارات التي يتخذها مجلس الإدارة الذي يتولى رئاسته و رئاسة اللجان المتفرعة عنه، و على مستوى المعهد يتمّ تسيير الشؤون العلمية و الأكاديمية من طرف اللجنة العلمية للمعهد برئاسة العميد، حيث تتولى فحص القضايا ذات الطابع العلمي المرتبطة بأنشطة المعهد و تتكون من العميد رئيسا و من مديري المراكز. أما الشؤون الإدارية و المالية فهي من اختصاص اللجنة الإدارية التي تقوم باقتراح كل التدابير التي تضمن حسن سير المعهد. و تتكون من العميد رئيسا و من الأمين العام للمعهد و من مديري المراكز و رؤساء الأقسام الإدارية و المالية.

و يساعد العميد في مهامه الأمين العام المعين بظهير، و الذي يتولى تدبير الشؤون الإدارية للمعهد.

و تتمثل الهياكل الإدارية و المالية للمعهد في قسمين هما قسم الموارد البشرية و الشؤون العامة و القانونية و قسم الميزانية و المعدّات.

أما البنية الأكاديمية للمعهد فتتمثل في سبعة مراكز للدراسة و البحث يرأس كلا منها مدير يعينه العميد، و ينقسم كل مركز إلى وحدات دراسية و بحث يسيرها منسق. كما يضم كل مركز مجموعة من الباحثين. و هذه المراكز السبعة هي:

- مركز التهيئة اللغوية الذي يهتمّ يالبحث في اللغة و تنميطها على مستويات الصواتة و المعجم و النحو.

- مركز البحث الديداكتيكي و البرامج التربوية و يهتم بالبحث في مناهج تعليم الأمازيغية و بالتأليف المدرسي بوضع الحوامل البيداغوجية.

- مركز الدراسات التاريخية و البيئية، و يهتم بتطوير البحث في مجالي التاريخ و البيئة في المغرب و شمال إفريقيا.

- مركز الدراسات الأنثروبولوجية و السوسيولوجية و يهتم بالبحث في العادات و التقاليد و أنماط العيش و منظومة القيم و كذا في الرموز الثقافية في الآثار المادية و الحضارية.

- مركز الدراسات الأدبية و التعابير الفنية و الإنتاج السمعي البصري، و يهتم بجمع و تدوين التراث الشفوي و الفني و تشجيع الإبداع بالأمازيغية و العمل على تطوير الإنتاج السمعي البصري بالأمازيغية في الإذاعة و التلفزيون بصفة خاصة.

- مركز التوثيق و الترجمة و النشر و التواصل، و يهتم بالبحث و الخدمات في مجالات الترجمة و علوم الإعلام و التواصل و النشر.

- مركز الدراسات المعلوماتية و أنظمة الإعلام و الإتصال، و يهتم بالبحث في هذه الميادين فضلا عن خدماته المتمثلة في دراسة و اقتراح و تعهّد المعدّات و الانظمة المعلوماتية الملائمة لمهام و أهداف المعهد.

و لتسيير المعهد و تمكينه من المهام المنوطة به، تم وضع نصوصه التنظيمية المستمدّة من مقتضيات الظهير المحدث للمعهد. و يتعلق الأمر بالنظام الأساسي للموظفين و القانون الداخلي اللذين صادق عليهما مجلس الإدارة و رفع مقترحيهما إلى الملك للموافقة عليهما ليصبحا ساريي المفعول.

و على المستوى التدبيري للشؤون العلمية و الإدارية تقوم اللجنة العلمية للمعهد بإعداد البرنامج السنوي للمعهد استنادا إلى اقتراح مراكز البحث، كل في دائرة اختصاصه، مع مراعاة تبويب الأنشطة و العمليات المقترحة وفقا لحجم و بنود الميزانية المرصودة لكل مركز. كما تتولى اللجنة الإدارية إعداد مشروع الميزانية للسنة الجارية. و يعرض كل من البرنامج العلمي و مشروع الميزانية على مجلس الإدارة للمصادقة عليهما بعد فحصهما على مستوى اللجنتين المتفرعتين عنه، قبل أن يرفع العميد كل مقترحات المجلس إلى الملك للمصادقة عليها.

يتضح من هيكلة المعهد و مهامه بأنه مؤسسة مؤهلة لأن تقوم بدورين متكاملين: أكاديمي من جهة واستشاري - سياسي من جهة أخرى، هذا الدور الأخير الذي يمكنها من لعب دور المؤسسة الوسيطة[78] بين السلطة و القوى المدنية المتظلمة في موضوع الأمازيغية. فإلى أي مدى وفقت في ذلك ؟ و ما هي مظاهر النجاح و الفشل في عمل هذه المؤسسة التي أسالت منذ نشأتها الكثير من المداد ؟

78 – يتعرف «الوسيط» بكونه الطرف الذي يتوسط بين المواطنين و السلطة من أجل إيجاد الحلول للمشاكل الناتجة عن تقصير المؤسسات في القيام بدورها في مجال من المجالات، مما ينجم عنه أشكال من الخلل أو الظلم أو الميز، و يتمثل دور الوسيط في رأب الصدع بالدفع في اتجاه فض النزاع و إصلاح العلاقة بين المضررين و المؤسسات باقتراح الحلول العملية لتفادي تكرار الأخطاء السابقة، و قد يكون الوسيط إطارا مدنيا مستقلا و قد يكون مؤسسة عمومية أنشئت بهدف التصحيح أو المصالحة.

إنّ تقييم سياسة تدبير الشأن الأمازيغي بالمغرب لا يمكن أن يتم بدون تقييم عمل المعهد لسببين: الأول لأن المعهد يمثل الحلّ المقترح من طرف الدولة لتسوية ملف ظلّ عالقا مدّة غير يسيرة، و الثاني لأنّ هذه المؤسسة أصبحت بعد سبع سنوات من انطلاق أشغالها تشكل قطبا مرجعيا لا غنى عنه لفهم ما يجري في موضوع الأمازيغية لغة و ثقافة و هوية.

■ **حصيلة نقدية لسبع سنوات من العمل** (2003 - 2009)

بعد أن قام المعهد بإرساء هياكله الإدارية و الأكاديمية و توفير الوسائل البشرية و المالية للعمل انكبّ مجلسه الإداري على وضع استراتيجية عمل شمولية تتضمن التوجهات العامة التي انبثقت عنها برامج عمل مراكز البحث السبعة، هذه الإخيرة التي أنجزت أعمالا في مجالات اللغة و البيداغوجيا و التاريخ و الأدب و الأنثروبولوجيا و الطبع و النشر، و هي جهود تكتسي في بعضها طابعا تأسيسيا من الناحية التاريخية، مثلما يعدّ بعضها الآخر تنظيما و ترتيبا و توثيقا لمعطيات سابقة، و سنحاول إبراز المكاسب و كذا العوائق و أشكال الخلل و التقصير في كل مجال من المجالات.

1) في التسيير و التدبير الإداري:

إذا كانت المعطيات السالفة الذكر حول هيكلة المعهد تعطي الإنطباع عن مؤسسة استشارية و أكاديمية ذات تنظيم محكم، فإن تجربة السنوات المنصرمة قد أبانت عن نقائص كثيرة في أسلوب تسيير المعهد و اختياراته الإدراية، و نخصّ منها بالذكر:

ـ الإغراق في نزعة مسطرية شكلية أدّت إلى تعقدّ التدابير الإجرائية و الحيلولة دون تنفيذ العديد من برامج العمل، حيث بدا كما لو أن المساطر أصبحت غاية

في ذاتها عوض أن تكون إطارا عقلانيا للعمل و الإنجاز.

- وجود قراءة تأويلية ضيقة لبعض القوانين حدّت من دينامية المؤسسة و من إمكانيات تعاملها الطبيعي مع محيطها و مع المتعاونين معها من الخبراء و الباحثين و المبدعين، كما أنّ الإفراط البيروقراطي في فرض الوثائق الغزيرة بدون مبرر معقول، أدّى إلى تذمر العديد من شركاء المعهد و استيائهم.

- عدم إيجاد الحلول العملية للعديد من المشاكل التي تتوفر بصددها حلول إدارية متعارف عليها في المؤسسات العمومية الأخرى، مما أدّى إلى مغادرة العديد من الموظفين للمعهد، بسبب حصولهم على امتيازات لدى جهات أخرى لا تتوفر على إمكانيات المعهد.

- انتهاج سياسة تقشفية غير مبررة بالنظر إلى حجم الميزانية السنوية المتوفرة للمعهد (70 مليون درهم)، و التي لم يوفق قط في توضيفها واستثمارها كاملة بسبب ذلك، و بسبب المشاكل المذكورة آنفا[79]، إضافة إلى مشكل مفاده طبيعة برامج عمل المراكز التي تختص في معظمها بأعمال البحث و التأليف التي لا تسمح باستهلاك نسبة كبيرة من الميزانية. و هو ما يقتضي التفكير في مشاريع كبرى للنهوض بالأمازيغية بتعاون مع الفاعلين المختلفين في المجتمع، حيث تمكن الميزانية المتوفرة من تحقيق إشعاع حقيقي للأمازيغية، شرط تجديد دينامية المؤسسة و فتحها على محيطها بشكل أفضل.

2) في المجال الإستشاري و الحقوقي:

يضطلع المجلس الإداري للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بجانب مهامه المتمثلة في التخطيط الإستراتيجي و إرساء المبادئ و التوجهات العامة لعمل المؤسسة، بمهمة متابعة ما يطرح في مجال الحقوق الثقافية و اللغوية الأمازيغية

79 – شكل الفائض من ميزانية المعهد في السنوات السبعة المنصرمة مبلغ حوالي 180 مليون درهم (18 مليار سنتيم)، و هو مبلغ ضخم يثير تخوفات عديدة من تقليص ميزانية المعهد مستقبلا، مما قد ينعكس سلبا على مردوديته.

من مطالب، و التدخل لدى الدوائر العليا لتسوية بعض الخروقات التي تطال الأمازيغية في هذا القطاع أو ذاك، في إطار التوجه السياسي العام الذي نص عليه خطاب أجدير و كذا الظهير المؤسس و المنظم للمعهد.

و استنادا إلى هذه المرتكزات السياسية و إلى أدبيات و مبادئ الحركة الأمازيغية، و كذا المواثيق و العهود الدولية لحقوق الإنسان، استطاع المجلس الإداري على مدى السنوات المنصرمة أن ينجز في المجال الإستشاري و الحقوقي عددا من الخطوات الهامة، غير أنها ظلت رغم ذلك تطرح أكثر من سؤال، سواء فيما يتعلق بأداء المجلس أو ما يخصّ نجاعة الحلول التي يحققها، و نعرض فيما يلي لأهم هذه الخطوات مع إبراز حدودها و ما ترتب عنها من أوضاع جديدة:

■ ما يتعلق بإقرار حرف تيفيناغ:

قام المجلس الإداري في 30 يناير 2003 بإقرار الحرف الأمازيغي تيفيناغ كحرف رسمي لكتابة و تعليم اللغة الأمازيغية في المدارس المغربية[80]، و هو القرار الذي حظي بموافقة الملك في 10 فبراير، كما شكل موضوع إجماع

---

80 – تمّ إقرار هذا الحرف بعد صراع دام من شهر أكتوبر 2002 إلى نهاية يناير 2003 بين الفاعلين الأمازيغيين و التيارات الإسلامية و القومية العربية، حيث أدّى البيان الذي أصدرته 23 جمعية أمازيغية بمكناس، و التي انضمت إليها 12 جمعية أخرى بعد ذلك في بيانات منشورة في الصحافة، تطالب فيه بإقرار الحرف اللاتيني في كتابة الأمازيغية و تعليمها في المدارس العمومية، أدّى إلى ردود أفعال قوية من طرف الإسلاميين و القوميين الذين دعوا بدورهم إلى إقرار الحرف العربي، في الوقت الذي برز فيه تيار من داخل الحركة الأمازيغية دعا إلى إقرار حرف تيفيناغ. و قد انعكس هذا الصراع على النقاش الذي دار داخل المجلس الإداري للمعهد الذي انقسم بدوره إلى تيارين دافع احدهما عن الحرف اللاتيني الذي سمي بـ «الحرف الكوني»، و انحاز الثاني إلى الحرف الأمازيغي تيفيناغ، و كانت نتيجة التصويت لصالح هذا الأخير بفارق صوت واحد في البداية، قبل أن يتم التوافق على تنازل ثمانية من الاعضاء المدافعين عن الحرف اللاتيني لصالح تيفيناغ بهدف تحقيق أغلبية الثلثين التي يتطلبها اتخاذ القرار داخل المجلس كما ينص على ذلك قانون المعهد. و هو ما يمكننا من القول إن القرار الذي اتخذ و وافق عليه الملك و الأحزاب على الفور إنما كان توافقا سياسيا وطنيا و لم يكن اختيارا لحرف «أفضل» تقنيا أو علميا أو بيداغوجيا، كان الصراع سياسيا مثلما كان الحلّ سياسا كذلك، و هو ما جعل حرفا محظورا من طرف السلطات لعقود يتحول إلى موضوع توافق ، ما دام لم يكن ثمة من اعترض عليه من التيارات الأخرى . و غني عن البيان أن الذين لم يعترضوا عن حرف تيفيناغ لم يفعلوا من منطلق القبول به، بل فقط لاعتقادهم بأنه سيحدّ من إشعاع الأمازيغية، و هذا ما يفسر مقاومتهم له بعد ذلك بسنوات ، عندما انتبهوا إلى دلالات غزوه للفضاءات العمومية.

القوى السياسية الحزبية التي استدعيت إلى الديوان الملكي لاستشارتها في هذا الموضوع[81]، و قد قام المعهد بتحديث حرف تيفيناغ و ملاءمته مع مقتضيات الحاسوب، مما أهله للحصول على اعتراف دولي من المعهد الدولي لمعيرة الخطوط Iso Unicode. غير أن ذلك كله لم يمنع بعض رجال السلطة المحلية من التدخل لمحاولة منع استعمال هذا الحرف من طرف الجمعيات الأمازيغية و أرباب الحرف و كذا بعض المؤسسات العمومية و الخاصة، و قد تدارس المجلس الإداري هذه الوقائع و أقر ضرورة التدخل لدى الوزارة الوصية لإنصاف المتضررين و للسماح باستعمال الحرف الرسمي لتعليم اللغة الأمازيغية على أوسع نطاق في المجال العمومي، بدون قيد أو شرط، وقد كان من نتائج ذلك أن بدأ حرف تيفيناغ يغزو العديد من الفضاءات العمومية، و بدأ يتحول إلى مشهد مألوف في الحياة اليومية، كما ساهم في ترسيخ الوعي بالهوية الأمازيغية للمغرب. غير أنّ ذلك لم يمنع من استمرار وجود مشكل الكتابة بهذا الحرف في الفضاءات الرسمية التي تقتضي إقرارا دستوريا، و ذلك مثل علامات المرور و واجهات المؤسسات الإدارية .

كما سُجل موقف معارض لدى بعض الفاعلين الأمازيغيين بمنطقة الريف للائحة «تيفيناغ إركام» بسبب عدم وجود حرفي «الثاء» و «الذال» المنطوقين في تاريفيت، و هو ما اعتبره الباحثون اللسنيون في المعهد مجرد اختلافات صواتية للتعبير عن حرفي التاء و الدال اللذين تمّ إقرارهما في عملية توحيد اللغة. و يشكل الإعتراض الريفي على «تيفيناغ إركام» في الواقع أحد تجليات الفكرة القائلة بوجود «هيمنة سوسية» على المعهد، مما دفع ببعضهم إلى اعتبار

81 – مع تسجيل تحفظ حزبين من التيار السلفي المحافظ و هما حزب الإستقلال و حزب العدالة التنمية اللذين حرصا على التذكير بموقفها من ضرورة إقرار تدريس الأمازيغية بالحرف العربي.

الكتب المدرسية و مشروع توحيد اللغة الأمازيغية مجرد عناوين للتمكين للهجة «تاشلحيت» على حساب اللهجات الأخرى[82].

■ ما يتعلق بمنع الأسماء الأمازيغية:

قام المجلس الإداري منذ انطلاقة أشغاله بمناقشة موضوع منع تسجيل أسماء المواليد الأمازيغية بمكاتب الحالة المدنية، و رفع على إثر ذلك في دورته العادية بتاريخ 1 يوليوز 2003، مذكرة إلى الملك محمد السادس تتضمن الأسماء التي تم منعها و التي رفعت بصددها دعاوى في المحاكم، و كانت الإستجابة الملكية سريعة حيث تم تشكيل لجنة وزارية قامت بالبت في موضوع الأسماء المعنية و بالإتصالات الضرورية لتسجيلها.

و قد دعت وزارة العدل إلى لقاء نظمته استعدادا للدورة 36 للجنة الأممية للحقوق الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية المقامة بجنيف ما بين 1 و 19 يونيو 2006 ، و حضر اللقاء ممثل عن المجلس الإداري للمعهد الملكي قدم خلاله ملفا كاملا عن الحقوق الثقافية و اللغوية الأمازيغية، و عن الخروقات التي تطالها في العديد من المرافق و منها الحالة المدنية، و ذلك في إطار وضع الحكومة المغربية في الصورة و هي بصدد إعداد جوابها على سؤال لجنة الحقوق الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية التابعة للأمم المتحدة، و قد أكد ممثل المجلس الإداري للمعهد خلال ذلك اللقاء على ضرورة أن تكون أجوبة الحكومة عملية من خلال اتخاذ التدابير الإجرائية اللازمة لتدارك كل أشكال الميز ضد الأمازيغية داخل المؤسسات الرسمية.

82 – رغم أن العاملين بالمعهد ، سواء في المصالح الإدارية أو في مراكز البحث، و الذين هم من أصل سوسي لا يشكلون أغلبية، إلا أن ما يبدو هو أن فكرة «الهيمنة السوسية» تعتمد أساسا وجود إثنين من المسؤولين اللذين هما على رأس المؤسسة من أصل جنوبي و هما العميد و الأمين العام، و يؤكد هذا الأمر ما عبر عنه فاعلون جمعويون سوسيون من تذمر أيام كان محمد شفيق عميدا بسبب اعتقادهم بوجود هيمنة أمازيغ الوسط على المعهد.

و بعد لقاء جنيف صدر تقرير اللجنة الأممية متضمنا ملاحظاتها الختامية و التي منها: «وتسجل اللجنة التدابير التي اتخذتها الدولة الطرف للنهوض بالثقافة الأمازيغية. غير أنها لا تزال قلقة إزاء عدم قبول أقسام الحالة المدنية في المصالح البلدية الأسماء الأمازيغية. وإذ إن العربية هي اللغة الرسمية في الدولة الطرف، تلاحظ اللجنة أيضاً أن الأمازيغ الذين يشكلون جزءاً كبيراً من سكان المغرب يُمنعون من استخدام لغتهم الأم استخداماً رسمياً، وأن حقهم في التمتع بهويتهم الثقافية لا يحترم احتراماً كاملاً».

كما جاء في التوصيات ضمن تقرير اللجنة ما يلي: «وتدعو اللجنة الدولة الطرف إلى النظر في إقرار اللغة الأمازيغية إحدى اللغتين الرسميتين في الدستور. وتشجعها على اتخاذ الإجراءات الضرورية للسماح للآباء بإعطاء أبنائهم أسماء أمازيغية».

و بعثت وزارة الداخلية في بداية سنة 2006 - أي في نفس السياق المذكور - برسالة إلى كافة ضباط الحالة المدنية تدعوهم فيها إلى وضع لائحة كاملة بالأسماء الأمازيغية الموجودة بالمغرب، غير أنها لم توجه أية رسالة في الموضوع إلى المعهد الملكي، مع العلم أنه يوجد داخل المجلس الإداري للمعهد عضو يمثل الوزارة المعنية.

و يلاحظ أن المساعي التي قام بها المجلس الإداري للمعهد في هذا الباب لم تؤد إلى أكثر من تسجيل الأسماء الممنوعة في تلك الفترة، دون إيجاد حل جذري لمشكل المنع[83]، و المتمثل في إلغاء اللجنة العليا للحالة المدنية[84] و جميع اللوائح

83 – بنى المجلس الإداري تظلمه على الأسماء الممنوعة في تلك الفترة (سنة 2003) و منها نوميديا، أنير، و تيليلا و شكايات الآباء و الدعاوى المرفوعة في المحاكم، مما أدّى إلى إنصافها دون أن يشمل ذلك الأسماء الأخرى التي منعت بعد ذلك.

84 – طالب الفريق البرلماني لحزب التقدم و الإشتراكية بإلغاء لجنة الحالة المدنية بعد الضجة التي أثارتها بالخارج لائحة الأسماء الممنوعة التي وزعتها وزارة الداخلية على السفارات و القنصليات المغربية في يناير 2009.

التي وضعتها، و رفع الحجر بشكل نهائي عن حق المواطنين في اختيار الأسماء التي يرونها مناسبة لأبنائهم، و إنهاء ظاهرة منع الأسماء الشخصية بالمغرب. و أدّى ذلك إلى استمرار ظاهرة منع تسجيل الأسماء الأمازيغية للمواليد في مختلف المناطق إلى حدود سنة 2009، بمعدل ستة أسماء في السنة تقريبا، حيث استمر بعض ضباط الحالة المدنية في الإمتناع عن قبول الإسم الأمازيغي بزعم وجود قانون يقر بالمنع[85]، و بينما تنفي وزارة الداخلية وجود لائحة أو قانون يمنع الأسماء الأمازيغية تحديدا، فقد تبين من المراسلات الرسمية للوزارة التي بعثت بها كجواب على استفسارات بعض موظفيها[86] بأنها تعتبر المادة 21 من القانون 37.99 مرجعية للمنع.

85 – تبين بأن الأمر ليس بالوضوح اللازم لدى ضباط الحالة المدنية أنفسهم، حيث يتمّ في العديد من الحالات تسجيل الإسم بعد بضعة أيام من رفضه، مما يثبت عدم وجود قانون صريح للمنع، و في الحالة التي يتمادي فيها بعض موظفي الحالة المدنية في موقفهم ـ لأسباب شخصية في الغالب ـ يتمّ اللجوء إلى القضاء بسبب مرور الوقت القانوني للتسجيل و المحدد في شهر واحد، و غالبا ما يصدر حكم المحكمة الإبتدائية بالسماح للأب بتسجيل الإسم الذي اختاره، باعتبار مرور الأجل القانوني للتسجيل و ليس من أجل الطعن في قرار الإمتناع عن التسجيل الذي اتخذته الإدارة. و يعتبر أول حكم من نوعه في موضوع الأسماء الأمازيغية هو الذي صدر عن المحكمة الإدارية بمدينة مكناس ضدّ وزارة الداخلية بتاريخ 5 فبراير 2009، و يخصّ إسم «سيفاو»، حيث اختار الأب ادريس بوجاوي رفع دعواه ضد الدولة بالمحكمة الإدارية التي طعنت في القانون الذي يعتمده بعض ضباط الحالة المدنية للإمتناع عن تسجيل الأسماء الأمازيغية ، و هو المادة 21 من القانون رقم 99/37 ، حيث اعتبرت المحكمة أنه قانون لا ينطبق على الأسماء الأمازيغية، حيث يقول نص القانون المذكور: «الاسم المختار من طرف الشخص الذي يعلن الولادة يجب أن يكون اسما مغربيا في طبيعته، وأن لا يكون اسما عائليا أو اسما مركبا من أكثر من اسمين أوليين أو اسم مدينة أو قرية أو قبيلة، وأن لا يكون ما من شأنه أن يمس بالأخلاق أو النظام العام».و يكتسي حكم المحكمة الإدارية المذكور أهمية قصوى لأنه أول حكم اعتمد المرجعية السياسية الممثلة في خطاب أجدير و الظهير المنشئ و المنظم للمعهد، كما انطلق من واقع كون الأمازيغية لغة مدرسة في التعليم العمومي بالمغرب منذ 2003.

86 – يقول نص مراسلة من وزارة الداخلية مؤرخة في 14 شتنبر 2005 إلى ضابط الحالة المدنية بجماعة بني تجيت: «تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه و المتعلقة بالإسم الشخصي (سيفاو) الذي اختاره السيد محمد أوعمي لمولوده، يشرفني أن أخبركم أنه سبق عرضه على أنظار اللجنة العليا للحالة المدنية برئاسة الأستاذ عبد الوهاب بنمنصور مؤرخ المملكة، خلال جلستها المنعقدة بمقر وزارة الداخلية بتاريخ 24 يونيو 2005، فارتأت أنه لا يمكن التسمية به لمخالفته لمقتضيات المادة 21 من القانون رقم 37.99 المتعلق بالحالة المدنية و السلام».

و قد تمّ توقيع اتفاقية شراكة و تعاون بين المعهد الملكي و وزارة الداخلية يوم 23 دجنبر 2008، تنصّ على ضرورة التعاون في مجال النهوض بالأمازيغية، دون أن يتوقف رغم ذلك مسلسل منع الأسماء الأمازيغية، و هو ما يلقي بظلال من الغموض على موضوع كان ينبغي أن يحسم منذ سنوات.

▪ ما يتعلق بدسترة الأمازيغية :

كان للعوائق و الصعوبات التي عرفتها بداية إدراج الأمازيغية في مجالي التعليم و الإعلام و الإتصال[87] دور حاسم في الدفع بالنقاشات داخل المجلس الإداري في اتجاه طرح موضوع الحماية القانونية و الدستورية للأمازيغية، كما تزامن ذلك مع تطور النقاش حول التعديل الدستوري في الأوساط السياسية و المدنية، و قد تطارح المجلس الإداري موضوع الحماية القانونية للأمازيغية يوم 16 دجنبر 2005 في دورته الإستثنائية الثانية، ووجه على إثر ذلك تقريرا إلى الملك يتضمن ملتمسا بإقرار قوانين تسند مشروع النهوض بالأمازيغية في كافة المجالات، كما قام المجلس بعد ذلك في دورته العادية يوم 31 مارس 2006 بمناقشة موضوع دسترة الأمازيغية، و صاغ على إثر ذلك مذكرة إلى الديوان الملكي تتضمن خلاصات النقاش التي انتهى إليها أعضاء المجلس في موضوع إدراج الأمازيغية في الوثيقة الدستورية، و التي تتمثل في إقرار البعد الأمازيغي للهوية الوطنية في ديباجة الدستور، و التنصيص على الإنتماء الشمال إفريقي و المغاربي للمغرب، والمساواة بين اللغتين الأمازيغية و العربية في فرص النماء و التطور، و إعطاء الأمازيغية وضعية اللغة الوطنية و الرسمية، ثم إقرار سياسة

87 – و هي الصعوبات و العوائق التي صادفها المعهد منذ انطلاقة أشغاله و المتعلقة أساسا بتنسيقه مع المؤسسات الحكومية، و التي كان من تداعياتها انسحاب سبعة أعضاء من المجلس الإداري، و قد تركوا على إثر انسحابهم رسالة سلمتها عميد المعهد للديوان الملكي، تقول بأنهم انسحبوا بعد تأكدهم من انعدام أية «إرادة حكومية» للنهوض بالأمازيغية .

جهوية تسمح للجهات في إطار صلاحيات موسعة، بالإستفادة من خيراتها المادية و البشرية و الرمزية، و بالمساهمة الفعالة في المشروع التنموي الوطني[88].

■ **ما يتعلق بالتواصل و الإشعاع الثقافي و الفكري:**

لعب المجلس الإداري دورا فاعلا في النقاش العمومي عبر مشاركة أعضائه في مختلف اللقاءات الثقافية و العلمية و السياسية، وفي منتديات الحوار الوطني و الدولي، و كذا في الإعلام السمعي المرئي و المكتوب، و ذلك بتقديم المعطيات اللازمة لتطوير النقاش في قضايا التنمية و الديمقراطية و التحديث و المسألة الثقافية بكل أبعادها، مما جعل الأمازيغية في الوعي العام، و في السياق الراهن، مرتبطة برهان الإنتقال نحو الديمقراطية، و أدى بشكل ملموس إلى تصحيح الرؤى و المواقف السابقة التي كانت تضع الأمازيغية على طرف نقيض مع الوحدة الوطنية و البناء الديمقراطي، كما أصبح المعهد في مختلف اللقاءات و الأنشطة الإشعاعية التي تنظمها الجمعيات الأمازيغية، يمثل بؤرة النقاش و موضوعه الرئيسي، مما يدل على أهمية الدور المنوط به، و ملحاحية الإنتظارات التي يعبر عنها المجتمع بصدد مهامه و صلاحياته.

إلا أن المعهد ظلّ يشكو منذ إنشائه من ضعف كبير في التواصل، حيث ظلت العديد من إنجازاته مجهولة لدى أغلبية الناس، بما في ذلك بعض الفاعلين في الحركة الأمازيغية، و لم يتمّ إلى حدود سنة 2009 تعيين خبير في التواصل

88 – لم يقم المعهد بنشر هذه الوثيقة أو إطلاع الرأي العام عليها رغم أهميتها، خاصة و أنّ اجتماعات الحركة الأمازيغية لم تنته في تلك المرحلة إلى صياغة أية وثيقة وطنية حول الدستور، كما أنّ النقاش حول التعديل الدستوري- الذي تصاعد في المجتمع آنذاك بعد وجود مؤشرات إيجابية شجعت عليه- سرعان ما تمّ إطفاء جذوته لينصرف اهتمام السلطة و الأحزاب إلى الإعداد لإنتخابات 2007 بدون تعديل دستوري، و هي الإنتخابات التي انتهت إلى نكسة سياسية بسبب ضعف الإقبال عليها، حيث لم تتعدّ نسبة المصوتين على جميع الأحزاب السياسية 19 في المائة.

داخل إدارة المعهد يتولّى مهمة تنظيم هذا المجال الحساس[89]، كما لم يتمّ التقدير الواجب لأهمية بعض اللقاءات التي يكتسي حضورها طابعا ملحا و استراتيجيا، حيث يغيب عنها ممثلو المعهد، أو يتمّ إرسال أشخاص ثانويين لحضورها في الوقت الذي يتطلب الأمر حضور المسؤولين عن المؤسسة بشكل بارز و فعال.

و قد أحدث المجلس الإدراي لجنة للدبلوماسية و الإتصالات الخارجية تحت تأثير الشعور بالحاجة الملحة إلى التحرك داخل دواليب الدولة و في المجتمع، غير أنّ هذه اللجنة لم تقم بعد بأي دور في الإتصال بالفرق البرلمانية و بالمسؤولين الحكوميين و القيادات الحزبية و المدنية منذ إنشائها كما كان منتظرا منها، هذا رغم تزايد الشعور بوجود أشكال من المقاومة لعملية مأسسة الأمازيغية و إدراجها في القطاعات المختلفة.

غير أنه إذا كانت حصيلة عمل المعهد في المجال الإستشاري و الحقوقي حصيلة إيجابية نسبيا بالنظر إلى وضعية الأمازيغية قبل سنة 2001، حيث لم تكن ثمة مؤسسة وسيطة تلعب هذا الدور، إلا أنها بالنظر إلى الإمكانيات المتوفرة للمعهد و الصلاحيات التي يتمتع بها و كذا الأهداف التي تمّ وضعها في المخطط الإستراتيجي للمعهد، حصيلة اعتبرت دون المستوى المطلوب لدى الفاعلين الأمازيغيين، فصلاحيات المعهد رغم محدوديتها لم يتمّ استثمارها بشكل كامل، مما يقتضي أن تكون آفاق عمل المجلس الإداري متجهة نحو توطيد هذه المكاسب و العمل على توسيع دائرة إشعاعها، غير أن ذلك بحاجة إلى تفعيل المهمة الإستشارية للمعهد - مهمة إبداء الرأي للملك - بوصف المؤسسة قوة اقتراحية، و إلى انفتاح أكبر على القوى السياسية و المدنية و على

89 - يتولى مهمة التواصل داخل المعهد مركز عهد إليه بجانب ذلك بالقيام بمهام التوثيق و الترجمة و النشر، و هي مهام من الضخامة بحيث تستغرق جهود المركز المذكور و تحول دون قيامه بمهمة التواصل التي تقتضي جهودا خاصة و استثنائية.

النواب البرلمانيين و المستشارين و الوزير الأول ، و تنويع مستويات الإتصال و التواصل من أجل تذليل العقبات التي ما زالت تعرفها عمليات إدراج الأمازيغية في التعليم و الإعلام بصفة خاصة.

2) في المجال الأكاديمي:

أنجزت مراكز البحث أعمالا غزيرة منذ انطلاقة أشغالها سنة 2003، و ذلك في إطار المخطط الإستراتيجي الذي وضعه المعهد، و إذا كانت بعض تلك الأعمال تعدّ إنجازات تأسيسية من الناحية التاريخية بحكم عدم وجودها من قبل، فإنّ السّؤال العريض الذي يظلّ مطروحا هو سؤال تصريف الرصيد الأكاديمي عبر مؤسسات الدولة و قنوات التواصل مع المجتمع، و التي هي قنوات تحتكرها الحكومة كما هو معلوم. و سنقوم بفحص هذه الإنجازات في التعليم و الإعلام و اللغة و النشر و البحث، مع تقييمها و بيان دورها و درجة إشعاعها.

- **في اللغة و التعليم:**

تمّ إقرار إدماج الأمازيغية في النظام التربوي بدءا من شتنبر 2003، وفق مبادئ و توجهات سياسية وضعها المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بتنسيق مع وزارة التربية الوطنية، و تتمثل هذه المبادئ في:

1) أن اللغة الأمازيغية لغة وطنية لكل المغاربة، و ينبغي أن تدرس لجميع التلاميذ سواء من الناطقين بالأمازيغية أو بالعربية في جميع مناطق المغرب.

2) أن تعليم الأمازيغية ينبغي أن يكون معمما على كافة أسلاك التعليم من التعليم الأولي إلى الباكالوريا، و ذلك خلال الفترة الممتدّة ما بين 2003 و 2011، و بحصة 3 ساعات في الأسبوع.

3) أن اللغة الأمازيغية ينبغي أن توحّد بشكل تدريجي و على قواعد علمية حتى يتمّ الإنتقال بها من التنوع اللهجي إلى اللغة المعيار، و هو ما يستوجب تنميط و تقعيد حرف كتابتها و التوحيد التدريجي لقواعد صرفها و نحوها و معجمها.

4) أن اللغة الأمازيغية ينبغي أن تدرّس بالجامعة و في مراكز تكوين الأساتذة حتى يتمكن هؤلاء من الحصول على التكوين الذي يؤهلهم لتدريس هذه المادّة.

و قد تمّ توزيع المهام بين المعهد و الوزارة الوصية حسب الصلاحيات المخوّلة قانونيا لكلّ منهما، و قد قام المعهد على ضوء ذلك بتوقيع اتفاقية شراكة مع وزارة التربية الوطنية (سنة 2003)، و تشكيل لجنة مشتركة لمتابعة هذه العملية ، كما قام بتنسيق مع الوزارة بوضع «منهاج اللغة الأمازيغية في التعليم» و الذي يضم التوجهات الكبرى لتعليم الأمازيغية، و على ضوئه قام بتأليف سلسلة الكتب المدرسية « Tifawin a Tamazight » للسنوات الستة الأولى من التعليم الإبتدائي، و أعدّ بجانب ذلك كتب التوجيهات التربوية للمدرسين، و الحوامل البيداغوجية المساعدة من قصص و حكايات و أناشيد، كما عمل على التوحيد التدريجي لقواعد الصرف و النحو و التركيب، و بتنميط و تقعيد و تحديث الكتابة بالحرف الأمازيغي تيفيناغ و ملاءمته مع مقتضيات المعلوميات و العمل بالحاسوب و إصدار كتاب تعليم الأمازيغية للكبار و إعداد المعاجم المتخصصة و تنظيم اللقاءات العلمية لتعميق الأبحاث اللغوية و تدقيق المناهج البيداغوجية. و تولّى المعهد بجانب ذلك تكوين أساتذة الأمازيغية في العديد من الأكاديميات الجهوية، و أعدّ مصوغة التكوين في الأمازيغية من أجل إدراجها في مراكز التكوين و سعى بتنسيق مع الوزارة الوصية إلى الدفع في اتجاه فتح

مسالك للأمازيغية في الجامعات من أجل ضمان التكوين الضروري لأساتذة اللغة الأمازيغية و الإستجابة لبرنامج تعميم تدريس الأمازيغية أفقيا و عموديا في كافة المدارس و كافة أسلاك التعليم. و قد انطلقت تجربة الماستر و فتح مسالك للغة الأمازيغية و ثقافتها بالجامعات و خاصة أكادير وجدة و فاس و القنيطرة.

و قد تحدّد دور وزارة التربية الوطنية في وضع الخريطة المدرسية و جدولة الإدماج التدريجي للأمازيغية في التعليم و توفير الشروط اللوجستيكية لدورات التكوين و إصدار المذكرات الإدارية الخاصة بتعليم الأمازيغية و طبع و توزيع الكتاب المدرسي الأمازيغي على كافة التراب الوطني. و أصدرت الوزارة المذكرات 108، 90، 130، 133 و 116، على مدى السنوات السبع الأخيرة، لتنظيم عملية إدماج الأمازيغية في النظام التربوي، و تتضمن المذكرات المذكورة جميع التدابير التي يتعين اتخاذها من طرف رؤساء الأكاديميات و مندوبي الوزارة و مدراء المدارس و المفتشين و المدرسين.

غير أن تعليم الأمازيغية لم يهمّ عمليا إلا 344 مدرسة موزعة على كافة التراب الوطني خلال السنة الدراسية 2003 -2004بسبب عدم توفر العدد الكافي من المدرسين، و قد ارتفع فدد المدارس سنة 2004 –2005إلى 810 مدرسة ثم 1901 مدرسة في سنة 2005–2006، و إلى حدود السنة الدراسية 2006 – 2007 لم يتم تجاوز العدد المشار إليه إلا بنسبة ضئيلة من المدارس، كما لم يصل مع انطلاق السنة الدراسية 2008 ـ 2009 إلى أكثر من 3400 مدرسة ، مما يعني أنّ مسلسل تعميم الأمازيغية على كافة المدارس و الذي حدّد له كآخر أجل سنة 2011 لا يسير بالوتيرة المطلوبة، كما أن تعميم تدريس الأمازيغية عموديا على كافة أسلاك التعليم ظل بدوره متعثرا حيث لم يتعدّ تدريس الأمازيغية عمليا السنتين الأولى و الثانية إلى حدود سنة 2007، في الوقت الذي وصل فيه التأليف المدرسي

و إعداد الحوامل البيداغوجية الذي يتولاه المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية إلى السنة السادسة ابتدائي، كما لوحظ بأنّ واقع تدريس الأمازيغية في المؤسسات لا يعكس الخريطة المدرسية التي وضعتها الوزارة، حيث أن عدد المدارس التي تعرف تطبيقا فعليا للمذكرات الوزارية لا يتعدّى ثلث المدارس المعلنة، كما أن عدد التلاميذ المستفيدين فعليا من تعليم الأمازيغية في الإبتدائي و الذين عددهم حسب الإحصاءات الرسمية 516000 تلميذ لا يتعدّى في الواقع 7.5 في المائة من العدد المعلن عنه، و ذلك بسبب العوائق التالية:

- عدم استجابة الأكاديميات الجهوية لقرار إدماج الأمازيغية في التعليم حيث تمّ التعامل مع هذا القرار كما لو أنه يتعلق بتعليم اختياري، فمن بين 16 أكاديمية لم تقم بتنظيم دورات تكوينية للمدرسين إلا تسع أكاديميات في حين لم تعط السبع أكاديميات المتبقية أي اهتمام للموضوع، مع العلم أن المدرسين المعنيين هم في الأصل مدرسون لمواد أخرى اختيروا من طرف الوزارة لكونهم فقط ناطقين بالأمازيغية، غير أنهم لم يسبق أن تلقوا أي تكوين في بيداغوجيا اللغة الأمازيغية.

- عدم توزيع الكتاب المدرسي للغة الأمازيغية المقرر في السنة الأولى و الذي تكلف المعهد الملكي بتأليفه و التزمت الوزارة بطبعه و توزيعه مجانا خلال سنة 2003-2004، حيث ظل رهين الأكاديميات و النيابات التي لم تعمل على إيصاله إلى المدرسين و التلاميذ بالمدارس التي تمّ فيها إقرار تعليم الأمازيغية. و قد استمر الوضع نفسه بالنسبة للكتب المدرسية للسنوات الثانية و الثالثة و الرابعة، و لم يتم تدارك المشكل إلا في شهر نونبر 2006 بعد تسجيل الكتاب المدرسي الأمازيغي في لائحة الكتب المدرسية لدى الوزارة الوصية لكي يتمكن أرباب المكتبات من اقتنائه و بيعه.

- عدم قيام المفتشين بالزيارات الضرورية للأقسام و عدم متابعتهم لعملية تدريس الامازيغية عن كثب.

- امتناع عدد من مدراء المدارس عن قبول تعليم الأمازيغية في المدارس التي يشرفون على تسييرها، والذين قبلوا منهم على مضض أن تدرّس الأمازيغية في مؤسساتهم لم يسمحوا بأن يتعدّى ذلك التدريس السنة الأولى أو الثانية، أما الذين رفضوا بشكل علني فقد امتنعوا أيضا عن إرسال مدرسين من مدارسهم إلى دورات التكوين، كما جعلوا من حصص الأمازيغية المقررة رسميا ضمن استعمال الزمن حصصا للتقوية في اللغة العربية، مما يدلّ على أن الأمازيغية تعتبر بالنسبة لهؤلاء المسؤولين ضياعا للوقت و الجهد.

- معاقبة المدرسين الذين يتحمسون لتعليم الامازيغية لتعيينهم في مدارس بعيدة عن مقر سكناهم مما جعلهم يتراجعون عن ذلك في السنة الموالية لتفادي المتاعب الناجمة عن التنقل و خاصة في المناطق الهامشية، كما أنّ مدرس الأمازيغية سرعان ما تصبح لديه مخاوف تتعلق بوضعيته الإدارية بسبب عدم وجود أية زيارة تفتيش و عدم حصوله على أية نقطة تقويم لعمله، مما يدفع به إلى التخلي عن تدريس الأمازيغية و العودة إلى تدريس اللغات الأخرى.

أدّت العوائق الميدانية المذكورة إلى تقلص عدد المدارس بتراجع تدريس الأمازيغية داخل الأقسام، حيث يجد التلاميذ الذين تلقوا دروسا في الأمازيغية خلال السنة الأولى و الثانية أمام وضعية غياب الأمازيغية في السنوات الأخرى.

- عدم إعطاء أي اعتبار من طرف مسؤولي الوزارة للتقارير الميدانية التي تنجزها أطراف أخرى، حيث يفضّلون اعتماد الجداول و الإحصائيات الرسمية الموجودة بحوزتهم دون أية مقاربة نقدية أو مقارنة بالواقع الفعلي.

إن تحليل العوائق المذكورة يمكّننا من أن نشخص الوضع على الشكل التالي:

- وجود خلل بنيوي في منظومة التعليم المغربية منذ عقود، و في المؤسسات التابعة لوزارة التربية الوطنية، مما يؤدّي إلى فشل محاولات الإصلاح المتعدّدة.

- أن تجربة تعليم الأمازيغية بالمغرب بالشكل الذي تنجز به و بالمعيقات التي تعرفها لم تحقق المساواة المطلوبة بين الأمازيغيين و غيرهم، حيث لا تحظى الأمازيغية بنفس فرص النماء و التطور و بالوسائل التي تتمتع بها اللغتان العربية و الفرنسية.

- لا يبدو أن الأمر يتعلق بانعدام إرادة سياسية ملكية بالنظر إلى الإمكانيات المتاحة لمؤسسة المعهد الملكي، و كذا القرارات التي تمّ الإتفاق عليها و المبادئ و التوجهات السياسية التي تمّ إرساؤها و التي تطابق المبادئ المقترحة من طرف الحركة الأمازيغية، حيث سبق أن بلورتها في أدبياتها و مواقفها المعلنة، و إنما يتعلق الأمر بانعدام إرادة حكومية بسبب وجود تباعد بين قرار ملكي متقدّم و يتصف بقدر من الجرأة، و بين الإيديولوجيا الحزبية التي تتصف عموما بالجمود خاصة في موضوع الهوية و المسألة الثقافية ، حيث يسود الأوساط الحزبية ميل إلى التشبث بالإيديولوجات القديمة العروبية و السلفية الدينية، و محاولة تصريفها عبر مؤسسات الدولة.

- وجود ذهنية سائدة في المجتمع صنعتها السياسة الرسمية المتبعة منذ عقود، مما جعل الكثير من المواطنين خاصة من حاملي الثقافة العربية يجدون صعوبة كبيرة في هضم فكرة التعدد الهوياتي و اللغوي و الثقافي و قبولها. كما أن عددا من المسؤولين الناطقين بالعربية لا يشعرون من جراء ذلك بأي انتماء إلى الهوية أو الثقافة الأمازيغيتين مما جعلهم لا يعيرونها أي اهتمام داخل مؤسساتهم التي يتولون تسييرها.

- وجود ما يمكن نعته بـ «عنصرية شخصية» يمارسها بعض المسؤولين بدافع الإنتقام الشخصي، في غياب أية محاسبة أو متابعة مؤسساتية .

و يجمع كل المتتبعين لعملية إدماج الأمازيغية في التعليم بأنه قد آن الأوان بعد مرور سبع سنوات أن يتمّ الحسم في عدد من الأشياء، فقد بدا واضحا بأن دورات التكوين المقررة، علاوة على أنها لا تتم إلا في نصف الأكاديميات الموجودة، فهي لا تتضمن إلا 15 يوما في السنة، و هي مدّة غير كافية لجعل المدرسين يحيطون بكل جوانب عملية تدريس الأمازيغية، مما جعل الحلّ الوحيد و الأنجع هو فتح شعب للأمازيغية بالجامعة، و إدراجها ضمن برامج مراكز التكوين. و إذا كانت ثلاث جامعات مغربية (وجدة– فاس– أكادير) قد قررت فتح مسالك للأمازيغية بها، فإن الجامعات الأخرى ما زالت تعرف مقاومة شديدة من بعض أعضاء مجالسها لهذه الفكرة. و إذا كان المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية قد أشرف على تكوين أساتذة مراكز التكوين فإن المرحلة التي من المنتظر أن يتوفر فيها فوج من خرّيجي شعبة الأمازيغية بالجامعة، و الذين يلتحقون بالمركز التربوي الجهوي أو المدرسة العليا للأساتذة ليتلقوا سنة من التكوين في بيداغوجيا الأمازيغية و ليصبحوا بعد ذلك مدرسين فعليين و حقيقيين للأمازيغية، هذه المرحلة ما زالت تبدو بعيدة، و في انتظار بلوغها سوف يتخبط تعليم الأمازيغية زمنا غير يسير في فوضى القرارات و التدابير الظرفية المحدودة.

و إذا كان المعهد قد قام بدوره الأكاديمي في دائرة اختصاصه، فإن مكامن الضعف في سير عملية إدراج الأمازيغية في المنظومة التربوية تتقاسم مسؤوليتها وزارة التربية الوطنية و المجلس الإداري للمعهد، حيث لم توفر الأولى الإمكانيات المطلوبة لإنجاح العملية، و لم تتعامل بالجدية اللازمة مع الموضوع،

كما وقف المجلس الإداري للمعهد موقفا سلبيا من جمود اللجنة المشتركة بين المعهد و الوزارة، و لم يقم بالمتعين في إطار صلاحياته الإستشارية لتحريك ملف التعليم و التحسيس بقضاياه على أعلى مستوى، و المتابعة الحثيثة لخطوات تنفيذ المتفق عليه بين المؤسستين.

و بجانب ما تمت الإشارة إليه في موضوع تعليم الأمازيغية بشكل خاص، تجذر الإشارة على المستوى العام إلى أنّ تعميم التعليم ما زال لم يشمل كل المناطق بالمغرب، و خاصة المناطق الأمازيغية المهمشة، حيث ما زال نسبة هامة من الأطفال محرومين من الحق في التعليم، كما أن تقرير المجلس الأعلى للتعليم يشير إلى أن 40 في المائة من التلاميذ لا يكملون دراستهم و يغادرون المدرسة قبل بلوغ سنّ 15، أي ما عدده 380 ألف طفل، كما أكّد التقرير على أنّ 80 في المائة من التلاميذ لا يفهمون ما يدرس لهم، و أنّ 60 في المائة من المدارس الموجودة بالعالم القروي غير مرتبطة بشبكة الكهرباء و أكثر من 75 في المائة لا ماء فيها، كما أن الإكتظاظ قلل من فرص نجاح العملية التعليمية بسبب عدم توفر العدد الكافي من المدارس و كذا عدد المدرسين و التجهيزات و المعدّات الأساسية[90]. أما في المناطق التي توجد بها نسبة مرتفعة من الأطفال المتمدرسين فإن ذلك لا يتم في إطار قاعدة المساواة في فرص التعلم و النجاح حيث يعتبر الأطفال الناطقون بالأمازيغية أكبر ضحايا استعمال اللغة الرسمية و اللغات الأجنبية في التعليم في غياب لغة الأم الأصلية مما يؤثر في مستقبلهم و يجعلهم أكثر عرضة للهدر المدرسي و للفشل الدراسي.

90 – أنظر تقرير المجلس الأعلى للتعليم حول الحالة الراهنة للمنظومة الوطنية للتربية والتكوين وآفاقها برسم سنة 2008.

و قد كان النهج الإستيعابي الذي تتبناه السلطة بالمغرب يهدف إلى تذويب العنصر الأمازيغي عبر التعليم و ذلك بتعريبه و تحويل هويته من خلال إكسابه نفس التكوين التربوي الذي يتلقاه الطفل الناطق بالعربية، و تغييب هويته و لغته الأصليتين من المدرسة، مما يعني أن الطفل الأمازيغي في نظر الدولة يتمتع بالمساواة مع غيره داخل المدرسة حيث يتلقى الجميع نفس التكوين، إلا أن الواقع هو أن المدرسة المغربية لا تقوم على مبدإ المساواة لأنها تغيّب هوية السكان الأمازيغيين و تفرض عليهم هوية الدولة و لغتها الرسميتين داخل تعليم نظامي موحّد و متجانس.

إن تعليم الأمازيغية قرار تمّ ربطه منذ البداية بالمشروع الحداثي الديمقراطي الشامل، و من تمّ فمستقبل المغرب رهين بنجاح أبنائه في وضع الأسس التربوية الفكرية و الثقافية لهذا المشروع، عبر تقوية الشعور بالإنتماء إلى الأرض المغربية و ما عليها من خيرات مادية و رمزية في تنوعها الخلاق و المنفتح، و هو ما يستوجب إعادة تأسيس مفهوم الهوية الوطنية على قاعدة النسبية و الإختلاف عوض النظرة الأحادية القديمة، و التي مازالت تحاول الإستمرار في الوجود داخل المؤسسات و في المجتمع رغم تجاوزها بحكم إكراهات السياق الراهن.

- **في الإعلام السمعي البصري و المكتوب:**

في مجال الإعلام قام المعهد بتوقيع اتفاقية شراكة و تعاون مع وزارة الإتصال (2004)، و تشكيل لجنة مشتركة لمتابعة عملية إدراج الأمازيغية في وسائل الإعلام السمعية و المرئية العمومية. و بعد أن تم رصد وضعية الأمازيغية في الإعلام في دراسة خاصة، قام المعهد بتنسيق مع الوزارة الوصية بإعداد خطة

عمل استراتيجية و تحديد الأولويات و المبادئ و المقترحات الأساسية التي من شأنها الرقي بالأمازيغية إلى المكانة التي تستحق في الإذاعة و التلفزيون. و هكذا نظم المعهد اجتماعات عمل مع المسؤولين عن القنوات التلفزية و الإذاعية مما نتج عنه زيادة أربع ساعات في فترة بث الإذاعة الأمازيغية المركزية، و تحسين أداء النشرة الأمازيغية بالقناة التلفزية الأولى، و بعد توقيع القناتين الأولى و الثانية لدفاتر تحملات لإنتاج برامج ناطقة بالأمازيغية في يناير 2006، تمّ في هذا الإطار إعداد نشرة القناة الثانية 2M ، و إنتاج العديد من البرامج في القناتين (9 برامج) انضافت إلى البرنامج الذي كان يبث بالقناة الرابعة[91]، و هي من نوع البرامج الثقافية والوثائقية و الفنية و التربوية.

و في إطار إصلاح المشهد السمعي البصري الوطني ساهم المعهد بعد إحداث الهاكا باقتراح مجموعة من التدابير و القوانين الهامة التي تضمن احترام التعدد الثقافي و اللغوي الوطني و تعزيز مكانة الأمازيغية في الإعلام.

و في هذا السياق توصّلت اللجنة المشتركة في اجتماع 19 يوليوز 2006 إلى قرار يقضي بضرورة إحداث قناة تلفزية أمازيغية خاصة، و شكلت لهذه الغاية لجنة تقنية مكلفة بتدارس الجوانب التقنية و المالية لتنفيذه و إخراجه إلى الوجود .

و من جانب آخر، قام المعهد بتعاون مع المركز السينمائي المغربي بتنظيم ثلاث دورات تكوينية لفائدة كتاب السيناريو الشباب، و ذلك من أجل تطوير الكتابة الدرامية بالتلفزيون و الرقي بالإنتاج السينمائي الأمازيغي، كما قامت اللجنة

---

91 – يتعلق الأمر ببرنامج «ياز» الذي كانت تبثه القناة التربوية «الرابعة» منذ سنة 2005، و هو أول برنامج ناطق بالأمازيغية تم إنتاجه بقناة مغربية.

المشتركة بالمساعي الضرورية حتى يحصل الفيلم السينمائي الناطق بالأمازيغية على الدعم الضروري من لجنة الدعم التابعة للمركز السينمائي المغربي، و كان من نتائج ذلك حصول أول فيلم أمازيغي على الدعم خلال سنة 2006.

كما عمل المعهد على تنظيم لقاءات علمية حول الصحافة الأمازيغية المكتوبة، تمخض عنها تنظيم عدّة دورات تكوينية لصالح العاملين بهذه الصحافة، بهدف تأهيلهم و إكسابهم المهارات الإحترافية الضرورية و التكوين التقني المطلوب للرقي بالصحافة الأمازيغية.

غير أنه بالمقابل لوحظ بأنّ البرامج التلفزيونية التي تبثها القناتان الأولى و الثانية، و التي لم تنطلق عمليا إلا ابتداء من شهر نونبر 2006 ، تعاني من مشاكل عديدة يمكن إجمالها فيما يلي:

1) من حيث التوقيت: لوحظ بأن القناتين الأولى و الثانية قد اختارتا معا توقيت الثانية بعد الزوال من أجل بث نشرة الأخبار و البرامج المذكورة، بل إنّ القناة الأولى نقلت بعض برامجها إلى العاشرة صباحا، مما يستحيل معه متابعة برامج القناتين معا، و من المعلوم أن هذه الفترة هي التي تعرف أدنى نسبة للمشاهدة، مما جعل معظم المهتمين لا يعلمون حتى بوجود تلك البرامج، و جعل الكثير من الجهود المبذولة تضيع سدى.

2) من حيث النوعية: كل هذه البرامج هي من نوع الروبورتاج و البرامج الوثائقية، حيث لا تغطي الحاجات المختلفة للمشاهد، إذ تغيب فيها برامج الأطفال و الإرشاد اليومي و الترفيه و الفكاهة و الحوار و النقاش الثقافي و السياسي.

3) من حيث الجودة: إذا كانت بعض البرامج الأمازيغية تشتمل على حد أدنى من معايير البرنامج التلفزيوني الجيد، فإن معظمها يعاني من مشاكل تقنية كثيرة تجعل منها برامج باردة و مملة، و ثقيلة على المشاهد، ذلك لأن المضامين المراد تمريرها بحاجة إلى صيغ تقنية عصرية و حديثة، تخلق لدى المشاهد المتعة و الفائدة في نفس الوقت.

4) مشكل الدبلجة: ما زالت القناة الثانية مصرة على دبلجة الأفلام عوض إنتاجها وهو ما لقي اعتراض المنتجين و الفنانين جميعا حيث يحرمهم من فرصة إبداع إنتاجات خصوصية، كما تتم دبلجة بعض التصريحات في البرامج و النشرات الأمازيغية بترجمة غير دقيقة و غير مكتملة، كما استمر استعمال اللغة العربية في الجنريك و في الكتابة أسفل الشاشة خلال البرامج الأمازيغية في حين تستعمل اللغة الفرنسية خلال برامج الفرنسية و نشرتها، و اللغة الإسبانية خلال النشرة الإسبانية، مما يبدو معه ضروريا استعمال اللغة الأمازيغية بحرفها تيفيناغ في الجنريك و خلال نشرة الأخبار و البرامج الأمازيغية.

5) مشكل الفلكلرة: وقعت العديد من البرامج في شرك النظرة الفولكلورية القديمة التي تربط الامازيغية بالبادية و بالطقوس الإحتفالية التقليدية لا غير، و إذا كان التعريف بالثقافة الأمازيغية في مختلف المناطق المهمشة أمرا يكتسي أهمية لا تنكر، فإنه ينبغي تدارك النقص الحاصل بتعديل تصورات تلك البرامج عبر تطعيمها بما يكفي من المعطيات العلمية الدقيقة، و جعلها تقترب أكثر من الإنسان الأمازيغي في مختلف مظاهر حياته سواء بالعالم القروي أو بالوسط الحضري.

6) مشكل اللهجات: لاحظ معظم المتتبعين لهذه البرامج غلبة أحد فروع اللغة الأمازيغية(فرع الجنوب) على بقية الفروع الأخرى، مما يقتضي إعادة التوازن المطلوب باعتماد مختلف الفروع في النشرات و البرامج، أو بتخصيص العدد الكافي من البرامج بفروع اللغة الأمازيغية الأخرى، و ذلك في انتظار توفر المعجم المشترك الذي سيعمل على التقريب أكثر بين الفروع الثلاثة الكبرى.

و من جهة أخرى فقد لوحظ وجود فارق كبير في استعمال اللغة الأمازيغية بين القناتين حيث تبدو الجهود المبذولة من طرف القيمين على نشرة الأخبار الأمازيغية بالدوزيم أكثر أهمية و إيجابية من العمل الذي يتم بالنسبة لنشرة القناة الاولى التي عرفت تراجعا كبيرا، مما يتطلب تنظيم دورة تكوينية للعاملين لمعدي هذه النشرة أسوة بزملائهم بالقناة الثانية الذين استفادوا من تكوين في اللغة و المعجم بالمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.

7) ما يخصّ الدراما: لم تف القناتان التلفزيتان بوعدهما فيما يخص الدراما حيث التزمت 2M بإنتاج 12 فيلما في السنة غير أنهما عمليا لا تنتجان أكثر من فيلمين في السنة، وقد قامت القناة الأولى بإنتاج 30 فيلما عهد بها لشركة عليان للإنتاج، و قد تم بث اثنين منها خلال رمضان المنصرم و لكن مدبلجين بالدارجة، و لم يتم بث أي منها بالأمازيغية حتى الآن. كما أن بعضها يباع في أقراص vcd، أما قناة 2M فرغم النقد الذي وجه إليها من قبل فقد استمرّت في دبلجة أفلام عربية بالأمازيغية، و هو ما لا يعوض مطلقا إنتاج الأفلام الأمازيغية المطلوبة.

8) في التنشيط الفني: فيما يخص السهرات و البرامج الفنية و الغنائية، لوحظ أن القناتين لم تفيا بوعدهما فيما يخص عدد الساعات الموقع عليها في دفاتر التحملات، كما أن بعض السهرات التي تصور داخل استوديوهات

التلفزيون يتم فيها التنشيط و محاورة الفنانين الأمازيغيين بالعربية، و هو ما يتناقض و ما هو متفق عليه، و من تم نرى ضرورة إخراج السهرات الأمازيغية بكامل عناصرها البشرية و اللغوية و الفنية.

9) تقليص عدد البرامج:

لوحظ بأنّ القناتين عمدتا خلال سنة 2008 إلى إعدام عدد من البرامج الأمازيغية دون أن تعوّص بأخرى، كما أن هناك برامج تمّ بثّ نصف حلقاتها و توقيف الباقي.

يتضح من هذه الملاحظات بأن بداية إدراج الأمازيغية في التلفزيون قد عرفت الكثير من التأخير و الإرتباك، و أنها بحاجة إلى مواكبة نقدية من أجل إنجاح هذه التجربة التي ما زالت لم تبلغ بعد المستوى اللائق بالأمازيغية، سواء من حيث نسبة البث الضئيلة أو جودة البرامج و مضامينها. كما يتضح بان البرامج المذكورة لا تخصّ إلا القناتين الأولى و الثانية، حيث نسجّل عدم احترام القنوات الأخرى التي تم إحداثها مؤخرا - و خاصة القناة الرياضية - لقانون الإنتاج السمعي البصري الذي ينصّ على أن تبث القنوات الإذاعية و التلفزيونية برامج بالأمازيغية و بمختلف اللغات الوطنية.

تظهر الملاحظات السالفة الذكر بأنّ ما تمّ تحقيقه في مجال الإعلام السمعي البصري لا يرقى إلى مستوى الطموحات التي عبّر عنها المخطط الإستراتيجي الذي صاغه المعهد و وزارة الإتصال، كما أنه لا يلبي الحاجات التي عبر عنها نشطاء الحركة الأمازيغية الذين طالبوا بنسبة 30 في المائة من البث الوطني بالأمازيغية،

و قد تقرر بتاريخ 19 يوليوز 2006 إنشاء قناة تلفزية أمازيغية خاصة، غير أنّ الحكومة لم تخصّص لها أية اعتمادات سواء في القانون المالي لسنة 2007 أو

لسنة 2008، و لم يتمّ تدخّل الملك بإعطاء تعليمات للحكومة بتخصيص الميزانية المذكورة إلا في منتصف دجنبر 2007، و رغم أنّ الوزير الأول أعلن عن تخصيص ميزانية قدرها 168 مليون درهم لمشروع القناة و عن يوم 14 يناير 2008 كيوم للإعلان رسميا عن إنشائها إلا أنّ ذلك لم يتحقّق في الأجل المشار إليه، إذ لم يتم التوقيع على عقد برنامج القناة إلا بعد تسعة أشهر في 12 نونبر 2008، حيث اعتبرت إدارة القطب العمومي للإعلام و الإتصال السمعي البصري بأنّ الميزانية المشار إليها غير كافية، و قد تمّ الإعلان عن ميزانية جديدة للقناة قدرها 500 مليون درهم للأربع سنوات الأولى، غير أنّ ترتيبات إنشاء القناة و هيكلتها لم تنطلق عمليا إلا بعد بضعة شهور بتأخير قدّر بخمسة أشهر، و هو ما سيؤخّر موعد انطلاق القناة من شتنبر إلى دجنبر 2009.

أما بالنسبة للإذاعة فما زالت الإذاعة الأمازيغية المركزية بدون أجهزة الدفع الكافية حيث لا تشمل بتغطيتها إلا 20 في المائة من التراب الوطني، إذ ما زال يصعب التقاطها في معظم المناطق، كما أنها لا تبث أكثر من 16 ساعة في اليوم رغم وجود قرار بالزيادة في عدد ساعات البث لتصل إلى 24 ساعة بدون توقف. و قد أحدثت قنوات إذاعية خاصة في عدد من المدن المغربية إلا أنها لا تلتزم بقانون الإعلام السمعي البصري و الذي ينصّ منذ سنة 2005 على ضرورة إنتاج 70 في المائة من البرامج باللغات الوطنية العربية و الأمازيغية، حيث تكتفي معظم هذه القنوات باللغتين العربية و الفرنسية، مع العلم أنه تمّ تسجيل نسبة هامة من النجاح لدى الإذاعات التي تستعمل الأمازيغية و التي تستقطب جمهورا عريضا مثل Radio plus و Casa FM .

و ما زال العاملون بالإذاعة الأمازيغية المركزية يعاملون بكثير من الميز حيث لا يستفيدون من الدورات التكوينية و لا يحظون بالجوائز التشجيعية كغيرهم من

الصحفيين العاملين بأقسام العربية أو الفرنسية. كما أن الصحفيين الأمازيغيين يوضعون دائما تحت سلطة و مراقبة مدراء و مسؤولين لا يتكلمون الأمازيغية و ليس لديهم أي إلمام بالثقافة الأمازيغية، مما يجعل عددا من مشاريعهم تتعرض للإلغاء أو للتعديل استجابة لمعايير غير مهنية .

إن دور الأمازيغية في التنمية يمكن أن يتمّ بنسبة كبيرة من خلال وسائل الإعلام العمومية، غير أن ما يبدو في السياسة الرسمية هو الميل إلى استعمال الأمازيغية و لغات التواصل الجماهيري عندما تكون ثمة حاجة لدى السلطة إلى التعبئة من أجل الدعاية لمواقفها و اختياراتها، كما هو الشأن في الإستفتاءات الشعبية و الإنتخابات، بينما تبدو أقل حماسا عندما يتعلّق الأمر بخدمة المواطنين و بمصالحهم حيث تلجأ إلى لغة النخبة و السلطة.

■ **في البحث العلمي:**

خصص المعهد مساحة واسعة للبحث العلمي الذي تتولاه نخبة هامة من الباحثين العاملين بمراكز البحث السبعة، و آخرون من خارج المعهد (من أساتذة جامعيين و طلبة) يعملون في إطار التعاقد ووفق برامج العمل المسطرة التي يساهمون فيها بفعالية، و الذين وصل عددهم إلى ما يقرب من 300 متعاقد، و تهم الأبحاث المنجزة مجالات اللغة و الديداكتيك و التاريخ و الأدب و الفن و الأنثروبولوجيا و السوسيولوجيا و المعلوميات، و ترمي كلها إلى الحفاظ على الموروث الثقافي الأمازيغي بتدوين التراث الشفوي و مقاربته بمناهج البحث الحديثة، و تأطير الإنتقال من الشفاهة إلى الكتابة، و تطوير اللغة و الثقافة الأمازيغيتين و تحديثهما، و توفير الوسائل المعرفية و تدقيق البحث التاريخي في المراحل المنسية، و إبراز الرموز الحضارية و الأعلام و العناصر الثقافية الأمازيغية

و إشاعة المعرفة بها، و إنشاء بنك معلومات بكل مجال على حدة، و تزويد المقررات الدراسية ووسائل الإعلام بعدد هام من المعارف و المعطيات التي ظلت مجهولة إلى أمد قريب.

و رغم أهمية الجهود التي تمت في هذا الباب، إلا أنه تجذر الإشارة إلى أن جهات كثيرة في المغرب لم يشملها البحث بعد، كما أن المعهد لم يصل حتى الآن إلى عدد الباحثين المتعاقدين الذين يطمح إلى إدماجهم في برامجه و اهتماماته التي لا يستطيع إنجازها بدون متعاونين من خارجه.

و يلاحظ بجانب ما ذكرناه عدم وضوح الآليات الكفيلة بجعل إنتاجات المعهد العلمية تدمج في القطاعات الأخرى كالتعليم و الإعلام و الإدارة، و هو ما يقتضي تنسيقا واسعا و محكما مع الوزارات المختلفة، و خاصة منها وزارة التعليم التي عليها الأخذ بعين الإعتبار للمعطيات العلمية المتعلقة بالتاريخ و الحضارة من أجل إدماجها في الكتب و المقررات الدراسية حيث يلاحظ إلى حدود السنة الجارية استمرار اعتماد مجموعة من المعطيات و المعارف المتقادمة مقارنة بالقرارات المتخذة على مستوى المبادئ و التوجهات الكبرى للسياسة الرسمية في موضوع الأمازيغية.

- **في الإنفتاح على المحيط:**

كان على المعهد منذ تأسيسه أن يعمل على إنشاء علاقات تنسيق و شراكة مع محيطه سواء منه ما يتعلق بالمؤسسات الحكومية و الخاصة أو بالجمعيات المدنية العاملة في مجال الأمازيغية، و قد وضع لأجل ذلك خطة عمل تتضمن مبادئ التواصل و التعاون و الشراكة مع المؤسسات الرسمية و الخاصة داخل المغرب و خارجه، و مع منظمات المجتمع المدني، مما يسمح له بوضع خبراته الأكاديمية

و إمكانياته المادية و البشرية في خدمة المشاريع الهادفة إلى تطوير الأمازيغية. ففيما يخص علاقة المعهد بالمؤسسات الحكومية و الخاصة فقد بادر إلى توقيع اتفاقيات شراكة مع معظم المؤسسات ذات الصلة بموضوع اختصاصه[92]، غير أن علاقة المعهد مع عدد من المؤسسات المذكورة لم يتعدّ توقيع الإتفاقيات، حيث لم يتم تفعيل بنودها من خلال وضع برامج عمل ملموسة، كما أن إنشاء لجان مشتركة للمتابعة مع كل من وزارات التربية الوطنية و الإتصال و الثقافة لم يعط النتائج المرجوة بسبب تعثر الإجتماعات التي يحضرها في الغالب ممثلو المعهد في غياب الطرف الآخر (كما حصل مع وزارة التربية الوطنية أكثر من مرة)، مما يدلّ على أن موضوع الأمازيغية لا يمثل أولوية بالنسبة للوزارات المذكورة، و هو ما كان له وقع سلبي على نتائج الشراكة، حيث لم يتم تدارك أشكال التعثر و الإرتجال التي ميزت تدبير موضوع الأمازيغية داخل دواليب الوزارات الوصية

92 – وقع المعهد اتفاقيات شراكة و تعاون مع كل من : - وزارة التربية الوطنية بتاريخ 26 يونيو 2003- وزارة الثقافة بتاريخ 5 ماي 2004- هيئة الإنصاف و المصالحة بتاريخ 21 ماي 2004- المعهد الوطني للغات و الحضارة الشرقية باريس فرنسا في27 أبريل 2004- وزارة الإتصال بتاريخ 16 يوليوز 2004- مؤسسة ديوان المظالم في 14 يونيو 2004- صندوق الحسن الثاني للتنمية الإقتصادية و الإجتماعية في 21 يوليوز 2004- جامعة تيلبرغ / مركز بابيلون هولندا في24 يونيو 2005- وكالة الإنعاش و التنمية الإقتصادية و الإجتماعية في عمالات و أقاليم الشمال في 21 يوليوز 2005- جامعة لاس بالماس بجزر الكناري في 28 نونبر 2005 – المدرسة المحمدية للمهندسين بتاريخ 15 مارس 2006 - منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلوم و الثقافة في 21 دجنبر 2005- جامعة عبد المالك السعدي 21 يونيو 2006- جامعة ابن زهر بأكادير بتاريخ 22 دجنبر 2006- مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الإجتماعية للتربية و التكوين في 25 يناير 2007- وزارة الثقافة و جمعية تنمية وادي درعة و منظمة الفن الصخري الإفريقي موضوعها ترميم و حماية مواقع تيفيناغ بتاريخ 25 يونيو 2007- المجلس الجهوي لسوس ماسة درعة و جمعية تيميتار في 5 يوليوز 2007- مجلس الجالية المغربية بالخارج في 6 يونيو 2008- جامعة محمد بن عبد الله و كلية الآداب و العلوم الإنسانية فاس سايس في 16 يونيو 2008- معهد الابحاث و الدراسات حول العالم العربي و الإسلامي في 18 يونيو 2008- الاكاديمية الجهوية للتربية و التكوين سوس ماسة درعة في 17 يوليوز 2008- جامعة الحسن الثاني المحمدية في 18 يوليوز 2008- جامعة السلطان مولاي سليمان بني ملال في 6 أكتوبر 2008- المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان في 3 نونبر 2008- مركز جاك بيرك للدراسات و العلوم الإنسانية والإجتماعية في 20نونبر 2008- وزارة الداخلية في 23 دجنبر 2008- المعهد العالي للفن المسرحي و التنشيط الثقافي في 9 يونيو 2009.

على قطاعات التعليم و الإعلام و الثقافة، و جعل العديد من القضايا لا يتعدّى العمل فيها مستوى التصريحات الإيجابية و التعبير عن النيات الحسنة خلال الإجتماعات و الندوات الصحفية و اللقاءات التكوينية.

و إذا كان للمعهد استقلال مالي و إداري عن الحكومة فإنه رغم ذلك ملزم طبقا لما ينص عليه الظهير المنشئ و المنظم له بالتعاون مع الوزارات الوصية في تنفيذ البرامج التي يضعها بتنسيق معها، و لأن المعهد مؤسسة استشارية فإن صلاحياته لا تمتد إلى القطاعات التي تدخل تحت وصاية الوزارات، و هو ما يحدّ من دوره في القيام بالمتابعة الميدانية لخطوات تنفيذ ما هو متفق عليه، مما يؤدّي بالتالي - في ظل جمود اللجان المشتركة أو عدم انتظام عملها - إلى ترك مهمة المتابعة للمؤسسات الحكومية التي لا تقوم بها على الشكل المطلوب.

و قد طرح هذا الواقع السؤال حول قدرة المعهد على أن يلعب دور «الوسيط» الفاعل بين الحركة الأمازيغية و المؤسسات الحكومية تحت مظلة القرار الملكي التي يمثلها الظهير و خطاب أجدير، المرجعية السياسية و القانونية الرسمية الوحيدة التي تتوفر و تسمح بالضغط من داخل دواليب الدولة في غياب إقرار الدستور بالأمازيغية كبعد هوياتي و كلغة رسمية.

و نظرا لعدم و جود أي خطاب حكومي علني يعاكس أهداف المعهد الملكي و خططه، بقدر ما يتم التعبير عكس ذلك من طرف الوزراء و المسؤولين عن إرادة تنفيذ القرار الملكي - التي تدخل ضمنها برامج المعهد التي حظيت جميعها بالمصادقة عليها من طرف الملك - فإن ذلك يجعلنا نخلص إلى أن عوائق العمل مع الحكومة ترجع في جوهرها إلى الأسباب الثلاثة التالية:

1) الفساد الأصلي للمؤسسات التي تجر معها تاريخا طويلا من التراكمات السلبية.

2) وجود تعارض بين القرار الملكي بشأن الأمازيغية و عدد من القوانين السابقة التي تتجاهل هذا المكون بشكل تام، أو تحدّد له موقعا محدودا لا يسمح بالنهوض به و تطويره كما هو الشأن في ميثاق التربية و التكوين.

3) المقاومة الخفية التي تبديها بعض اللوبيات السياسية و الإدارية و بعض الأشخاص من ذوي النفوذ و المسؤولين ضد مشروع مأسسة الأمازيغية بأكمله أو ضد بعض جزئياته التي لا تلاقي رضى هذا الطرف أو ذاك[93].

4) ضعف أداء المجلس الإداري للمعهد الذي لم يحسن التحرك داخل دواليب الدولة من أجل التحسيس بمظاهر الأزمة و العمل على إشارك المسؤولين الحكوميين بصفة متواصلة في متابعة الموضوع عن كثب. حيث في وضعية كهذه يبدو أنّ تفعيل اللجان المشتركة بين المعهد و الحكومة، و اللجوء إلى الضغط من أعلى و استغلال قنوات التواصل المباشرة مع الملك و مع الطبقة السياسية هي الحلول الأنسب، و هي التي اعتمدها المعهد بشكل خجول لم يمكنه من الوصول إلى حل العديد من المشاكل العالقة، خاصة في مجالي التعليم و الإعلام، مما يحتم دخول الجمعيات الأمازيغية على الخط و القيام بدورها الضاغط من أجل الوصول إلى درجة النجاح المطلوبة.

أما فيما يخص علاقة المعهد بالمجتمع المدني فقد أقرّ منذ انطلاق أشغاله ميزانية خاصة لدعم أنشطة الجمعيات و تمويل مشاريعها ذات الصلة بالثقافة

93 – عبر بعض رؤساء الأكاديميات و كذا بعض الزعامات الحزبية بدون تحفظ عن موقفهم السلبي من تبني حرف تيفيناغ، معتبرين أن ذلك محبط لهم في التعاون مع المعهد، و هو ما يبرز دور المواقف الشخصية و الأمزجة الفردية في إفشال العديد من المشاريع أو عرقلتها و تأخيرها.

الأمازيغية[94]، و كان مقدار الميزانية التي أقرها في البداية 3 مليون درهم، قام بمضاعفتها بعد سنة 2006، و تقوم الشراكة مع الجمعيات على إطار قانوني مرجعي[95] يوضح التزامات المعهد و التزامات الجمعيات و كذا شروط الشراكة و ضوابطها. و هو إطار يبدو من خلاله أن المعهد عبر التأكيد على مبدإ استقلالية الطرفين يسعى إلى إبعاد شبهة «احتواء الحركة» التي يفسر من خلالها التيار الراديكالي مبادرة المعهد اتجاه الجمعيات.

و قد استطاع المعهد أن يجمع في لقاء تنسيقي[96] 84 جمعية ببوزنيقة بتاريخ 4 – 6 مارس 2005، تداول خلاله المشاركون الأساليب الكفيلة بتطوير الشراكة بين المعهد و الجمعيات، و كذا حصيلة ما تحقق في مجال مأسسة الأمازيغية في التعليم و الإعلام، و تمخضت عن هذا اللقاء 50 توصية .

و تطور عدد شركاء المعهد من الجمعيات الأمازيغية من 86 جمعية وقعت عقود شراكة برسم سنة 2005 إلى 192 جمعية سنة 2006 ، تقدمت إلى المعهد بمشاريع تتعلق بمجالات التكوين و التنشيط الثقافي و الفني و البحث الميداني و الإنتاج السمعي البصري، و قد حضر منها 152 جمعية اللقاء التواصلي الثاني الذي دعا إليه المعهد بتاريخ 14 و 15 دجنبر 2007، و الذي تمخض بدوره عن

---

94 – لا يعتبر المعهد الإعتمادات المذكورة مخصصة لدعم الجمعيات الأمازيغية، بقدر ما يعتبر نفسه شريكا يعمل على تمويل مشاريع تتعلق بالأمازيغية، و هذا معناه أنه ملزم بحكم قوانينه بتمويل أي مشروع يهدف إلى النهوض بالأمازيغية حتى و لو كان مقترحا من إطار مدني لا ينتمي إلى الحركة الأمازيغية و ليس متخصصا في مجال الثقافة الأمازيغية.

95 – أنظر نص الإطار المرجعي في الموقع الإلكتروني للمعهد www.ircam.ma

96 – رغم أن اللقاءات التواصلية التي ينظمها المعهد لا تهم إلا الجمعيات التي سبق لها أن وقعت اتفاقيات شراكة معه، إلا أن التيار الراديكالي في الحركة الأمازيغية يعتبرها محاولة لتدجين العمل الجمعوي الأمازيغي في إطار التوجهات الرسمية، كما يعتبر تمويل المعهد لمشاريع الجمعيات «شراء» لها، و في هذا الإطار دابت تنسيقية **أمياواي على إصدار** بيانات استنكارية للقاءات المعهد بالجمعيات و خاصة اللقاء الذي نظم يومي 14 و 15 نونبر 2007، و هي مواقف لم تلق أي رد فعل من طرف الجمعيات الشريكة للمعهد أو من طرف المعهد نفسه.

عدد كبير من التوصيات كان من أهمها العمل على تأهيل الأطر الجمعوية من خلال تكوينها في مجالات صياغة المشاريع الوازنة، وتدبير الشؤون التنظيمية والمالية، والكفاءات في بعض الميادين كمحاربة الأمية، إضافة إلى التوصيات المعتادة حول إصلاح تعليم الأمازيغية و تطوير الإعلام الأمازيغي. كما نظم المعهد لقاء تواصليا ثالثا أيام 14 – 15 – 16 ماي 2009 .

و تعرف لقاءات المعهد مع الجمعيات الشريكة له نقاشات مستفيضة حول آليات الشراكة و مساطرها، و كذا حول وضعية الأمازيغية في كافة المجالات، و حول صلاحيات المعهد و مسؤولياته.

وتجدر الإشارة إلى أن المعهد قد خصص للجمعيات، خلال السنوات الخمسة الأخيرة ما بين 2005 و 2009، غلافا ماليا بقيمة 27 مليون درهما لفائدة حوالي 800 مشروعا منجزا من قبل جمعيات تنتمي إلى مختلف جهات البلاد، وذلك في المجالات ذات الأولوية وخاصة منها تعليم اللغة الأمازيغية، وحرف تيفناغ والقواعد الإملائية، ومحاربة الأمية بالأمازيغية، والأنشطة الثقافية ذات الصلة بالتنمية البشرية، والنهوض بالفنون الأمازيغية، والأنشطة الموجهة للطفل والمرأة.

غير أنّ أسلوب الشراكة المتبع بين المعهد و الجمعيات ظلّ موضع نقد من طرف الجمعيات الشريكة نفسها، التي تعتبر المساطر الإدارية للمعهد معقدة، كما عبرت أكثر من مرة عن عدم رضاها عن حجم الإعتمادات المخصصة لمشاريعها و كذا عن التأخير المبالغ فيه لصرفها، مما يجعل العديد من الجمعيات تحصل على تمويل المعهد بعد مضي شهور طويلة على الإنجاز الفعلي لمشروعها بعد أن تكون قد استلفت المبالغ المالية المطلوبة، كما انتقدت بعض جمعيات الحركة الثقافية الأمازيغية المستفيدة من الشراكة مع المعهد انفتاحه الكبير على جمعيات التنمية

المحلية بالعالم القروي خاصة، معتبرة أنها جمعيات «فولكلورية»، في الوقت الذي اعتبر فيه المعهد ذلك الإنفتاح ضروريا من أجل تأطير تلك الجمعيات ثقافيا بعد أن كانت لا تهتم إلا بالمشاريع التنموية المادية، و كذا من أجل إيصال الخطاب الأمازيغي الحديث إلى فئات عريضة لم توفق الجمعيات الثقافية في التواصل معها من قبل. و بالمقابل انتقدت بعض الجمعيات التنموية المعايير التفضيلية للمعهد التي يقدم بموجبها دعمه لمشاريع بعض جمعيات الحركة الأمازيغية على حساب مشاريعها التي لا تعتبرها أقل أهمية، خاصة بعد أن تبين بأن بعض هذه الجمعيات التنموية تستطيع التواصل مع جماهير عريضة ليست في متناول الجمعيات الثقافية التي تظل أنشطتها بالوسط الحضري محدودة و لا تطال إلا عددا قليلا من المواطنين. كما وجهت الجمعيات الشريكة للمعهد انتقادا لغيابه عن متابعة أنشطتها و لعدم مواكبته لأوجه صرف الميزانية المخصصة للمشاريع، و هو ما حذا بالمعهد إلى اشتراط المزيد من الوثائق المبررة لأوجه صرف الإعتمادات المالية للمشاريع التي يستوجب إرفاقها بالتقرير المفصل عن المشروع المنجز.

في منطق السياسة العام يبدو أن الفاعلين الأمازيغيين قد اختاروا مدفوعين بقوة الأشياء العمل على واجهات متعددة و بأساليب ووسائل متباينة، مع الحرص على تكامل الأدوار في أفق تحقيق نتائج ملموسة لصالح الأمازيغية على كافة المستويات، غير أنه يبدو بأن الوعي بأهمية هذا الرهان السياسي الإستراتيجي ليس متكافئا بين الأطراف الفاعلة في حقل الأمازيغية، ففي الوقت الذي يلاحظ فيه سعي العاملين داخل المعهد و أغلبية الجمعيات الأمازيغية إلى الفصل الإيجابي بين عمل المعهد و عمل الحركة مع التأكيد على وحدة الأهداف، و ذلك لضمان استقلالية الطرفين عن بعضهما، و اعتماد أسس الشراكة العقلانية و العمل على أكثر من واجهة، عبر فاعلون آخرون من داخل الحركة الأمازيغية عن المنظور

الراديكالي الذي يسعى إلى التأسيس لقطيعة بين العمل المؤسساتي و العمل المدني، مما فتح جبهات للصراع الداخلي. غير أن الملاحظ هو أن جمعيات التيار الراديكالي ، رغم موقفها المعارض للمعهد، لم تستطع أن تتجاهل إنتاجاته ذات الطابع الرسمي و المؤسساتي التي أصبحت تفرض نفسها، كمثل استعمالها في أنشطتها لحرف « تيفيناغ إيركام» حسب القواعد اللغوية التي وضعها المعهد، كما أنها تستدعي بين الفينة و الأخرى خبراء من المعهد عند الحاجة، من أجل تعميق النقاش في بعض القضايا ذات الصلة بالملفات الإستراتيجية للأمازيغية[97].

- **في الأنشطة الإشعاعية:**

نظم المعهد على مدى السنوات المنصرمة حوالي 250 من اللقاءات و الندوات و الأنشطة الإشعاعية و الفنية التي تشمل، إضافة إلى تظاهراته الداخلية المنتظمة التي يستدعي إليها خبراء متخصصين في مجالات عمل المراكز، لقاءات خارجية للجمهور الواسع في مناطق مختلفة بما فيها المناطق المهمشة، كما شارك في كل التظاهرات التي استدعي إليها من طرف المؤسسات و المنظمات و الجمعيات الأخرى.

و من جهة أخرى ساهم أطر المعهد في عدد هام من البرامج الإذاعية و التلفزية، حيث يعملون على تدقيق المعارف و تبليغ المعلومات الضرورية المتعلقة بالأمازيغية و ذات الصلة بمجالات اختصاصهم، كما يضع المعهد خبرته رهن إشارة مختلف الأطراف التي تعبر عن حاجتها إلى مساعدة المعهد.

97 – دأبت «الشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة» على استدعاء أطر المعهد و إشراكهم في بعض ملتقياتها لكي يدلوا بوجهة نظر المعهد في القضايا موضوع اللقاء..

كما قام المعهد بتنظيم دروس في اللغة الأمازيغية للعموم بمقره عرفت إقبالا كبيرا، و دشن تنظيم «جامعات مفتوحة» للجمهور الواسع ابتداء من شهر يوليوز 2009.

و بهدف تشجيع الباحثين و الأدباء و الفنانين المبدعين بالأمازيغية، خصّص المعهد 10 جوائز للثقافة الأمازيغية تهم البحث العلمي و الإبداع الأدبي و الفيلم و المسرح و الأغنية التقليدية و العصرية و الرقص الجماعي و التعليم و الإعلام و المخطوط، إضافة إلى الجائزة التقديرية الكبرى التي تسلم لشخصية ذات رصيد كبير في خدمة الثقافة و الهوية الأمازيغيتين.

غير أن أنشطة المعهد المنظمة في شكل ندوات داخل مقره لا تستقطب بسبب الطابع الأكاديمي المتخصص لأغلبها إلا عددا قليلا من المتتبعين.

- **في النشر و التوثيق:**

في مجال الطبع و النشر أصدر المعهد الملكي حوالي 130 إصدارا يهم مجالات اللغة و التعليم و الأدب و الفن و التاريخ و الأنثروبولوجيا و الترجمة و منشورات الطفل، كما يصدر بشكل منتظم نشرة إنغميسن ن أوسيناك Invmisn n usinag و مجلته العلمية أسيناكAsinag ، إضافة إلى أقراص مدمجة تضم أناشيد أطفال كورال المعهد. و تصدر أعمال المعهد باللغات المختلفة الأمازيغية و العربية و الفرنسية و الإسبانية و الإنجليزية، مع أولوية الإنتاجات المكتوبة بالأمازيغية، و تمثل في مجملها إضافة نوعية هامة للخزانة الأمازيغية وطنيا و دوليا نظرا لتغطيتها لمختلف التخصصات و المجالات، كما أن بعضها يصدر لأول مرة و يعتبر إنتاجا غير مسبوق.

و تعدّ خزانة المعهد التي تضم أزيد من 11000 عنوان، مرجعا هاما للباحثين من داخل المغرب و خارجه، كما توفر فضاءا رحبا للبحث و إمكانيات تقنية

هامة، و بالنظر إلى الوتيرة التي يتم بها تزويد الخزانة بالعناوين الجديدة و النادرة (حوالي 2000 وثيقة في السنة)، فمن المنتظر أن يتوفر المعهد في بضع سنوات على أحد أهم مراكز التوثيق المختصة في الأمازيغية على الصعيد الوطني و الدولي .

غير أنّ إصدارات المعهد تشكو من سوء التوزيع الذي حدّ كثيرا من إشعاعها و انتشارها، مما يطرح على المعهد تحدّي القيام بمبادرات أخرى للتعريف بإصداراته كمثل اقتراح برنامج تلفزيوني حول الكتاب الأمازيغي على إحدى القنوات التلفزية، و تنظيم معارض الكتاب بالجامعات، و قافلة الكتاب الأمازيغي عبر التراب الوطني، و توزيع إصدارات المعهد و الإصدارات الأمازيغية الأخرى على مكتبات القراءة العمومية التابعة للبلديات و الجماعات القروية و مندوبيات وزارة الثقافية، و هي اقتراحات سبق للمجلس الإدراي للمعهد أن اقترحها منذ سنة 2006، غير أنها لم تعرف طريقها إلى التنفيذ حتى الآن.

كما أنّ السياسة التقشفية التي ينهجها المعهد قد أدّت إلى إفقار خزانته من الكتب النفيسة و النادرة و التي اعتبرت من طرف مسؤولي المعهد «غالية الثمن»، رغم كونها مراجع رئيسية لا غنى عنها بالنسبة لمؤسسة تطمح لأن تصبح «قطبا مرجعيا» في الأمازيغية، كما أنّ هذا الإجراء أمر يتناقض مع واقع مؤسسة راكمت ملايين الدراهم من فائض ميزانيتها التي لم تستطع صرفها رغم وجود عدد هام من المشاريع التي تنتظر التنفيذ.

إذا ألقينا نظرة فاحصة على هيكلة المعهد و على حصيلة عمله فسنلمس بأنه على مستوى الهياكل يمارس عملا مزدوجا، عمل التخطيط السياسي و إبداء الرأي للملك في كل ما يتعلق بمأسسة الأمازيغية، و هو ما يقوم به المجلس

الإداري، و عمل البحث العلمي و الأكاديمي المتخصّص الذي تقوم به مراكز البحث، مما يدلّ على أن المعهد يمارس دور المؤسسة الأكاديمية و دور المؤسسة الوسيطة في نفس الوقت و أنه يقع بينهما، و هو ما يفسر لجوء عدد من المتظلمين إليه من المواطنين الذين اعتبروا أن الإدارة المغربية قد مسّت بحق من حقوقهم الثقافية[98]. و علاوة على تدخّل المجلس الإداري برفعه لتظلم المواطنين إلى الملك، فإنّ لعميد المعهد صلاحية بعث مراسلات إلى مسؤولي الإدارة العمومية في أية واقعة تتعلق بخرق حق من الحقوق الثقافية للمواطنين الأمازيغيين.

98 – تتوصل إدارة المعهد بشكايات و ملتمسات يتعلق بعضها باستعمال حرف تيفيناغ في الفضاء العمومي و بعضها الآخر بمنع تسجيل الأسماء الأمازيغية، كما يتعلق بعضها بطلب الرأي و المشورة أو بعض الخدمات.

خلاصة تركيبية و تساؤلات

كانت ثمة بالمغرب ثلاثة تصورات حول الأمازيغية تمثل ثلاث قراءات للتاريخ و الحضارة و للواقع المغربي، تصور يعتبر الأمازيغية قضية غير ذات موضوع، حيث لا وجود للأمازيغ أصلا الذين هم عربٌ قدامى جاؤوا من اليمن و فلسطين و استوطنوا المغرب، مما يجعل الأمازيغية مجرد لهجة من بقايا العربية القديمة، و الدعوة لإحيائها مؤامرة أجنبية من مخلفات عهد الحماية.

و التصور الثاني يرى بأن الأمازيغية مطروحة فعلا كمشكلة مغربية، و يعترف بوجود تهميش لها و بضرورة إنصافها في عدد من المجالات، غير أنّ هذا التصور يعتبر رغم ذلك بأن تدبير هذا الملف ينبغي أن يتمّ في إطار «الثوابت الوطنية» المحدّدة سلفا و هي «العروبة و الإسلام»، أي في إطار منظومة الفكر و الثقافة التي ورثتها عن الحركة الوطنية أحزاب و جمعيات و نخب كان لها دور ريادي طوال عقود الإستقلال، مما يجعل الأمازيغية مجرد رافد للعربية و أحد تلاوينها المحلية.

أما التصور الثالث فهو الذي أسست له الحركة الأمازيغية، و مفاده أنّ الأمازيغية منظومة ثقافية هوياتية لغوية مستقلة، متجذرة في الأرض المغربية منذ أقدم العصور، و أنها المحدّد المركزي لهوية المغرب و مظهر خصوصيته الحضارية، و أنها و إن تفاعلت مع مكونات أخرى فإنّ ذلك لا يعني أنها ذابت في تلك المكونات أو أصبحت رافدا ثانويا لغيرها.

و بموجب الخطاب الأول تمّت المطالبة بـ»إماتة اللهجات البربرية» لكي تحيا العربية و تنتشر (عابد الجابري - علال الأزهر و آخرون) و بموجب الخطاب

الثاني تمّت الدعوة إلى «الإستئناس باللهجات الأمازيغية لتسهيل تعلّم اللغة الرسمية «(مواقف أحزاب سياسية و ميثاق التربية و التكوين)، و بموجب الخطاب الثالث تمّت المطالبة بدسترة الأمازيغية كلغة رسمية و إدماجها في كل المجالات الحيوية (أدبيات ووثائق الحركة الأمازيغية و استراتيجية عمل المعهد الملكي للثقافة الامازيغية).

يسمح لنا هذا التصنيف الثلاثي أن نفهم ما جرى و يجري في موضوع الأمازيغية اليوم، لقد كان ثمة نقاش عمومي دام عقودا، و انتهى باستسلام أصحاب الموقف الأول، ليس بتراجعهم عن موقفهم و لكن فقط باللجوء إلى الصمت بعد الأحداث و التحولات التي تسارعت تباعا و التي جاءت متعارضة في مجملها مع ما كانوا يدعون إليه، أما أصحاب الموقف الثاني فقد اضطرّوا إلى الدخول في فترة تأمّل بضع سنين (ما بين 2001 و 2006)، لكي يظهروا بعد ذلك بصفوف متراصّة و خطاب واضح يدعو بدون تلعثم إلى إعادة النظر في التدابير التي تمّ اتخاذها لصالح الأمازيغية. أما أصحاب الموقف الثالث فقد عملوا - داخل الحركة الأمازيغية - على تطوير موقفهم و توضيحه ليشمل الجوانب التي لم يكن يطالها من قبل، و خاصّة ما يتعلّق بموضوع التنمية الإقتصادية و الإجتماعية للمناطق المهمّشة، و الحق في الأراضي وفي التوزيع العادل للثروة، و فصل الدين عن الدولة، و اقتراح النموذج الفدرالي و المطالبة بالحكم الذاتي، و - عبر المعهد الملكي - على توحيد اللغة الأمازيغية و معيرتها و بناء نسقها اللسني المستقل و تدوين تراثها و إيجاد المرجعية السياسية و القانونية الحامية لها داخل المؤسسات إلخ...

كانت سنة 2001 لحظة تاريخية هامة، حيث تمّ فيها لأول مرّة استعمال كلمة أمازيغية في خطاب رسمي، و تبني عدد من الشعارات من طرف السلطة

كانت من قبل شعارات للحركة الأمازيغية، كما تمّ لأول مرّة كذلك إنشاء مؤسسة عمومية خاصّة بالأمازيغية في إطار تعاقد سياسي بين النخبة الأمازيغية و الملكية، و هو تعاقد تمّ بدوره في سياق مسلسل «المصالحة» الذي انتهجته السلطة العليا بهدف تسوية ملفات الماضي التي ظلت باعثة على النزاع داخل المجتمع و في الحياة السياسية، و كان ذلك بهدف تجديد الشرعية و ضمان السلم الإجتماعي و تقوية دور الفاعل الملكي في إحداث التوازنات الضرورية بين الفرقاء المختلفين، خاصة بعد انتقال العرش و بروز عدة عوامل دولية و إقليمية و وطنية ضاغطة في موضوع الحريات و الحقوق أشرنا إليها آنفا.

و إذا كان الملك قد استند في القرار الذي اتخذه على الفصل 19 من الدستور فإن الفاعل الأمازيغي قد استند في قبوله للخطوة الملكية إلى تحليل سياسي اعتبر فيه مبادرة الملك جوابا على مبادرات سابقة للحركة الأمازيغية في اتجاه القصر[99]. و من جهة أخرى نجد بأن مطلب إنشاء معهد للدراسات و الأبحاث الأمازيغية كان دائما ضمن مطالب الحركة الأمازيغية منذ عقود. إضافة إلى أنّ قرار الملك الذي جاء عام 2001، مثّل خطوة غير مسبوقة في سياق انعدم فيه أي بديل آخر، حيث لم يكن ثمة من بين الأطراف المتواجدة في الساحة من وضع الأمازيغية ضمن أولوياته.

زد على ذلك ما كان لدى النخبة الأمازيغية من وعي بأهمية الظرفية آنذاك لما كان يطبعها من توتّر و دينامية و انفراج سياسي نسبي، و هو ما كان يحتّم اتخاذ

---

99 – المقصود هنا مذكرة الجمعيات الأمازيغية إلى الملك الحسن الثاني بشأن التعديل الدستوري في 22 يونيو1996، و كذا رسالة الجمعيات إلى الملك محمد السادس بشأن الإعتراض على ميثاق التربية و التكوين و التماس التدخل الملكي لإنصاف الأمازيغية في التعليم سنة 1999، و هما رسالتان كانتا بمثابة مطالبة بتحكيم ملكي للفصل في النزاع الحادث بين الحركة الأمازيغية ـ التي غيبت من اللجنة التي وضعت الميثاق المذكور ـ و الأحزاب السياسية و باقي القوى التي تتبنى منظورا أحاديا للهوية و اللغة و الثقافة.

الموقف المناسب لانتزاع مكسب إحداث مؤسسة عمومية خاصة بالأمازيغية كخطوة أولى تساهم في خلق الدينامية المطلوبة لإنضاج الإعتراف السياسي الكامل ممثلا في الوثيقة الدستورية.

و لقد كان خطاب أجدير (17 أكتوبر 2001) لحظة تاريخية على قدر كبير من الأهمية بالنسبة للفاعل الأمازيغي، فرمزية المكان، و حرص السلطة على استحضار جميع مكونات الحقل السياسي و النقابي و الإقتصادي و الديني بدون استثناء، و إشهادهم على القرار الذي تمّ اتخاذه، كلها كانت عناصر تنبئ على أنّ موضوع الأمازيغية قد أصبح بعد انتقال العرش من القضايا الكبرى ذات الصلة بسيادة الدولة و شرعية الملكية، و لم تعد مجرد مطالب ثقافية ثانوية كما كانت تعتبرها الأحزاب السياسية.

غير أنّ الحدث لم يمر بدون أن يخلف عددا هاما من التساؤلات الخطيرة لدى الفاعلين الأمازيغيين على وجه الخصوص، فهل كانت المبادرة الملكية دليلا على وجود إرادة سياسية حقيقية لحلّ مشكلة الأمازيغية ؟ أم أن الأمر يتعلّق بشكل من أشكال التدبير الظرفي بخطوط حمراء غير مصرّح بها لتخفيض نسبة التوتّر و تفادي التصادم مع القوى المدنية ؟ إذا كانت ثمة خطوط حمراء ما هي بالضبط ؟ هل كان لدى السلطة تقدير خاطئ لحجم العمل الذي يمكن أن يقوم به المعهد الجديد و تداعياته و أبعاده السياسية و السوسيوثقافية ؟ هل يمكن للسلطة أن تقرّر النهوض الفعلي بالأمازيغية، و أن تعهد بذلك للفاعلين الرئيسيين في الحركة الأمازيغية دون أن تغير بشكل جذري مرجعياتها و إيديولوجياها السياسية و تأويلها للتاريخ الذي كان مبنيا بشكل كامل على تناسي المكون الأمازيغي ؟ ما الذي جعل السلطة ترصد كل هذه الإمكانيات الهامة لمؤسسة ضخمة بحجم إركام إذا كانت لا تنوي بالفعل الحسم في حلّ

مشكل الأمازيغية و تسويته سياسيا ؟ هل تمّ حساب المخاطر التي قد تنجم عن فشل التجربة في حالة ما إذا لم تتوفر شروط نجاحها على الوجه المطلوب ؟ غير أن السؤال الأكثر إثارة هو التالي: كيف يمكن للتسوية السياسية لـ 17 أكتوبر 2001 أن تحسم القرار لصالح الأمازيغية إذا كانت معظم الاحزاب السياسية المتواجدة بالبرلمان و الحكومة و كذا مكونات من المجتمع المدني ما زالت تحتفظ بعقارب الساعة مثبتة في زمن سابق ؟ هل يمكن للمعهد وحده أن يشكل رافعة لتغيير وضعية الأمازيغية و نقلها من الهوامش المنسية إلى أحد الثوابت الوطنية ؟ ما مدى استعداد الحكومات للتعاون مع مؤسسة لم تفكر الأحزاب في إمكانية وجودها يوما ؟

و تتناسل على هامش الأسئلة المذكورة أسئلة أخرى من نوع : أية علاقة يمكن أن توجد بين الحركة الأمازيغية و المعهد الملكي ؟ هل هي علاقة تكامل أم تنافر ؟ هل يمكن أن تشكل الحركة الأمازيغية خلفية مدنية ضاغطة لدعم عمل المعهد داخل دواليب الدولة ؟ هل سيعمل المعهد انطلاقا من المرجعية الفكرية التي أرستها الحركة الأمازيغية أم أن ثمة توجيهات رسمية ستملى عليه من دوائر السلطة العليا ؟

تلك هي بشكل عام التساؤلات التي طرحت في تلك المرحلة، غير أنها على العموم تساؤلات غطى عليها الحدث بأهميته القصوى و بما كان له من أصداء داخل المغرب و خارجه.

و لعلّ أهمّ النتائج الفورية التي لوحظت آنذاك، ظهور شعور كبير بالإعتزاز لدى الفئات العريضة من المجتمع، و التي كانت تشعر في انتمائها إلى الهوية الأمازيغية بقدر من الدونية مصدره شيوع أشكال من الميز خاصة داخل مؤسسات الدولة و في الأوساط الرسمية و داخل عدد من التنظيمات السياسية

و الجمعيات المدنية. و لعلّ تلك هي أهم نتائج خطاب أجدير على الإطلاق، حيث لم تستطع الحركة الأمازيغية بسبب نخبوية خطابها و نقص إمكانياتها أن تلامس على نطاق واسع وعي الفئات الإجتماعية الدنيا.

و اليوم و نحن على امتداد سبع سنوات من لحظة التأسيس بطموحاتها و أحلامها وأحلامها ونكساراتها وحساباتها الظرفية والإستراتيجية، نستطيع بعد استحضار المسافة و ما يؤثثها من أحداث و وقائع و إنجازات و خيبات و تراجعات أن نصوغ الخلاصات النقدية التالية، التي نجد فيها بعض إجابات للأسئلة التي طرحت في البدايات الأولى للتأسيس:

1) أنّ الطموحات التي ارتبطت بالمعهد الملكي كانت أكبر بكثير من اختصاصاته و صلاحياته، خاصة بعد أن أظهرت التجربة عدم استعداد الوزارات الوصية للتعاون في المستوى المطلوب، كان هناك زمنان مختلفان، زمن العاملين داخل المعهد و زمن العاملين في الحكومة، الأوائل يعيشون سباقا يوميا مع الزمن بتفان و روح نضالية عالية، إدراكا منهم لحجم التأخر التاريخي الذي مقداره خمسون سنة، أما الأواخر فهم لا يرون في موضوع الأمازيغية ما يستحق الحزم أو الإسراع أو بذل أقل جهد ممكن، بل منهم من لم يقتنع بعد بوجود قرار سياسي في هذا الموضوع، و اعتبر أنّ الأمر لا يكتسي طابع الجدّية اللازمة، و هو ما يفسّر عدم تنفيذ الكثير مما تنصّ عليه مذكرات وزارية و قوانين تمّ الإلتزام فيها بالعديد من الإجراءات، و عدم وجود أية محاسبة للذين تعاملوا باستخفاف كامل مع الموضوع (رؤساء أكاديميات - مدراء مدارس - مسؤولون بالتلفزيون - مسؤولون بالداخلية إلخ..).

لقد تمّ إحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية الذي خصصت له اعتمادات هامة و كافية (70 مليون درهم سنويا) كما يحتلّ مساحة 10 هكتارات و يتميز

ببنايته العصرية المجهزة بأحدث التجهيزات، غير أنّه تمّ تقليص ديناميته و دوره و إشعاعه بسبب عدم استجابة المؤسسات التي تدخل تحت وصاية الحكومة، و التي تحتكر كل القنوات الرسمية في التعامل مع المجتمع و التأثير فيه، حيث لم تبد هذه المؤسسات الإستعداد الكافي للتنسيق و التعاون، مما جعل العديد من خيارات المعهد و قراراته تبقى حبيسة جدرانه، أو يتم تنفيذها بشكل سيء.

2) وجود ثقافة و ذهنية تشكّلت على مدى عقود منصرمة، و لوبيات إدارية و سياسية تتعارض مصالحها مع قرار إنصاف الأمازيغية، مما جعل الأمازيغية تواجه مقاومة شرسة داخل دواليب الدولة، و هي مقاومة تتمّ في الخفاء، مع إعلان موقف إيجابي في ظاهر الخطاب للتمويه. يعكس هذا وجود جمود إيديولوجي كبير لدى عدد من الأحزاب السياسية، و قد ظهر بأنّ هذه اللوبيات قد عمدت في الآونة الأخيرة - منذ 2007 تحديدا - إلى استعمال اللوبي الثقافي ممثلا في عدد من الإطارات الثقافية و المثقفين البارزين الذين بدأوا يتحركون و يدعون إلى إعادة النظر في الإختيارات التي أرساها المعهد الملكي (إجبارية الأمازيغية و تعميمها في التعليم - اختيار تيفيناغ - توحيد اللغة الأمازيغية - الإنتاج التلفزيوني بالأمازيغية إلخ..) بحجة أنّ الأطراف الحزبية و التيارات الأخرى غير ممثلة في المعهد، بل إن أحدهم[100] اعتبر بأن ما يدبّر في المعهد الأمازيغي يتمّ في إطار «لا وطني» !!؟.

---

100 – عبد القادر الفاسي الفهري المدير السابق لمركز الأبحاث للتعريب، في حوار له مع مجلة «مبادرات تربوية» العدد الأول سنة 2006. في نفس السياق صدر عن المستشار الملكي مزيان بلفقيه في شهر من سنة تصريح لجريدة الأيام يدعو فيه إلى «الحسم» في هل الأمازيغية إجبارية في التعليم أم اختيارية، مع العلم أن هذا مبدأ راسخ وضع في «المنهاج» منذ 2002، و اتفقت عليه وزارة التربية و المعهد الملكي، كما تجاهل وزير التربية الوطنية أحمد اخشيشن في حوار صحفي اللغة الأمازيغية و هو بمعرض الحديث عن تدريس اللغات بالمغرب، و سعى محمد البردوزي عضو المجلس الأعلى للتعليم و محرر ميثاق التربية و التكوين غير ما مرة في اجتماعات المجلس إلى الضغط من أجل التراجع عن إجبارية الأمازيغية و عن خيار حرف تيفيناغ و كذا عن مشروع توحيد اللغة الأمازيغية، و هو ما يعيد الأمازيغية إلى نظرية «الإستئناس» الواردة في الميثاق.

3) يمكن التمييز في عمل المعهد الملكي بين ثلاثة مستويات: المستوى السياسي الإستشاري و الذي يحدّد دور المعهد كمؤسسة وسيطة، المستوى الأكاديمي العلمي الذي يخول للمعهد صلاحية تهيئة اللغة و الثقافة و بنائهما على أسس حديثة و علمية، مستوى العلاقة بالمحيط و بالمجتمع. و بهذا الصدد يمكن القول إن المعهد لم يستطع بعد أن يوازن في عمله بين الدورين الإستشاري السياسي و الأكاديمي العلمي، حيث بدا بأن الجهود العظيمة و التأسيسية التي بذلت بداخله في بناء اللغة الأمازيغية المعيار و تأليف الكتب المدرسية و تأطير الأبحاث و الجمع و التدوين و التوثيق و دعم مشاريع الجمعيات و إصدار المنشورات لا تجد طريقها نحو المجتمع كما لا تؤدّي الدور الإشعاعي اللازم بسبب انعدام القنوات الكفيلة بذلك و التي تحتكرها سلطات و جهات أخرى، و هذا يحتّم بذل جهود أكبر على مستوى الإتصال و التواصل و التوفر على دبلوماسية نشطة في التعامل مع مختلف الأطراف المعنية و الفاعلة، و التي يقع على عاتقها النهوض بالأمازيغية بجانب المعهد الذي ليس إلا طرفا من بين أطراف عديدة.

4) لم يبدُ على المستوى العام في سياسة الدولة و مرجعيتها و خطابها الإيديولوجي تغيير كبير ينمّ عن اعتراف بالأمازيغية كما ورد في خطاب أجدير (17 أكتوبر) أو قبل ذلك في خطاب العرش (30 يوليوز 2001)، فما زالت ثمة ترسانة قانونية معتمدة في العديد من المرافق مرّت عبر الحكومة و البرلمان منذ عقود، و تتعارض كليا مع قرار إنصاف الأمازيغية، و علاوة على العراقيل التي توضع أمام مشروع تعميم تعليم الأمازيغية أفقيا و عموديا، و مشروع النهوض بالإعلام الأمازيغي، فما زالت «العروبة و الإسلام» شعارا يرفع في نشرات الأخبار و في عدد من المناسبات الرسمية التي يتحدّث فيها عن المغرب بوصفه «بلدا عربيا»، و عن تاريخ المغرب الذي بدأ مع بناء مدينة فاس و مع

إمارة الأدارسة منذ 12 قرنا فقط، و ما زالت عبارة « المغرب العربي» تتكرر بنفس الوتيرة، كما أن بوابة المغرب في الأنترنيت تتضمن معطيات متقادمة لا تقيم وزنا للقرار الرسمي بشأن الأمازيغية، و تحفل المقررات الدراسية بمواد و معلومات محرفة لا تتطابق مع مضمون خطاب أجدير، و ما زال حرف تيفيناغ يلاقي بعض المقاومة في المجال العمومي من بعض مسؤولي وزارة الداخلية رغم إصرار عدد من الأطراف على استعماله و منها جماعات محلية، و ما زال ضباط الحالة المدنية يرفضون تسجيل الأسماء الأمازيغية للمواليد، و ما زالت ثمة ترسانة قانونية معتمدة في العديد من المرافق مرّت عبر الحكومة و البرلمان منذ عقود و تتعارض كليا مع قرار إنصاف الأمازيغية، إلى غير ذلك من أنواع الميز المتواصلة.

5) يسجل بهذا الصدد استمرار الأحكام القديمة و التمثلات الخاطئة حول الأمازيغيين و التي تساهم في ترويجها المدرسة ووسائل الإعلام و الشارع، فإذا كان صحيحا أن القرار الرسمي الذي اتخذ لإنصاف الأمازيغية سنة 2001 قد بعث نوعا من الإعتزاز بالنفس لدى الأمازيغيين الذين كان يغلب عليهم الشعور بالدونية الثقافية و الهوياتية، و بالإستهانة بممتلكاتهم الرمزية، كما حرّر نوعا ما النخبة الإقتصادية التي كانت تمارس التقية في موضوع الهوية خوفا من انتقام السلطة، فإن ذلك لم يمنع غيرهم من المواطنين حاملي الثقافة العربية من الإستمرار في تحقير الثقافة الأمازيغية سواء على صعيد المقول أو المكتوب، حيث مازالت بعض المنابر الإعلامية تعرض آراء لقادة سياسيين و مواطنين يعتبرون فيها تعليم الأمازيغية و العناية بها عودة بالبلد إلى الوراء، كما ظل البعض يستعمل تسمية «برابرة» أو «الشلوح» القدحية للحديث عن الأمازيغ، و استمرّ الحديث عن بداية الدولة المغربية بمجيء العرب و الإسلام من الشرق، و السكوت عن الحضارة الأمازيغية الماقبل إسلامية، و قد مُنع برلماني أمازيغي

من استعمال لغته الأصلية خلال إحدى جلسات الأسئلة الشفوية بالبرلمان[101] ، كما حاول حزب سياسي[102] تمرير قانون لتعريب المحيط و الحياة العامة يحكم بالغرامة على كل من استعمل لغة أخرى غير العربية في الملتقيات و الأنشطة و اللافتات و الدعوات و داخل الجمعيات، كما قام عدد من رجال السلطة المحلية في عدد من المناطق بمنع الكتابة بحروف تيفيناغ الأمازيغية في الفضاء العمومي رغم أنها الحروف الرسمية لتدريس الامازيغية في المدرسة المغربية، كما استمرّ بعض ضباط الحالة المدنية في رفض تسجيل الأسماء الأمازيغية للمواليد باعتبارها أسماء غير عربية .

و مما لا شك فيه أن استمرار هذه السلوكات رغم التطور الذي حدث في تدبير الشأن الأمازيغي بالمغرب إنما يعود إلى انعدام النظرة الشمولية التي تنصف الأمازيغية في كافة المجالات، و خاصة منها الدستور و الحياة العامة و الإدارة و كذا المقررات الدراسية الأخرى، التي ما زالت تتضمن الكثير من المضامين التنقيصية اتجاه الأمازيغ، فالدرس الوحيد في مقررات التاريخ الذي يتعلّق بالممالك الأمازيغية القديمة[103] وضع بطريقة مؤدلجة بعيدة عن الحياد العلمي، حيث لا يسهب الدرس في وصف حضارة الأمازيغ القديمة و بطولاتهم في مقاومة الغزاة، و لا يُعرف بما يكفي بأعلامهم و رموزهم التاريخية و لا يبرز خصوصياتهم بقدر ما يميل إلى إظهارهم بمظهر القبائل غير المتمدّنة التي أنقذها

---

101 – يتعلق الأمر بمحمد أومولود

102 – يتعلق الأمر بالفريق الإستقلالي الذي أعاد تقديم مقترح «تعريب الإدراة و الحياة العامة» إلى البرلمان في شهر يوليوز من سنة 2008 بعد عشر سنوات من محاولته الأولى التي قام بها سنة 1998، و يدعو المقترح المذكور إلى التعريب المطلق للواجهات و اللافتات و اعتماد العربية وحدها في المراسلات و التقارير و الأنشطة الجمعوية و الدعوات إلخ.. و قد لوحظ بأنّ أصحاب الإقتراح قد أعادوا تقديم نفس الوثيقة بحذافيرها مما يعني عدم أخذهم بعين الإعتبار للتطورات التي أعقبت خطاب أجدير 2001.

103 – أنظر مقرر السنة السابعة من التعليم

العرب من بطش البيزنطيين في القرن السابع. كما أن درس الحركة الوطنية بالكتاب المدرسي للسنة الأولى ثانوي يعمد إلى تقزيم المقاومة المسلحة للقبائل الأمازيغية ضدّ الإستعمار لحساب الحركة الوطنية السياسية التي أسستها البورجوازية المدينية المنحدرة من عائلات ذات أصل عربي أندلسي، كما تمّ التعامل مع عدد من الوثائق من خلال تبني التأويل السياسي الأورثوذوكسي للحركة الوطنية و الذي يغيّب العديد من الوقائع الدالة ذات الصلة بالرهانات الطبقية و المصلحية و بالأهداف السياسية الحقيقية للعديد من المواقف و السلوكات و الإختيارات.

6) لم يكن ثمة تكامل عقلاني و توزيع أدوار ذكي و عفوي بين المعهد الأمازيغي و الحركة الأمازيغية، فالعمل التأسيسي على الصعيد الأكاديمي بحاجة إلى ضغط شعبي لكي يحقق إشعاعه المطلوب عبر القنوات الرسمية في ظل الوضعية التي تمتّ الإشارة إليها، و خلافا لما ذهب إليه أصحاب نظرية المؤامرة من الفاعلين الجمعويين و مناضلي الحركة الأمازيغية، ظهر أنّ أيّ تراجع لنضالية الحركة و أي انقسام أو تشرذم في صفوفها سينعكس سلبا على مردودية المعهد الذي هو في أمسّ الحاجة لعمل اللوبي المدني الضاغط، و قد اتضح هذا أكثر مع ضعف الضغط المؤسساتي الذي يمارسه المعهد داخل دواليب الدولة، و عدم مردودية اللجان المشتركة مع الطرف الحكومي في التفعيل و المتابعة.

7) برزت في الآونة الأخيرة عدّة انتفاضات ذات طابع اجتماعي في عدد من المناطق الأمازيغية المهمّشة، و هي انتفاضات تحاول الحركة الأمازيغية استثمارها في خطابها بشكل راديكالي لمهاجمة السلطة و نقد سياستها اللاشعبية، غير أنّ مكمن الخلل في هذه العملية هو أنّ الإنتفاضات المذكورة لا تتمّ بشعارات هوياتية أمازيغية، مما يجعل السلطة ووسائل الإعلام تتعامل معها على أنها

انتفاضات «جوع» و بطالة و تهميش مادي لا علاقة له بأطروحة الهوية و الثقافة، و يظهر هذا مقدار قصور الحركة الأمازيغية و غياب تأطيرها للساكنة الأمازيغية . كما أنّ قيام وزارة التربية الوطنية مؤخرا بتوزيع محافظها على أطفال المدارس الفقراء و استثناء الكتاب المدرسي الأمازيغي يظهر انعدام التنسيق بين الوزارة و المعهد الأمازيغي الذي يمكن أن يلعب دور القوة الإقتراحية على عدّة أصعدة، كما تظهر هذه العملية تراجع دور المعهد الذي لديه من الإمكانيات ما يكفي لشراء الكتب المدرسية الأمازيغية للأطفال الفقراء في عدد كبير من المناطق[104].

تبقى ثمة جملة أسئلة تطرح نفسها في السياق الراهن بإلحاح، و التي قد تحمل الأيام المقبلة جوابا لها :

- هل تمثل وضعية «البلوكاج» الحالية و التراجعات الملموسة مرحلة تأمل بالنسبة للسلطة في موضوع الأمازيغية ؟ هل كانت السلطة قد وضعت خطوطا حمراء في حدود إيديولوجياها الرسمية «للنهوض بالأمازيغية» ثمّ تبيّن بأن العمل الذي يتمّ إعداده يتجاوزها في اتجاه الترسيم الفعلي للأمازيغية هوية و لغة و ثقافة، و هو ما ليست مستعدّة له حاليا ؟

- و لكن في المقابل كيف اختارت السلطة النخبة الطليعية للحركة الأمازيغية للقيام بدور محدود و هي على علم بمبادئ هذه النخبة و أهدافها الكبرى ؟ و لماذا لم تصرّ على إقحام الأطر الحزبية و التيارات الأخرى في هذا المشروع ؟ ألا يدلّ ذلك على وجود إرادة سياسية لتسوية ملف مزعج داخليا و في المحافل الدولية ؟

---

104 – قام المعهد لتدارك خطإ وزارة التربية الوطنية بتوزيع 14 ألف محفظة في بعض المناطق، غير أن العملية لا يمكن أن تسد الثغرة التي أحدثها تغييب الكتب المدرسية الأمازيغية من مليون محفظة وزعتها الوزارة .

- هل يمكن للسلطة أن تتراجع في موضوع الأمازيغية عما تمّ التنصيص عليه حتى الآن من مبادئ و توجهات كما يدعو إلى ذلك أصحاب التصور الإستيعابي الداعي إلى أمازيغية تحت وصاية المنظومة الثقافية العربية ؟ ما هي كلفة ذلك التراجع من الناحية السياسة و ما عواقبها الخطيرة على السلم الإجتماعي ؟ و كيف يمكن مع ذلك الحديث عن «عهد جديد» من أي نوع في غياب الحلول الناجعة و الجذرية للمشاكل المزمنة ؟ و إلى متى يمكن للأمازيغية أن تستمر في الإعتماد فقط على «الرعاية الملكية» في غياب الإقرار الدستوري و الترسانة القانونية الحامية لها داخل المؤسسات ؟

- و لكن أليس الحديث عن «التراجع» أمرا مبالغا فيه، ألم يتقرّر إدماج الأمازيغية في مؤسسات بلغت في فسادها و تدهورها حدّا يكاد يكون ميؤوسا منه بعد عقود من الأزمات المتلاحقة ؟ هل يمكن إنجاح تعليم الأمازيغية داخل منظومة تربوية تعاني من مشاكل عويصة ؟ أليس التراجع في مجال الأمازيغية مظهرا من مظاهر التراجع العام الذي أصاب كل الأوراش التي تمّ التبشير بها و العمل فيها منذ عشر سنوات، مما يحثّ على التفكير في الأسباب العامة للوضعية المتردية بكاملها ؟

يتّضح من مجمل ما ذكرناه أنّ خطاب أجدير و إنشاء المعهد الملكي ليس وحده الحل لمشكلة الأمازيغية في غياب كل الأطراف الأخرى المسؤولة في الدولة و المجتمع، حيث أنّ عمل المؤسسة الوسيطة لا يمكن أن يكون مثمرا إلا في وسط ديمقراطي يقوم فيه كلّ بدوره، و نعني هنا تحديدا السلطة العليا و الحكومة والمعهد الملكي و الأحزاب السياسية و المجتمع المدني . و من ثمّ نرى ضرورة أن تتكامل في السياق الحالي أربع ديناميات رئيسية:

ـ دينامية الإحتجاج الإجتماعي الإقتصادي للجهات المهمشة مع تأطير السكان في إطار وعي أمازيغي ديمقراطي

ـ دينامية الإشعاع الثقافي و الفني للجمعيات الثقافية و الفنية و التنموية في العالم الحضري و القروي على السواء

ـ دينامية العمل السياسي المنظم ذي الخطاب الواضح و المشروع المجتمعي المتكامل و الذي يستهدف كل الفئات الإجتماعية في مختلف الجهات و المناطق

ـ دينامية العمل المؤسساتي التي تزاوج بين الدور الأكاديمي و الدور الإستشاري الإقتراحي بشكل موفق، حيث نرى أنّ على المعهد الملكي أن يقوم باستعمال الصلاحيات المتوفرة لديه بشكل أوسع و اعتماد كافة القنوات المتاحة للضغط المؤسساتي من جهة، و من جهة أخرى أن يتوفر على دبلوماسية نشطة و أن يقوم بالدور التحسيسي اللازم لدى البرلمان و القيادات الحزبية و المجتمع المدني، إضافة إلى هذا لا بدّ للمعهد من وضع خطّة إعلامية احترافية تمكنه من التعريف بإنتاجاته و برامجه و اختياراته، و مناقشتها على نطاق أوسع مع مختلف الأطراف حتى يتمكن من تطويرها.

خاتمة

قد لا تكون سبع سنوات من عمر مؤسسة شيئا يذكر، لكنها في قياس الزمن المغربي و اعتبارا لشروط المرحلة الإنتقالية الحالية، و بالنظر إلى ملحاحية الإنتظارات الإجتماعية و مقدار التأخر الحادث في مأسسة الأمازيغية، تعد فترة زمنية حيوية و ثمينة.

لقد كان إنشاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بمثابة إعلان رسمي عن تغيير سياسة الدولة في موضوع الأمازيغية، و كان حدثا على قدر كبير من الأهمية، ليس فقط لأنه وضع مسؤولية إعداد مبادئ و تصورات تنفيذ هذا القرار بيد الخبراء في الشأن الأمازيغي (من أطر و مناضلي الحركة الأمازيغية)، بل و لأن الخطاب الرسمي الذي افتتح به رسميا هذا الورش الكبير(خطاب أجدير 17 أكتوبر 2001)، شدد في إعلانه عن تأسيس المعهد على المكانة الكبيرة التي للأمازيغية في البنيان الحضاري الوطني بوصفها بعدا جوهريا في الهوية المغربية و رمز العراقة و التميز الذي لا يمكن إنكاره، مستعيرا في ذلك معظم مفاهيم الخطاب الأمازيغي نفسه الذي بني أساسا على مبدأ استقلالية الأمازيغية كمنظومة ثقافية لغوية و هوياتية قائمة بذاتها، و رفض وصاية أية منظومة أخرى عليها. و إذا كان الظهير المنشئ و المنظم للمعهد قد تضمن الصلاحيات الهامة المنوطة بمجلسه الإداري و مراكزه و مصالحه الإدارية، فإن الصفة الإستشارية لهذه المؤسسة لم تظهر دلالتها العملية إلا بعد بدء الأشغال و مواجهة العديد من الصعاب.

و بغض النظر عن الذين اختاروا الموقف الراديكالي في الحكم على مؤسسة أنشأها الملك بسلطاته المطلقة، يُطرح على المغاربة التفكير بجدية و مسؤولية، و بحس سياسي نقدي، في حصيلة عمل المؤسسة الرسمية الوحيدة التي أنشئت حتى الآن من أجل إيجاد مكان للأمازيغية داخل الأوساط الرسمية و في المجتمع، ذلك أن أي قرار ملكي يتم في إطار السياق الراهن الذي يطبعه التردد و تجاور المتناقضات، في القضايا الخلافية ذات الحساسية الكبرى، وذات الصلة بملف حقوق الإنسان، و تحت ضغط من قوى الداخل و الخارج، و في ظروف ضعف و تشرذم القوى السياسية و المدنية، يمكن أن يعد خطوة كبيرة في مسار الإنتقال نحو الديمقراطية، إذا توفرت شروط نقل هذا القرار السياسي إلى تفاصيل الواقع و متابعة أجرأته بشكل فعال. ولعل هذه النقطة هي التي تحظى بنصيب الأسد في النقاش العمومي، فصلاحيات هذه المؤسسة المستقلة ماليا و إداريا عن الحكومة ما انفكت تُطرح للمساءلة و النقد، خاصة بعد أن ظهرت العديد من العوائق التي أبرزت مقدار ما يباعد بين المعهد و المؤسسات الحكومية من حواجز مرجعها إلى الشرخ الذي أحدثه القرار الملكي بين التوجهات السياسية الجديدة للدولة، تلك التي أملتها ظروف انتقال العرش و التطورات الإقليمية و الدولية، وبين الثوابت القديمة المؤطرة لخطاب الأحزاب السياسية التقليدية، و التي تمت إشاعتها في المجتمع عبر الوسائل الرسمية و الغير الرسمية، وانطلاقا من إيديولوجيات سياسية مصدرها الشرق الأوسط تحديدا. فما حدث عمليا هو أن المبادرة الملكية قد قامت بخطوة كبيرة إلى الأمام لكن تاركة خلفها جزءا كبيرا من المجتمع السياسي ذي المرجعية الإيديولوجية العربية الإسلامية التي لم تتطور كثيرا، مما كان ينذر بأن الأمازيغية ستصبح موضوع صراع داخل

دواليب الدولة، حيث ستتجاذبها مرجعيات قانونية متباينة بين القرار الملكي - السند الوحيد للأمازيغية داخل المؤسسات - و القوانين السابقة التي انبثقت من الحكومة و البرلمان و التي هي قوانين تكرس الميز ضدّ الأمازيغية.

من جهة أخرى يبدو أن التسوية التي تمت لملف الأمازيغية بالمغرب قد تمّت عبر تعاقد سياسي بين نخبة الحركة الأمازيغية و السلطة الحاكمة ممثلة في الملك، و هو تعاقد تمخّض عن مفاوضات مباشرة و أدّى إلى إنشاء مؤسسة أكاديمية استشارية تلعب دور المؤسسة الوسيطة في موضوع الهوية و اللغة و الثقافة الأمازيغية، و ذلك بهدف النهوض بالمكون الثقافي الأمازيغي عبر إدماجه في المؤسسات التعليمية و الإعلامية و المجالات السوسيوثقافية و مجالات التنمية البشرية. غير أنّ الإستشارة التي تمّت لم تكن لها أية ضمانات قانونية حيث لا يسندها اعتراف دستوري ينصّ صراحة على إعطاء الأمازيغية وضعية المكون الوطني للهوية المغربية ووضعية اللغة الرسمية، ذلك لأن قرار إنشاء المعهد كان قرارا ملكيا و لم يمرّ عبر البرلمان أو الحكومة، مما جعل تنفيذ قراراته و مقترحاته التي يرفعها إلى الملك مباشرة تعترضه الكثير من العقبات داخل دواليب المؤسسات الحكومية، بسبب غياب الترسانة القانونية الضرورية، كما أن اقتصار المعهد على الجانب الثقافي و اللغوي قد جعله غير مخول لصلاحيات البت في القضايا الأخرى ذات الصلة بمشاكل السكان الأمازيغيين بالمغرب كمشكلة الأرض و توزيع الثروات الطبيعية و تنمية المناطق المهمشة.

وإذا كانت حصيلة عمل المعهد من الناحية الأكاديمية حصيلة إيجابية نسبيا بالنظر إلى برامج عمله الداخلية و إنتاجاته الخاصة في مختلف المجالات المشار إليها آنفا، فإنّ نقطة ضعف هذه المؤسسة على ما يبدو تتمثل في عدم أجرأتها

لصفتها الإستشارية التي تمنحها إمكانية التحرك داخل دواليب الدولة من أجل الرقي بوضعية الأمازيغية، و إشاعة نتائج عملها في المجتمع، معتمدة في ذلك المرجعيات السياسية المتوفرة لها منذ تأسيسها. و قد أدّى هذا العجز إلى استمرار احتكار الحكومة عبر مؤسساتها كل القنوات المؤدية إلى المجال العام، و نظرا لأنّ قرار مأسسة الأمازيغية ظل منذ البداية قرارا ملكيا لا تسنده إرادة حكومية حقيقية إلا على المستوى الخطابي و الشعاري، فقد أدّى إنشاء المعهد ووضع سياسة جديدة للشأن الأمازيغي إلى وضعية متأزمة بسبب استمرار واقع الخلاف بين الفرقاء الرئيسيين، السياسيين و المدنيين حول الأمازيغية، مما يعني أنّ القرار الملكي وحده بوصفه قرارا سلطويا فوقيا لم يكن يكفي لخلق الإجماع الضروري حول هذا الموضوع الذي ظل يتسم بحساسية عالية، و يعني هذا أن المصالحة لم تتم عمليا إلا بين جزء كبير من نخبة الحركة الأمازيغية و الملكية، و أنها لم تشمل في المستوى المطلوب بعض مكونات المجتمع السياسي و المدني التي ظلّت تحاول باستمرار إعادة ملف الأمازيغية إلى نقطة الصفر، و هو مما يقتضي ضرورة العمل في عمق المجتمع لتغيير الذهنيات، و الإستمرار في تطوير النقاش العمومي بشكل متوازي مع الإنتاج الثقافي و العلمي الأكاديمي و التنشيط الإشعاعي داخل المؤسسات و خارجها، و يعني هذا إجمالا بأن حصيلة تدبير ملف الأمازيغية لم ترق إلى مستوى طموحات الفاعل الأمازيغي و لا إلى مستوى ما عبرت عنه السلطة من توجهات و نوايا.

من هذا المنطلق سيكون مجانبا للصواب بلا شك القول إن مؤسسة المعهد الملكي قد استطاعت تحقيق كل أهدافها بشكل كامل، و لكن بالمقابل سيكون حكما منافيا لروح الموضوعية الإدعاء بأن المعهد لم يقم بشيء ذي أهمية، خاصة

بعد أن أصبح لعمله أثر ملموس سواء على صعيد النشر أو البحث العلمي أو أو التعليم و الإعلام و كذا المجال الحقوقي. و إذا توخينا الموضوعية في تقييم عام لعمل هذه لمؤسسة الوليدة، بعيدا عن التفاصيل الجزئية و العوائق الموضوعية، فإن العناصر التالية تبرز ظاهرة للعيان:

1) أن المعهد استطاع على المستوى السياسي ترسيم مبادئ الحركة الأمازيغية و توجهاتها الكبرى، التي كانت من قبل شعارات نضالية، و أصبحت اليوم مجسدة في ظهير وفي وثائق إدارية و مذكرات وزارية، و هو مكسب لا يمكن إنكاره مقارنة بالماضي، إذ يبرز المعنى الحقيقي لاستقلالية المعهد، و مدى قدرته على تجسيد القوة الإقتراحية المطلوبة للدفع بملف الأمازيغية داخل دواليب الدولة، مع ما يتطلبه ذلك من حمايته بقوانين تنظيمية.

2) ظهر من خلال الممارسة كيف يمكن للمعهد أن يلعب دور الوسيط الفاعل بين حركة مدنية لم تكن تجد محاورا سياسيا، و بين السلطة العليا و المؤسسات الحكومية، ورغم كل ما طبع هذه العلاقة من توتر و صراع، إلا أنها أبرزت مقدار الإمكانيات و الحظوظ المتوفرة للأمازيغية في مسلسل المأسسة.

3) هذا الصراع داخل دواليب الدولة أظهر الحاجة إلى تكامل الأدوار بين مؤسسة رسمية تعاني من مفارقة «الإعتراف مع العرقلة»، وبين الحركة المدنية الأمازيغية التي يمكن أن تلعب دور اللوبي المدني الضاغط قصد انتزاع الإعتراف الكامل الذي ينبغي أن يتجسد في الوثيقة الدستورية.

4) استطاع المعهد رغم كل المشاكل و العراقيل أن يشيع لدى المواطنين المغاربة نوعا من الإعتزاز بالإنتماء إلى الهوية الأمازيغية، هذا الشعور الذي تراجع كثيرا بعد نصف قرن من الإستقلال من جراء الشعور باحتقار الذات الذي رسخته المدرسة العمومية وسياسة التعريب الإديولوجي.

5) تمكنت النخبة الأمازيغية بعمل المعهد من تصحيح و تدقيق عدد من المفاهيم و الشعارات التي كانت سائدة لدى الحركة الأمازيغية بفضل الإنتقال من التنظير إلى العمل العلمي التطبيقي، مما وضع على المحك العديد من التصورات السابقة.

إن آفاق العمل المؤسساتي تحمل للأمازيغية الكثير من العناصر الجديدة، و إذا كانت تجربة السنوات السبع المنصرمة قد أظهرت مقدار الحاجة إلى التحلي بالواقعية و الإرادة، فإن التحدي الأكبر يتمثل في مواجهة أشكال المقاومة التي تبرز سواء في المجتمع أو لدى الهيئات السياسية التي لم تستطع بعد تجاوز ثوابت الذهنية القديمة.

التوصيات و الآفاق

كان من نتائج تأثير 50 سنة من سياسة التعريب و الأسلمة التي انتهجتها الدولة منذ الإستقلال خلق ذهنية ممانعة للأفكار الجديدة التي ترمي إلى إحلال نظرة تعدّدية منصفة محلّ نظرة الميز الأحادية و الإقصائية، و هو ما يقتضي وضع استراتيجية شاملة ترمي إلى إعادة الإعتبار للأمازيغية على كافة المستويات.

و من جهة أخرى فقد ظهر بأن إعادة الإعتبار للغة و ثقافة ما إنما يتمّ عبر ربطها بسوق الشغل و بالنشاط المقاولاتي و عجلة الإنتاج التي تجعلها ضامنة لامتيازات اجتماعية و مرتبطة بمخططات الدولة و برامجها، و هو ما يمكّن من إكسابها دينامية اجتماعية و تقديرا و احتراما حيث يرفع من قيمتها في سوق الممتلكات الرمزية.

و من تمّ فإن الجهود الكبيرة التي يبذلها المغاربة من أجل الحفاظ على لغتهم و ثقافتهم الأمازيغيتين و النهوض بهما لن تجد الإطار المشجع لنجاحها إلا بتحقيق التوصيات التالية:

- **التوصيات بالنسبة للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية:**

ظهر من تجربة المعهد الملكي خلال السنوات السبع المنصرمة، الحاجة الماسة إلى انفتاح أكبر على فعاليات المجتمع المدني والمبدعين والمنتجين، وكذا إلى دينامية الإتصال عبر القنوات الرسمية من أجل تفعيل دور اللجان المشتركة مع الوزارات، وإيجاد مراسيم القوانين الضرورية، والقيام بالمتابعة والتقييم والتصحيح عند الحاجة. كما أصبح لزاما على المعهد وضع خطة إعلامية

احترافية، والتراجع عن أسلوب الفرملة الذاتية التي قلصت من إشعاع المؤسسة، وإعادة النظر في المساطير الإدارية وأسلوب التسيير الإداري وسياسة التقشف المعتمدة.

- **التوصيات في المجال الدستوري و القانوني:**

1) ضرورة أن ينصّ الدستور المغربي في ديباجته على البعد الأمازيغي للهوية الوطنية المغربية، و أن يعطي اللغة الأمازيغية وضعية اللغة الرسمية بجانب العربية حتى تحظى بنفس فرص النماء و التطور و تتحقق لها الحماية القانونية المطلوبة و تحتلّ مكانتها في التعليم و الإدارة و الفضاء العمومي بمراسيم قوانين واضحة و دقيقة تساعد على تنفيذ الخطوات الإجرائية لمأسسة الأمازيغية في كل المجالات. كما ينبغي استبدال عبارة «المغرب العربي» الواردة في الدستور المغربي بعبارة «المغرب الكبير» المحايدة و الموضوعية، و أن ينصّ الدستور كذلك على توسيع الجهوية و إعطاء المناطق المهمشة إمكانية تدبير شؤونها بنفسها و استغلال طاقاتها المادية و الرمزية و البشرية.

2) ضرورة اتخاذ التدابيراللازمة لجعل المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية مؤسسة استشارية و اقتراحية فعالة عبر دعم جهودها حتّى تتمكن بتنسيق مع الوزارات الوصية من المتابعة الميدانية لخطوات تنفيذ السياسة المتفق عليها، و التي ترمي إلى إدماج الأمازيغية في كافة المجالات، و العمل على مدّ قنوات التواصل بينها و بين المجتمع المغربي حتى يتحقق لجهودها الإشعاع المطلوب، و يتمّ إبراز موقع و دور الأمازيغية في كافة المجالات الحضارية و السوسيوثقافية الوطنية.

■ **التوصيات في مجال التعليم :**

1) إنشاء هيكلة خاصة بالأمازيغية داخل وزارة التربية الوطنية لمتابعة تنفيذ سياسة إدماج الأمازيغية في النظام التربوي، و تعميم تدريسها أفقيا و عموديا في الآجال المحدّدة، و توفير الترسانة القانونية و الإعتمادات المالية الضرورية لتحقيق ذلك على أكمل وجه.

2) العمل على تنظيم ندوة وطنية يشارك فيها رؤساء الأكاديميات و المندوبون و العاملون بالمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية إضافة إلى ممثلين عن هيئة التدريس و جمعيات المجتمع المدني لكي يتم تعميق نقاش شفاف و شامل حول عملية إدراج الأمازيغية في المنظومة التربوية.

3) محاسبة بعض المسؤولين الذين لا يمتثلون لقرارات الوزارة فيما يخصّ تعليم الأمازيغية و تنظيم دورات التكوين، و ذلك حتى يكون بالإمكان تنفيذ خطّة تعميم تدريس الأمازيغية أفقيا و عموديا.

4) استعمال الحرف الأمازيغي تيفيناغ على نطاق واسع في الفضاءات العمومية و على واجهات المؤسسات و المحلات و الشركات و في وسائل الإعلام المرئية.

5) إعادة الإعتبار للأمازيغية هوية و لغة و ثقافة في كافة البرامج و المقررات الدراسية و خاصة منها مقررات التاريخ في كل أسلاك و مستويات التعليم، و إعادة قراءة تاريخ المغرب بشكل علمي موضوعي بناء على أقدم الشواهد الأركيولوجية و الأدبية ، و إلغاء المفاضلة المعيارية بين الفترات التاريخية، و إبراز دور الأعلام و الشخصيات الوطنية بغضّ النظر عن أصولها و مرجعياتها و مجالات عملها، و العمل على القضاء على أية أحكام مسبقة خاطئة يمكن أن تضمرها أطراف ما ضدّ المكون الأمازيغي، و على أن يعطى في كتب التاريخ و

غيرها من المواد التعليمية وصف عادل و دقيق و مستنير عن الثقافة و الحضارة الأمازيغيتين .

■ التوصيات في مجال الإعلام و الإتصال:

1) هيكلة الإذاعة الأمازيغية المركزية في شكل مديرية مستقلة يتولّى تسييرها مسؤولون ذوو إلمام بالأمازيغية لغة و ثقافة، و تقوية أجهزة الدفع و البث الخاصة بها حتى تشمل كافة المناطق القريبة و النائية، و الزيادة في عدد ساعات البث حتى تصل إلى 24 ساعة دون توقف، و إنصاف العاملين في الإذاعة الأمازيغية عبر تمتيعهم بالشروط الطبيعية للعمل و بكافة حقوقهم أسوة بغيرهم من الإعلاميين الآخرين، و منها حقهم في الإستفادة من دورات التكوين و خوض المباريات لنيل الجوائز المختلفة.

2) العمل في السياسة الإعلامية الرسمية على إخراج الأمازيغية من دائرة الطابو عبر التشجيع على تعميق النقاش الوطني العمومي حول مكونات الهوية المغربية و أبعاد الشخصية الثقافية الوطنية و دور الأمازيغية في البنيان الحضاري للمغرب، و ذلك لتوفير المعارف الكافية للمواطنين من أجل تغيير النظرة التنقيصية لثقافتهم الأصلية و تصحيح الأفكار المسبقة التي تعود إلى سياسة التعتيم الإعلامي السابق و إلى إقصاء الأمازيغية من المدرسة.

3) إنتاج نسبة 30 في المائة من البرامج الأمازيغية بالقنوات التلفزية المغربية، و نسبة 70 في المائة من البرامج الناطقة بالأمازيغية في التلفزة الأمازيغية. و إعادة برمجة المواد الإعلامية الأمازيغية في القناتين الأولى و الثانية بشكل يجعلها تحظى بتمييز إيجابي في توقيت بثها، و كذا إعادة بث الحلقات السابقة من هذه البرامج في توقيت الذروة.

■ **التوصيات في مجال القضاء:**

ضرورة اتخاد التدابير الكفيلة بجعل المواطنين المغاربة يتساوون أمام القانون كما يتساوون في فهم مقتضياته و إجراءاته بلغات تواصلهم اليومية، و كذا أن يُفهم ما يقولونه فيها عند الترافع أو التعبير عن الرأي، و ذلك بتوفير الترجمات التحريرية و الفورية و استعمال وسائل الإعلام الجماهيري بلغات المواطنين أو بأي طريقة فعالة أخرى، و هو ما لم يتم العمل به حتى الآن في المغرب حيث ما زال بعض رجال السلطة و القضاء يطالبون المواطنين الأمازيغيين الذين لا يعرفون العربية أو لا يتقنونها بالتحدث بها داخل المؤسسات، و يحرمونهم من حقوقهم عندما يكون ذلك متعذرا، هذا رغم صدور قرار ملكي باستعمال الأمازيغية في المحاكم منذ عام 2001، غير أنه لم يلق المتابعة اللازمة.

و رغم تعديل مدونة الأسرة عام 2004 و القيام بحملة توعية بالتعديلات الجديدة في صفوف النساء فقد ظلت المرأة الأمازيغية محرومة من حقها في فهم المدونة بسبب عدم استعمال الأمازيغية في الحملات التحسيسية و خاصة في العالم القروي حيث توجد نساء لا يعرفن أي شيء عن حقوقهن.

و في هذا السياق لم تقم وزارة العدل بأية مبادرة لدى المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية من أجل إعداد ترجمة رسمية بالأمازيغية مكتوبة و مسموعة و مرئية لنص المدونة، و لمختلف النصوص الأخرى، تتبناها الحكومة و تقوم بترويجها، و إن كان فاعلون مدنيون أمازيغيون قد قاموا بذلك من خارج المؤسسات دون أن تتوفر لهم القنوات الرسمية المطلوبة لتوزيع عملهم على السكان و التعريف به[105].

105 – قامت منظمة تاماينوت بإعداد و نشر ترجمة لنص المدونة بالفروع الثلاثة الكبرى للأمازيغية، بدعم من المنظمة الدولية Leadership féminin سنة 2006، وهو عمل من إنجاز المترجمين محمد أكوناض و الحبيب فؤاد و مصطفى بوزياني.

و قد تمّ نسجيل استمرار التعامل مع المواطنين الأمازيغيين الذين لا يتكلمون العربية تعاملا يقوم على الميز و عدم الإعتراف بالحق في تكلم لغة خاصة، حيث يجبرون داخل الأوساط الرسمية و في الإدارة و المحاكم على التكلم بالعربية و في حالة استحالة ذلك لا يلجأ المسؤولون إلى الوسائل الكفيلة بالتواصل مع المعنيين، حيث يكتسي سلوك السلطة و الإدارة طابعا زجريا و انتقاميا .

و رغم وجود اتصالات بين المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية و وزارة العدل و اتفاقية موقعة بين المعهد و ديوان المظالم، إلا أن مساعي المعهد و اقتراحاته بصدد تكوين القضاة و المحامين في اللغة الأمازيغية و توصياته باستعمال الأمازيغية في المحاكم ما زالت لم تؤت ثمارها، رغم وجود القرار الملكي السالف الذكر.

■ **التوصيات في مجال التوعية و الإرشاد اليومي بالحقوق:**

و في هذا الجانب نسجل انعدام الإهتمام بالحقوق الأمازيغية على مستوى الإرشاد اليومي و التوعية في برامج الدولة، حيث يتلقى الأمازيغيون نفس الخطاب و بنفس اللغة مع غيرهم، و قد قامت السلطات التربوية منذ سنة 2001 بإدماج مادة حقوق الإنسان في البرامج التربوية و المقررات الدراسية دون أن تهتم ضمن تلك الحقوق بالحقوق الثقافية و اللغوية و الحق في الإختلاف و التميّز، و تمّ التركيز على بقية الحقوق السياسية و المدنية، كما أن الخطاب العام الذي يسود في موضوع الحقوق يستثني دائما جانب الحقوق الثقافية و اللغوية و ذلك نتيجة تأثير السياسة الإستيعابية التي كانت تنهجها الدولة حيث ما زالت الخطابات السائدة تميل إلى التأكيد على أن المغاربة شعب واحد بلغة و ثقافة واحدة و أصل واحد، رغم الإعتراف الرسمي بالأمازيغية كمكون جوهري للشخصية المغربية.

■ **التوصيات في مجال الشأن المحلي و الجهوي:**

يعتبر الإطار المحلي و الجهوي المجال الأكثر خصوبة لانتعاش الأمازيغية و تطورها، حيث تعتمد الدينامية الإجتماعية بنسبة كبيرة على درجة الإنسجام الثقافي للساكنة، و على شعورهم بالإنتماء إلى قيم مشتركة ذات صلة وثيقة بتنظيمهم السوسيوثقافي و الإقتصادي المحلي. و من هذا المنطلق ثمة رهان تنموي قوي لدى كل ثقافة مبعثه ارتباط التنمية بالإنسان تحديدا، ذلك أنّ الرقي بالوضعية الإنسانية إنما يتمّ عبر الربط الجدلي بين حاجاته المادية و الروحية و المعنوية، مما يجعل أيّ مشروع تنموي لا يأخذ بعين الإعتبار ثقافة الإنسان و لسانه و محيطه معرضا للفشل، حيث أنّ أولى خطوات إنجاح المشروع التنموي هي التأطير و التوعية و التحسيس بغرض إدماج الفرد في دينامية المشروع و خلق الروابط الإجتماعية و الشروط النفسية و الذهنية لنجاحه، بهذا المعنى فلكل ثقافة دور تنموي حيوي لا ينكر، غير أنّ تفعيله يتوقف على الإختيارات السياسية المتبناة. و قد أدّت السياسة اللغوية للدولة المغربية خلال العقود المنصرمة إلى جعل الدور التنموي للأمازيغية دورا موقوف التنفيذ، و هو اليوم دور قابل للتحقق عبر فعالية الجهة و انفتاح المؤسسة على محيطها . و من تمّ فاحترام العنصر البشري عبر احترام رموزه الثقافية و لغته هو ما يمنح عمقا ثقافيا و إنسانيا للتنمية و للديمقراطية في المجال المحلي و الجهوي.

و إذا كانت التنمية في إطار الحكامة الجيدة و تكافؤ الفرص و التوازن في توزيع الثروة بين المناطق و الجهات أمرا ضروريا لإنجاح التنمية الشاملة و المستدامة، فإنّ تهميش العنصر الثقافي الأمازيغي قد أدّى إلى التقليص من المشاركة الفعالة للسكان، و التي هي إحدى الدعامات الأساسية للحكامة

الجيدة، و إلى تقزيم دور الجهات و خلق هوة كبيرة بينها و بين العاصمة، مما عرقل الكثير من المشاريع التنموية التي تمّ التخطيط لها على الصعيد المركزي، و اضطر الفاعلين المدنيين في عدد من الجهات إلى خلق دينامية بديلة قوامها المبادرة المستقلة و اعتماد الروابط السوسيوثقافية المحلية في النهوض بمناطقهم، و إذا كانت مشاريع الجمعيات المدنية التنموية قد أتت ثمارها بشكل ملحوظ في عدد من المناطق فإنّ العامل الثقافي الذي أتاح القرب من السكان و فهم حاجاتهم و أولوياتهم يكمن بنسبة هامة وراء هذا النجاح.

و رغم أنّ برامج الأحزاب السياسية لا تخلو عادة من ذكر الأمازيغية أو استعمالها خاصة خلال الحملات الإنتخابية، سواء منها الأحزاب التي تساند المطلب الأمازيغي الديمقراطي فعليا و باستمرار بمناسبة أو بدونها، أو تلك التي لا تتذكرها إلا في ظروف الإستحقاقات، فإنّنا لا نجد امتدادا لهذا الإهتمام في العمل الجماعي اليومي بعد ذلك، حيث يصبح مقتصرا على جهود الأفراد الغيورين من رؤساء الجماعات الذين يحرسون على استحضار الأمازيغية في عملهم كأفق ثقافي هوياتي يربطهم بالسكان و بالجهة التي يعملون فيها.

غير أنّ السياق الحالي لم يعد يقبل الإستمرار في فهم العمل الجماعي كمجرد تقنيات مادية للتدبير الظرفي، كما لم يعد مقبولا أن تستثنى الثقافة و اللغة و الهُوية من لائحة الحاجات الأساسية للسكان و أن تقصى من دائرة القضايا الحيوية، و من تمّ نرى ضرورة التنبيه إلى مطالب الأمازيغية في العمل الجماعي و التي يمكن ترتيبها على الشكل التالي :

1) تفعيل دور الشركاء المحليين من الجمعيات التنموية و الثقافية حتى يتكامل مع دور الجماعات المحلية، و هو ما يقتضي التنصيص القانوني في الميثاق الجماعي على مشاركة الجمعيات باعتبارها شريكا أساسيا في التنمية، حيث لا

يرقى نص الميثاق الحالي إلى مستوى طموح الجمعيات المدنية في المشاركة في تدبير الشأن المحلي.

2) إدراج مقاربة الحقوق الثقافية و اللغوية في برامج تدبير الشأن المحلي، و ذلك قصد تعميق الوعي بالأسس الثقافية للتنمية و للديمقراطية، و ضمان اندماج الفرد في محيطه .

3) عمل الجماعات المحلية الحضرية منها و القروية على إعادة الإعتبار للأسماء الأمازيغية للأماكن في اللوحات و العلامات ، و التي تمّ طمسها أو تحريفها على مدى الخمسين سنة المنصرمة بهدف تعريب جغرافية المغرب، و ذلك انسجاما مع النصوص الدولية التي تدعو إلى عدم تغيير أسماء الأماكن أو استبدالها بأسماء من لغة أخرى، و ذلك حفاظا على تاريخ الشعوب و حضاراتها.

4) الإحتفاء بأسماء الأعلام المحليين في الأزقة و الشوارع و الساحات، و ذلك من أجل خلق الإنسجام الثقافي المطلوب على صعيد الجهة، و تقوية الشعور بالإنتماء إلى الفضاء المحلي مما يزيد من فرص الإندماج الضروري للفرد في وسطه الإجتماعي و يرفع بالتالي من إنتاجيته.

5) استعمال الحرف الأمازيغي تيفيناغ في الفضاء العمومي بجانب الحروف الأخرى حفاظا على مظاهر التنوع و الغنى الثقافي المغربي، و أن يشمل ذلك أسماء المدن و القرى و الأزقة و الشوارع و المؤسسات.

6) وعلى الجماعات كذلك أن تدعم الجمعيات الثقافية الأمازيغية المنتشرة في كلّ مناطق المغرب و أن تشركها في مشاريعها الثقافية و التنموية و أن لا تتعامل معها بأي شكل من أشكال الميز.

7) و في مجال التعليم لا بدّ من أن يعمل المنتخبون في المناطق المختلفة على فتح المدرسة على محيطها السوسيوثقافي و دعم إدراج الأمازيغية في المدارس،

حيث ثبت تعثر هذه العملية بسبب عدم تضافر جهود الأطراف المختلفة التي تتحمل كلها مسؤولية النهوض بالأمازيغية.

8) العمل على اقتناء الكتاب الأمازيغي لإغناء المكتبات العمومية التابعة للبلديات و الجماعات و تجديد محتوياتها، حتى تساهم الجماعات المحلية في دعم القراءة العمومية و ربط اهتمامات المتمدرسين و الطلبة بثقافتهم الأصلية.

■ محطات تاريخية

- 1963: نشر أولى المقالات حول الثقافة و التراث الأمازيغيين للأستاذ محمد شفيق بالأعداد الأولى من مجلة آفاق مجلة اتحاد كتاب المغرب .

- 1967 : تأسيس الجمعية المغربية للبحث و التبادل الثقافي AMREC .

- 1975: ظهور أولى المجموعات الغنائية «أوسمان» Usman و «إمازيغن» Imazighen .

- 1975: تأسيس جمعية « معارف و ثقافة « من طرف مجموعة من المناضلين الذين غادروا جمعية AMREC و منهم علي صدقي أزايكو.

- 1976 : صدور أول ديوان شعري أمازيغي مطبوع بالمغرب «Iskraf» للشاعر محمد مستاوي.

- 1979 : تأسيس جمعية الإنطلاقة الثقافية بالناظور و الجمعية الجديدة للثقافة و الفنون الشعبية TAMAYNUT بالرباط، و جامعة الجامعة الصيفية بأكادير .

- 1980 : تنظيم الدورة الأولى للجامعة الصيفية بأكادير .

- (1980): صدور العدد الأول من مجلة أمازيغ

- 1981 : مصادرة مجلة أمازيغ و اعتقال علي صدقي أزايكو و محاكمته.

- 1982 : منع الدورة الثانية للجامعة الصيفية بأكادير.

- 1982 – 1988 : مرحلة قمع و حصار منع فيها أي تحرك باسم الأمازيغية.

- 1990 : بداية انفراج سياسي نسبي بعد سقوط جدار برلين .

- 1990 أبريل: صدور أول عدد من مجلة أمود التي تصدرها AMREC

-1991 : توقيع ميثاق أكادير من طرف ست جمعيات أمازيغية .

- 1991 : عرض أول مسرحية أمازيغية على الخشبة بالناظور لفرقة.

- 1991 دجنبر: صدور العدد الأول من جريدة تاسافوت. Tasafut

-1993 دجنبر : صدور العدد الأول من مجلة تيفيناغ Tifinagh.

- 1993 : تشكيل مجلس التنسيق الوطني بين الجمعيات الأمازيغية، و تزايد عدد الجمعيات الأمازيغية بشكل متسارع .

- 1993 (يوليوز): إنتاج و تسويق أول فيلم أمازيغي بالفيديو «Tigigilt»من طرف شركة Bijddign و هو من إخراج محمد مرنيش . تلاه بعد ثلاثة أشهر فيلم»Tamghart n wurgh» إخراج الحسين بيزكارن.

- 1994 (يناير) : صدور العدد الأول من مجلة تاماكيت Tamagit أصدرها مبارك بولكيد.

- 1994 (فبراير) : صدور العدد الأول من جريدة تامونت Tamunt عن جمعية AMREC.

- 1994 (أبريل) : صدور العدد الأول من مجلة تيفاوت Tifawt أصدرها محمد أجعجاع.

- (1 ماي 1994): اعتقال مناضلي جمعية TILELLI بالرشيدية خلال تظاهرة

فاتح ماي العمالية بسبب حملهم لافتات مكتوبة بحرف تيفيناغ، و مطالبتهم بحقوق الأمازيغية في الدستور و في كافة المجالات الأخرى.

- 1994 : تخصيص الملك الحسن الثاني خطاب 20 غشت للإعلان عن إمكانية تعليم الأمازيغية في الإبتدائي.

- (شتنبر 1994) : صدور العدد الأول من جريدة تيدمي Tidmi أصدرها المحجوبي أحرضان.

- (نونبر 1994) : صدور العدد الأول من جريدة أدرار Adrar عن الجمعية الثقافية لسوس.

- (يناير 1995) : صدور العدد الأول من مجلة تاوسنا Tawsna أصدرها محمد مستاوي .

- 1995 تأسيس الكونكريس العالمي الأمازيغي بفرنسا كأول تنظيم دولي يضم الأمازيغيين من مختلف بلدان شمال إفريقيا و أوروبا .

- (دجنبر 1995) : صدور العدد الأول من جريدة أكراو أمازيغ Agraw Amazigh أصدرها أوزين أحرضان.

- 1996 : تقديم مذكرة الجمعيات الأمازيغية إلى الملك الحسن الثاني، و تتضمن مقترحات الجمعيات بشأن تعديل الدستور.

- (مارس 1997): فشل تنظيم ندوة معمورة في 29 30 31 مارس و انتهاء التنسيق الوطني بين الجمعيات الأمازيغية .

- ماي 1997 : صدور العدد الأول من جريدة تاويزا Tawiza التي يديرها محمد بودهان.

- 1998 : أول تصريح حكومي ينص في ديباجته على الأمازيغية كمكون

جوهري للهوية الأمازيغية، ألقاه عبد الرحمان اليوسفي باسم حكومة «التناوب التوافقي» .

- 1998 : صدور ميثاق التربية و التكوين و احتجاج الحركة الأمازيغية على المادة 115 القاضية بـ»الإستئناس» باللهجات الأمازيغية في بعض المناطق لتسهيل تعلم اللغة الرسمية.

- 1998 : صدور العدد الأول من جريدة تيللي التي يديرها علي حرش الراس.

- 1998 : صدور العدد الأول من جريدة تامازيغت التي يديرها أحمد الدغرني.

-(23 يوليوز 1999) : وفاة الملك الحسن الثاني و تولي الملك محمد السادس العرش في 30 يوليوز 2001.

- (مارس 2000) : صدور البيان الأمازيغي الذي حرره الأستاذ محمد شفيق ووقعه 229 شخصية أمازيغية بارزة.

- (10 - 12 يناير 2001): إصدار الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان في ختام مؤتمرها المقام بالدار البيضاء لقرار خاص يدعو إلى ترسيم الأمازيغية بالدستور المغربي و إدماجها في التعليم و الإعلام العموميين.

- (يونيو 2001) : منع المؤتمر الثاني للبيان الأمازيغي الذي كان مزمعا تنظيمه أيام 22 - 23 - 24 يونيو.

- (30 يوليوز 2001): تخصيص الملك محمد السادس خطاب العرش نهاية يوليوز للإعلان عن قرار إحداث «معهد ملكي للثقافة الأمازيغية».

- 2001 : صدور العدد الأول من جريدة العالم الأمازيغي Amadal Amazigh تديرها أمينة بن الشيخ.

- (17 أكتوبر 2001) توقيع الملك محمد السادس على الظهير المحدث و المنظم للمعهد الملكي بمنطقة أجدير (ناحية خنيفرة)، بحضور كافة القوى السياسية و النقابية و الإقتصادية، و الإعلان في خطاب أجدير عن ضرورة «النهوض بالأمازيغية» في كل المجالات باعتبارها «مسؤولية وطنية»

- (27 يونيو 2002) تعيين أعضاء المجلس الإداري للمعهد الملكي واستقبالهم بالقصر الملكي.

- (أكتوبر 2002) إصدار 23 جمعية أمازيغية لبيان مكناس للمطالبة بترسيم الحرف اللاتيني في تدريس الأمازيغية. و انطلاق معركة الحرف بالصحافة المكتوبة بعد ردّ فعل التيار الإسلامي و القومي العربي المطالبين بترسيم الحرف العربي .

- (30 يناير 2003) : التصويت لصالح حرف تيفيناغ بالمجلس الإداري للمعهد خلال الدورة العادية للمجلس بأغلبية 22 صوتا، و عرض قرار المجلس على أنظار الملك.

- (10 فبراير 2003) : موافقة الملك على قرار المجلس الإداري بعد استشارته لكافة القيادات الحزبية المغربية التي وافقت على القرار المذكور باستثناء حزبي الإستقلال و العدالة و التنمية .

- (17 ماي 2003) : تظاهر مكونات من الحركة الأمازيغية أمام البرلمان بعد أحداث 16 ماي الإرهابية، و الإعلان لأول مرّة ـ بشكل علني في الشارع العام ـ عن مطلب العلمانية و فصل الدين عن الدولة .

- (شتنبر 2003) : صدور أول كتاب لتعليم اللغة الأمازيغية في السنة الأولى ابتدائي « Tifawin a tamazight من تأليف فريق البحث البيداغوجي بالمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.

- 2004 : الإعتراف بلائحة تيفيناغ إركام من طرف المعهد الدولي للمعيرة ISO–Unicode.

-(10 شتنبر 2004) : وفاة الشاعر و المناضل الأمازيغي علي صدقي أزايكو عن سن تناهز 62 سنة.

-(يونيو 2005): اجتماع الجمعيات الأمازيغية بمكناس في تنسيق وطني من أجل صياغة أرضية وطنية حول الدستور.

- (6 نونبر 2005): إعلان الملك محمد السادس عن اقتراحه بشأن منح الحكم الذاتي للصحراء.

- 2006 : ظهور التيار الأمازيغي الداعي إلى حكم ذاتي لكل من الريف و سوس.

- (يناير 2006) : توقيع القناتين الأولى و الثانية على دفاتر تحملات مع الهيئة العليا للإنتاج السمعي البصري، تقضي بإنتاج برامج ثقافية و درامية و فنية و إخبارية بالأمازيغية.

-(فبراير-مارس 2006): انطلاق البرامج التلفزيونية الأولى المدبلجة إلى الأمازيغية .

- (31 مارس - 2 أبريل 2006): صياغة المجلس الإداري للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية لمذكرة حول دسترة الأمازيغية هوية و لغة رسمية ووطنية موجهة إلى الملك محمد السادس .

-(19 ماي 2006) إصدار لجنة الحقوق الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية التابعة للأمم المتحدة لمذكرة من مؤتمر جنيف تحث فيها الدولة المغربية على الإعتراف باللغة الأمازيغية في الدستور كلغة رسمية، و على رفع الحظر عن الأسماء

الأمازيغية في مكاتب الحالة المدنية، و على ضرورة اعتماد اللغة الأمازيغية في محاربة الأمية.

- (19 يوليوز 2006) اتخاذ قرار إحداث قناة تلفزية أمازيغية في اجتماع للجنة المشتركة بين المعهد الملكي و وزارة الإتصال .

- (10 أكتوبر 2006) تشكيل «لجنة الدفاع عن الأمازيغية في التلفزيون» من طرف نشطاء أمازيغيين بسبب تماطل القناتين التلفزيتين في تحقيق دفاتر التحملات التي وقعت عليها (لجنة الإنصاف قبل عام)

- (نونبر 2006) انطلاق نشرة الأخبار الأمازيغية في قناة 2M و انطلاق 9 برامج ناطقة بالأمازيغية في القناتين الأولى و الثانية.

- (7 شتنبر 2007) مقاطعة معظم مكونات الحركة الأمازيغية للإنتخابات التشريعية بسبب عدم تلبية السلطة لمطلبها الرئيسي المتمثل في تعديل الدستور و الإعتراف بالأمازيغية كلغة رسمية قبل إجراء الإنتخابات .

- (دجنبر 2007) تخصيص الحكومة لميزانية خاصة للقناة التلفزية الأمازيغية قدرها 168 مليون درهم بتعليمات من الملك محمد السادس، و ذلك بعد أن غابت في القانون المالي، و إعلان الوزير الأول عباس الفاسي عن يوم 14 يناير 2008 كموعد لتوقيع عقد برنامج القناة و الشروع في إعدادها.

- (07 يناير 2008) : توفي الفنان والمغني الأمازيغي أحمد البغدادي المعروف بالشيخ شعطوف عن عمر يناهز 75 سنة.

- (23 يونيو 2008) تنظيم وقفة احتجاجية أمام مقر الشركة الوطنية للإذاعة و التلفزة من طرف 36 جمعية و إطار أمازيغي و ذلك احتجاجا على تماطل المسؤولين في إخراج القناة الأمازيغية إلى حيز الوجود .

- (10 أكتوبر 2008) تنظيم لقاء تواصلي بأكادير بين جمعيات أمازيغية

لرأب الصدع و التوافق على مكان انعقاد الدورة الخامسة للكونغريس العالمي الأمازيغي، بعد نشوب خلاف حاد حول مكان انعقادها بين من دعا إلى عقد الدورة بمكناس و من فضّل عقدها بتيزي وزّو بالجزائر.

- (31 أكتوبر- 2 نونبر 2008) تنظيم الدورة الخامسة للكونغريس العالمي الأمازيغي بكل من مكناس المغربية و تيزي وزّو الجزائرية بسبب عدم حسم الخلاف حول مكان انعقاد المؤتمر.

- (12 دجنبر 2008) تخصيص ميزانية كافية للقناة الامازيغية قدرها 500 مليون درهم و توقيع الملحق التعديلي لعقد برنامج قناة تامازيغت، و الإعلان عن شهر شتنبر 2009 كموعد لأنطلاق بث القناة لبرامجها.

- (26 دجنبر 2008) رفع المجلس الإداري للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية ملتمسا إلى الملك محمد السادس بإقرار رأس السنة الأمازيغية (13 يناير من كل سنة) يوم عيد وطني و يوم عطلة.

- (5 فبراير 2009) صدور أول حكم قضائي عن المحكمة الإدارية يقضي بتسجيل إسم أمازيغي (سيفاو) الذي رفضت تسجيله مصالح الحالة المدنية بمكناس و أكدت منعه وزارة الداخلية و اللجنة العليا للحالة المدنية. و قد اعتمدت المحكمة في تعليل الحكم ظهير المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية و خطاب أجدير و تدريس الامازيغية كمرجعيات سياسية و قانونية، و اعتبرت القانون رقم 37.99 غير ذي صلة بموضوع الأسماء الامازيغية. .

- (10-9 ماي 2009): تنظيم لقاء بين جمعيات و كونفدراليات و تنسيقيات أمازيغية بأكادير، بهدف صياغة وثيقة وطنية حول الدستور.

- (31 ماي 2009) وفاة الفنان الأمازيغي الكبير الرايس مبارك أيسار، عن سن تناهز 57 سنة

(...) ارتأينا طبقا للروح التي يسعى المرصد الأمازيغي للحقوق و الحريات إلى إذكائها. و التي تتمثل في التزام الموضوعية في إيراد المعطيات و الإختيار التحليلي النقدي في تناول الوثائق و الوقائع. إصدار هذا الكتيب الذي هو باكورة منشوراته التي ستتواصل على نفس النهج و الاختيار. و ذلك بهدف توفير المعطيات الضرورية للتحليل و الفهم. و تزويد العاملين في المجال الحقوقي بما يكفي من الوقائع و المقاربات و الرؤى المساعدة على استيعاب أبعاد الشأن الأمازيغي و مستجداته و تطوراته التي باتت متلاحقة بشكل متسارع يقتضي مواكبة يومية.

و قد توخينا في الكتاب التركيز و الإيجاز ما أمكن ، مع الإشارة إلى المراجع و المصادر حتى يتمكن القارئ من العودة إليها عند الإقتضاء أو طلبا للتفصيل.



الثمن: 15 درهم